الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الداخلية الفرنسية (1954–1962م)

إعداد الطالبتين:

- مرفود زهرة.
- يحياوي كريمة

إشراف الأستاذ الدكتور:

* بوسلامة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

د.كركب عبد الحق	رئيسا
د.بوسلامة محمد	مشرفا ومقررا
أ.بن حادة مصطفى	مناقشا

السّنة الجامعيّة

1440 - 1441هـ /2019- 2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله والصلاة والسلام على أحب خلق الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين أما بعد:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾سورة إبراهيم، الآية07

وقول رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم: {ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله}

الحمد لله الذي أنار عقولنا بالعلم وهدانا إلى نور التعلم الحمد لله دوما على ما حصلنا عليه من نعم وخيرات الحمد لله الذي يعود إليه الفضل الأول والأخير في إنجاز هذه المذكرة وإتمام ما طمحنا إليه نتوجه بالشكر الجزيل للدكتور المشرف بوسلامة محمد الذي كان خير عون لنا طيلة مشوارنا الدراسيوعلينا أن نشكر ونقدر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ومد لنا يد العون عند حاجتنا الماسة لمن يقف إلى جانبنا

ونتقدم بالشكر لمجموعة من الدكاترة الذين لم يبخلواعلينا بدعائهم الدكتور سعيدة حكيم، الدكتور قدور محمد، الدكتور العيساوي محمد، والدكتور العبدلي نجيب ونشكر أيضا لجنة المناقشة

ونشكر كل دكاترة جامعة ابن خلدون وكل عمالها

إهداء

إلاهي من لا يمر الليل إلا بشكرك....ولا يمر النهار إلا بدعائك...ولا تمر اللحظات إلا بذكرك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى من ينبغي رضاهما بعد رضا الله عز وجل

إلى والدي العزيزين إلى والدي أطال الله عمره وأتمنى له الشفاء العاجل

إلى منبع الحنان أمي الحبيبة والتي أتمنى لها الصحة والعافية

إلى أغلى ما في الوجود إخواني:

عبد الكريم، محمد، فتيحة، عائدة

إلى رفيقات دربي وصديقاتي

كريمة، زهيرة، حنان، حكيمة، رانية، حبيبة، سندس، آسيا، نسرين، حياة، زهرة، سعاد، فتيحة، إكرام، شهيرة، عالية، كلثوم، نادية

إلى صديقتي وأختي وحبيبتي وهيبة أتمنى لها الشفاء العاجل والعمر الطويل وإلى ابنتها الكتكوتة سجى

أهدي هذا العمل المتواضع

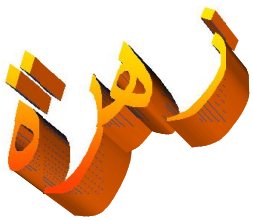

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة
إلى من سقطوا بدمائهم الطاهرة وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية
إلى شهدائنا الأبرار
إلى من قال فيهم الرحمن وبالوالدين إحسانا إلى أمي الغالية وإلى أبي أطال الله في عمرهما
إلى خالتي بوبكر حليمة و إخوتي إبراهيم ومحمد وسفيان
وإلى كتكوت عبد الحميد و صديقتي حنان و حليمة وسعاد وإلى كل عائلة يحياوي ومرفود

قائمة المختصرات

1-باللغة العربية

الرمز	المعنى
إش:	إشراف
إع:	إعداد
تح:	تحرير
تر:	ترجمة
تص:	تصدير
تع:	تعليق
تق:	تقديم
ج:	جزء
د.ب.ن:	دون بلد نشر
د.س:	دون سنة
ص:	صفحة
ط.ج:	طبعة جديدة
ط.خ	طبعة خاصة
ع:	العدد
ق:	قسم
مج:	مجلد
مرا:	مراجعة

2– باللغة الفرنسية:

الرمز	المعنى باللغة الفرنسية
ed	Edition
Op-cit	Operacitatou
p	Page
pos	Postface
pré	présentation
S d	sans date
S L	sans lieu
T	Teme

المقدمة

مقدمة:

عرف الشعب الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي أشد أنواع الممارسات اللاإنسانية، فقد عانى من سياسة التجويع والتهجير وغيرها من الإجراءات التعسفية، هذا ما ولّد إحباط في نفوس الجزائريين وأصبح كل فرد يسعى إلى التخلص من هذا الوضع السائد والدعوة إلى القيام بثورة عارمة تعيد للإنسان الجزائري اعتباره في بلاده وتحرره من قوى الطغيان والجبروت ،وتجسد ذلك في ثورة الفاتح من نوفمبر التي انطلقت من النضج الفكري والوعي الثوري فتحت الأبواب أمام جميع الجزائريين لاسترجاع السيادة الوطنية، فبعد اندلاع الكفاح المسلح ادعت سلطات الاحتلال الفرنسي أنها مجرد أعمال تخريبية وذلك للتقليل من شأنها وزرع الشك في مبادئها، بهدف خلق الهوة بين الشعب وجبهة وجيش التحرير الوطني، وأمام تعاظم قوة الثورة وانتشار لهيبها أيقنت سلطات الاحتلال أن تلك الحوادث ليست أعمال إرهابية وإنها أمام ثورة محكمة التنظيم، هذا ما دفعها إلى استعمال القوة والعنف من أجل تصفيتها، وأمام التطور الحاصل والسريع للثورة وصمودها في وجه ضربات العدو، أدرك قادة الاحتلال الفرنسي والمؤطرين السياسيين والعسكريين أن الاعتماد على الحل العسكري غير كافي، ومن ثمة بات من الضروري البحث عن سياسة المراوغة والمناورة تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة على رأس الجمهورية الرابعة وأمام انتصار الثورة خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي انتقل بالثورة إلى مرحلة التنظيم ،الأمر الذي جعل فرنسا تعاني من أزمات سياسية واقتصادية خطيرة نتيجة تأزم الوضع الداخلي بسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش الفرنسية ولم يبق أمامها سوى الاستنجاد بالجنرال ديغول 1958 الذي أصبح يعتبر منقذ فرنسا من الضياع، اتبع هذا الأخير مناورات سياسية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية وتعتبر هذه المرحلة من أخطر مراحل عمر الثورة.

أهمية موضوع الدراسة:

إن دراسة موضوع تأثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية 1954-1962 أمر في غاية الأهمية لكونه يتناول عدة جوانب من سياسة فرنسا التي حاولت استعمالها لحل الأزمة الجزائرية وبذلك سارعت منذ انطلاق الشرارة الأولى، وحتى آخر لحظة من عمر الثورة في اتخاذ الإجراءات القمعية والإغرائية، ومعرفة مدى تأثير الثورة على مختلف الإستراتيجيات الفرنسية.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع تأثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية 1954-1962 لأسباب عديدة ومتنوعة قد تجمع بين الذاتي والموضوعي.

فالذاتي تمثل في:

-الرغبة الملحة في دراسة تاريخ ثورتنا المجيدة.

- المساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بموضوع يخص الثورة.

أما الموضوعي تمثل في:

-محاولة دراسة مختلف الإستراتيجيات والمخططات التي طبقتها الجمهورية الرابعة والخامسة.

إشكالية البحث:

لدراسة هذا الموضوع استوقفتنا مجموعة من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها في غمار هذه الدراسة.

فيما تمثلت الإستراتيجية التي اتبعتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة؟ وإلى أي مدى نجحت الثورة في مواجهة السياسة الفرنسية؟

اندرجت تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ما هي الإجراءات والتدابير الأولية التي انتهجتها الجمهورية الرابعة أمام الثورة؟ وهل نجحت حكومات الجمهورية في كبح الثورة؟

- إلى أي مدى نجحت الثورة في إسقاط الحكومات الفرنسية؟

- ما هي الإستراتيجية القمعية والإغرائية التي انتهجتها الجمهورية الخامسة للقضاء على الثورة؟ وكيف واجهت الثورة تلك الأساليب؟

وللإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته استوجب علينا وضع خطة محكمة ،تتماشى مع التسلسل الزمني والموضوعي المتعلق بالدراسة احتوت على مقدمة، مدخل، وثلاثة فصول وخاتمة، وملاحق، ففي المقدمة حاولنا التعريف بالموضوع وإبراز أهمية الدراسة بالإضافة إلى طرح الإشكالية والمنهج المتبع.

أما المدخل تطرقنا فيه إلى ردود الفعل الأولية حول اندلا ع الثورة الجزائرية، درسنا فيه عدة مواقف على المستوى الداخلي، قمنا برصد موقف الشعب الجزائري والطبقة السياسية إضافة إلى موقف الحكومة الفرنسية، أما على المستوى الخارجي تطرقنا فيه إلى موقف دول المغرب العربي والمشرق والدول الغربية والإسلامية.

أما الفصل الأول عنوناه بالأساليب التي اتبعتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية، درسنا في المبحث الأول الجانب السياسي، وذلك من خلال تتبع مختلف الأساليب السياسية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على رأس الجمهورية الرابعة.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجانب العسكري، أما المبحث الثالث فدرسنا فيه الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: سياسة فرنسا بعد سقوط الجمهورية الرابعة وإعلان الجمهورية الخامسة (1958-1962).

درسنا في المبحث الأول سقوط الجمهورية الرابعة وانقلاب 13 ماي 1958، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى سياسة الجنرال ديغول في القضاء على الثورة، درسنا فيه الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، أما المبحث الثالث والأخير درسنا فيه رد فعل الثورة على سياسة ديغول.

أما الفصل الثالث والأخير عنوناه إنعكاسات الثورة الجزائرية على السياسة الداخلية الفرنسية والدخول في المفاوضات.

المبحث الأول درسنا فيه فعالية الثورة الجزائرية في إضعاف سياسة فرنسا الداخلية 1954-1962 درسنا فيه الجانب السياسي والعسكري المتعلق بتطور الثورة، أما المبحث الثاني: إعلان الجنرال شال ديغول عن مبدأ تقرير المصير وردود الفعل منه، أما المبحث الثالث المفاوضات والاستقلال.

وختمنا بحثنا بخاتمة كانت بمثابة استنتاجات وإجابات عن الإشكالية المطروحة.

المنهج:

وللإجابة على هذه التساؤلات التي يثيرها هذا الموضوع اعتمدنا على عدة مناهج اقتضتها هذه الدراسة.

المنهج التاريخي الوصفي لسرد المادة العلمية وتدوين الأحداث التاريخية، المنهج التحليلي اعتمدنا عليه في تحليل بعض الأحداث التاريخية للموضوع، وبما أن موضوع بحثنا يتمحور حول تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الداخلية 1954-1962 وهي مرحلة مهمة في تاريخ الثورة مما يستدعي علينا الإلمام بكل الجوانب ومادة علمية متنوعة ومختلفة.

أولا: المصادر.

أ-مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين: هؤلاء الذين سايروا الثورة وعايشوا أحداثها ومن أهمها:

1-مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى قائد عسكري 1946-1962 ساعدنا في معرفة ردود فعل الطبقة السياسية من اندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر.

2-مذكرات لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة ساعدنا في معرفة بعض القضايا المهمة، تناولت مختلف الأساليب الإستعمارية.

إضافة إلى بعض المذكرات الأخرى مثل: فتحي ديب عبد الناصر والثورة، ومذكرات شارل ديغول المعنونة بـ مذكرات الأمل، أفادتنا في دراسة الأساليب التي اتبعها ديغول.

إضافة إلى مصادر أخرى:

1-عمار قليل ملحمة الجزائر بجزأيه الأول والثاني، أفادنا في دراسة الأساليب السياسية التي اعتمدتها الجمهورية الرابعة.

2-عمار ملاح، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، أفادنا في معرفة الإستراتيجية العسكرية التي اتبعتها الجمهورية الرابعة مثل محاصرة السلطات الفرنسية لمنطقة الأوراس.

4-بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير إتفاقياتإيفيان تتبعنا فيه مسار المفاوضات والاستقلال.

أما المصادر الأجنبية اعتمدنا على:

Farhtabbas, autopsie d'une guerre l'aurare.

أفادنا في دراسة موقف الحكومة المؤقتة من سياسة تقرير المصير.

أما المراجع: جاء في مقدمتها:

1-غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 أفادنا في معرفة معظم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

2- عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ أفادنا هو الآخر في دراسة إنقلاب 13 ماي 1958.

3- سعيدي وهبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، أفادنا في دراسة مصادر التسليح.

4- مقالي دلاز، أحد الاستقلالين والاستقلال الآخر، أفادنا في دراسة التطور السياسي للثورة.

المقالات:

-هواري قبايلي، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلا ع الثورة أفادنا في رصد الوضع الاقتصادي في الجزائر.

- بلجة عبد القادر، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية ومخططات الثورة لإفشالها، أفادنا في معرفة المناورات السياسية التي قام بها ديغول في صحراء الجزائر.

-بلعربي عمر، أساليب ومخططات شال ديغولية العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خط شال وموريس نموذجا أفادنا في معرفة مدى الأسلاك الشائكة التي طبقها ديغول.

الجرائد:

جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني إبان الثورة والتي تعد بمثابة السجل اليومي لأحداث الثورة حيث أنها تتبعت مختلف مراحل ومحطات هذه الأخيرة وساعدتنا في معرفة معظم أحداث الثورة.

الدراسات السابقة:

وبخصوص الرسائل العلمية فقد استفدنا من مذكرة مراد أعراب بعنوان خطة جاك سوستال لمواجهة الثورة 1955، بالإضافة إلى مذكرة أحمد مسعود سيد علي برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959-1961 أفادنا في دراسة الأساليب العسكرية التي تبنها ديغول.

صعوبات البحث:

وكأي بحث أكاديمي لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا عدة صعوبات من بينها:

-صعوبة التنقل إلى المكتبات والجامعات والالتقاء بالمشرفين في ظل الظروف الراهنة.

مدخل

الردود الأولية حول اندلاع الثورة الجزائرية (1954-1962م)

أولا: على الصعيد الداخلي.

ثانيا:على الصعيد الخارجي.

كان وضع الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية سيئا للغاية، وفي ذلك الحين عزم جماعة من الشبان المناضلين على أن يخلصوا الجزائر مما آلت إليه.[1]

وجاء اندلاع الثورة يوم أول نوفمبر وشنت هجومات على نقاط عديدة من التراب الجزائري وتركزت هذه الهجومات على مراكز حساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الدرك والشرطة والثكنات إضافة إلى محطات توليد الكهرباء.

كان القصد من ذلك إحداث مفاجأة وزرع الخوف والرعب في نفوس الإدارة الاستعمارية.[2]

قامت هذه الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني،[3] حيث وجهت نداء إلى الشعب الجزائري عرف بيان أول نوفمبر وحدد الأهداف والوسائل.[4]

وعلى إثر اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر كانت هناك ردود فعل مختلفة بين مؤيد ورافض ومحايد.

أولا:على الصعيد الداخلي.

1-موقف الشعب الجزائري:

استقبل الشعب الجزائري أخبار اندلاع الثورة بالحيرة والاستفسار عن حقيقة الأحداث والرغبة في معرفة القائمين بها والخوف من المستقبل، وتوقع البطش وعمليات القمع من الغدارة الاستعمارية في أي وقت وهو أمر عرفه الشعب وذاق مرارته طيلة فترة الاحتلال وآخرها مجازر 08 ماي 1945، وبعد الاطلاع شيئا فشيئا على مجريات تنظيم الثورة ومعرفو المسؤولين،[5] أحس الشعب أن هؤلاء الرجال الذين فجروا الثورة هم رجال من طراز صلب وصادق وبالتالي انحاز سريعا إلى الثورة.[6]

ومن آثارها أنها عجلت بنضجه السياسي، فقد شحذت ذهنه وأذكت فيه روح النقد وأيدت له على ضوء التجربة الحاسمة تجربة النضال في سبيل الحرية وعجز المذهب الإصلاحي وعقم الشعوذة الخادعة المناهضة للثورة،[7] بحيث أحس لأول مرة أنه وضع رجليه في الطريق القويم طريق التعبير عن إرادته بالوسيلة الوحيدة

---

[1]- محمد الصالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، (د.س)، ص: 109.

[2]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص: 188.

[3]- محمد الصالح صديق، ثورتنا وأهدافها الأساسية، مجلة أول نوفمبر، العدد 82، ص: 26.

[4]نفسه، ص: 110.

[5]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص: 84.

[6]- محمد مورو، بعد 500عام من سقوط الأندلس 1492-1992م الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، (د.ط)، دار المختار الإسلامي، القاهرة، (د.س)، ص: 34.

[7]- بسام العسيلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1990، ص: 34.

الصحيحة، والوسيلة الوحيدة التي بقيت بين يديه هي وسيلة الثورة،[1] فاستقبلها بالتأييد والمباركة لأنها السبيل الوحيد الذي بقي له لتحقيق استقلاله بعد التجربة السياسية، فاحتضن الثورة بكل ما يملك وجاهد بالنفس والمال،[2] وعبر المواطنين عن تأييدهم البشري والمادي والمعنوي واستعدادهم للمشاركة في مساعدة ودعم المجاهدين بالإمكانيات المتوفرة لديهم بما يضمن الشروط المناسبة لاستمرار الثورة.[3]

2-موقف الأحزاب السياسية الوطنية:

أ-جمعية العلماء المسلمين:

وقفت الجمعية الموقف الحازم الشديد اتجاه الأحداث التي جابهتها البلاد الجزائرية منذ نوفمبر 1954 وشاركت بواسطة جريدتها البصائر في فضح الأساليب الوحشية الفظيعة التي استعملتها السلطة الفرنسية لمحاولة قمع حركة الثورة بواسطة الإرهاب والبطش وأعمال الزجر والتنكيل،[4] وكان موقفها منقسما بين توجهين: توجه قادة الخارج وعلى رأسهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي[5] الذي أعلن مباركته للثورة مبكرا ووجه خطابا،[6] يوم 15 نوفمبر 1954 نداء إلى الشعب "يدعوه فيه إلى الالتفاف حول الثورة المسلحة والتضحية بالنفس والنفيس لأن ذلك هو السبيل الوحيد لحياة العزة والكرامة"، وكان هذا النداء إسكاتا لكل من يريد التشكيك في شرعية الجهاد باسم الدين ودفعا قويا للثورة الوليدة.[7]

---

[1]- المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني للدفاع عن الشمال الإفريقي، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ودورة أول نوفمبر 1954، ع 16، 30 ديسمبر 1956، ص: 04.

[2]- أحمد بن سراي، مذكرات، ط3، دار الغرب، الجزائر، 2011، ص: 25.

[3]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص: 84.

[4]- تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956م) ورؤساؤها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص: 54.

[5]- **البشير الإبراهيمي**: ولد البشير الإبراهيمي في 14 جوان 1889 بولاية سطيف، انتقل إلى الحجاز وأقام مع والده ثم انتقل إلى دمشق في سنة 1916، رجع إلى الجزائر في سنة 1920 وانتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين في سنة 1940 بعد وفاة عبد الحميد ابن باديس توفي سنة 1965. أنظر: محمد الصالح الصديق، شخصيات فكرية وأدبية هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص ص: 68-69.

[6]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي لثورة الجزائر، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الثاني، (دط)، (د س)، ص: 47.

[7]- أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي (1929-1940م)، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج1، ص ص: 12-13.

وفي الداخل التحق بعض رجالها بجبهة التحرير الوطني وكان قادتها أمثال: العربي التبسي ومحمد خير الدين، وتوفيق المدني[1] وغيرهم على صلة بقيادة الثورة، فكانوا يقومون بدورها ولصالح الثورة في مجال الإعلام والاتصال والدعاية والتوعية وحث الناس على الالتحاق بالثورة.

ومع ذلك بقيت الجمعية تمارس نشاطاتها التربوية والإعلامية ف العلن إلى أن أعلنت رسميا عن تأييدها المطلق للثورة في البيان التي أصدرها مجلسها الإداري على صفحات البصائر ووزع على وكالات الأنباء بتاريخ 07 جانفي 1956.[2]

ب–الحزب الشيوعي الجزائري:

في اليوم الثاني من نوفمبر 1954 أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا أدان فيه جبهة التحرير الوطني، وأعلن أنه أرسل وفدا ليخبر الرفاق في منطقة الاوراس بأن الحركة لا حظ لها في النجاح ويأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد،[3] لأن رد قادته كان أسوء من رد فعلهم إزاء مجزرة الثامن من ماي 1945 حيث أكدوا احتمال أن تكون تلك العمليات فيها أقلية لا مسؤولة بمثابة الاستفزازات الهادفة إلى تبرير لجوء السلطات من جديد إلى عمليات قمع ضد الشعب الجزائري كما فعلت في ماي 1945.[4]

فقد رفضها الحزب الشيوعي واعتبرها مغامرة جديدة ثم أخذ بغير رأيه منها، ويتقرب إلى منطقها ولكنه لم يرض بانضمام أعضائه إلى جبهة التحرير، فكون فرقة خاصة به باسم (مكافحو الحرية) كجناح عسكري وأبقى على اسم الحزب في خط مواز للجبهة وبقي متمردا عليها والتي اعتبرته بدورها خطرا على وحدة الكفاح،[5] وإن كان لا ينكر أن العديد من المناضلين الشيوعيين الجزائريين قد شاركوا في الكفاح المسلح ودفعوا حياتهم في ساحات القتال وداخل الزنزانات والسجون، فإن تلك المشاركة قد تمت بصورة فردية لأن تعليمات قادة الحزب ظلت

---

[1] – **أحمد توفيق المدني**: ولد في 01 نوفمبر 1889 بتونس ودرس بجامعة الزيتونة انغمس في الحياة الفكرية والسياسية حتى أبعدته السلطات الفرنسية من تونس وحل بالجزائر في سنة 1925 وعندما وجد المناخ مهيأ سياسيا وفكريا شرع يؤلف في تاريخ وطنه وصار عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعد اندلاع الثورة الجزائرية انتقل إلى القاهرة في سنة 1956 ليكون عضو في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ثم صار عضو في الحكومة المؤقتة فأسندت إليه وزارة الاوقاف وبعد الاستقلال عين سفير ووزيرا مفوضا في أكثر من بلد إسلامي وذلك في سنة 1965، توفي في خريف 1983. أنظر: عمر بن قينة، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والأدب، (د.ط)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص ص 112–113.

[2] – سعيد بوزيان، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا (1936–1956م)، تر: أبو القاسم سعد الله ومحمد والصالح الصديق، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2013، ص: 178.

[3] – عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص:166.

[4] – النجاريحمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2012، ص ص: 156–157.

[5] – أبو القاسم سعد الله، خلاصة الجزائر المقاومة والتحرير (1830–1962م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص: 168.

منشغلة عمليا بمصالح فرنسا أكثر من انشغالها بحق الشعب الجزائري في الحرية رافضة وبذلك وبالتالي وحتى النهاية الانضمام لجبهة التحرير الوطني.[1]

وهنا يكشف الشيوعيين عن الوجه الحقيقي لفكرهم الثوري الذي يزعم العمل على تحرير الإنسان ففرنسا الرأسمالية هي في نظرهم إطار ضروري لتطور الأمم المختلفة بشرط تحلي الأفكار بالثقافة الفرنسية وغلق المعاهد الدينية الإسلامية، وهذا دليل على أن النضال الشيوعي لا يخرج عن المصلحة الاستعمارية.[2]

ج-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد كان وضع الاتحاد الديمقراطي عن اندلاع الثورة يختلف كثيرا عن وضع جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي وذلك بسبب السمعة السياسية التي كان يتمتع بها مؤسسه وأمينه العام فرحات عباس[3]، ولكن على الرغم من هذا الوضع فإنه لا يؤمن بالعنف الثوري،[4]وعلق على هذا الحدث بثلاث كلمات تعبر في مجملها عن الإستياء والقلق والحيرة حيث قال: "إنه اليأس والفوضى والمغامرة"[5]

فكان مشككا في نجاح الثورة فهو يعارض جذريا مبادئ نداء جبهة التحرير الوطني خاصة ما يتعلق بابتهاج خيار العمل المسلح وسيلة الاستقلال،[6] حيث صرح في منتصف 1955 بباريس "فلقد اخترت في حزبنا بدون أية خلفية، وبكل حرية التداخل مع فرنسا أو توقف بعضها عن بعض"

وظل يردد تلك الأفكار مدة وبعد نصف سنة من تصريحه الأخير هذا استقال النواب المنتخبون التابعون لحزبه من جميع الهيئات الفرنسية في الجزائر وفرنسا يوم 23 ديسمبر 1955، وبدأ يدرك فعلا ألا فائدة من الانتظار،[7] وفي 22 أفريل 1956 أعلن زعماء الجزائر برئاسة فرحات أثناء وجودهم في القاهرة انضمامهم تحت لواء جبهة التحرير الوطني وقال عباس: "إن رجال جبهة التحرير هم أصحاب الحق في المقاومة، إذ هم الذين يقاتلون دفاعا

---

[1]- النجاريحمانة، المرجع السابق، ص: 158.

[2]- طاهر حجان، مؤتمر طرابلس التاريخي 1962 بين استراتيجية الثورة وفاعلية الإقصاء، (د.ط)، (د.س)، ص: 71.

[3]- **فرحات عباس:** ولد في 24 أكتوبر 1899 بالطاهير بجيجل واصل المرحلة الثانوية بجيجل وسكيكدة ثم انتقل إلى الجزائر لمواصلة دراساته الجامعية وفتح صيدلية بسطيف في 1932ن كان من المدافعين على سياسة الإدماج في 22 ديسمبر 1942 وجه رسالة إلى السلطات الفرنسية يدعوهم فيها إلى إحداث إصلاحات جذرية، في 1944 أسس أحباب البيان والحرية، ألقي عليه القبض بعد مجازر 8 ماي 1945، اطلق سراحه سنة 1946 ، وفي سنة 1956 حل حزبه والتحق بجبهة التحرير الوطني وعين رئيسا للحكومة المؤقتة في سنة 1958 ، توفي في 23 ديسمبر 1958. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1832-1962م)، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص: 47.

[4]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1948، ص: 1984.

[5]- عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، المرجع السابق، ص: 166.

[6]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 46.

[7]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، (د.ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص: 70.

عن الحرية وعن شعب الجزائر وأن جميع القوات المكافحة في شمال إفريقيا متحدة تحت لواء واحد، ونحن على استعداد لمفاوضة فرنسا باسم الجبهة، وتعلن الآن أن لنا شرطا واحدا للمفاوضة وهو أنه يجب على فرنسا أن تعترف بالوطن الجزائري"[1]

د–حركة انتصار الحريات (المصاليون المركزيون)

***المصاليون:**

بمجرد اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر سارعت فرنسا بنقل مصالي الحاج[2] من ينور إلى منفى آخر في "لي صابلدولون" ومن هناك أرسل في 04 نوفمبر رسولا إلى الجزائر يمل للمناضلين التعليمات التالية: "لا تسألوا عما يقف وراء الثورة بادروا باقتحام غمار الكفاح، حاولوا السيطرة على الحركة"[3]

ونجد أن المصاليون من البدء ناصبوا الجبهة العداء، ثم انضم تدريجيا كثيرا منهم إليها، وظل مصالي والأقلية الباقية معه على العناد حتى الاستقلال.[4]

وفي 08 نوفمبر اعتبر الأحداث الجزائرية انفجارا من بين الإنفجارات العديدة التي ما هي إلا ردود فعل مبادرة عمن فقدوا الأمل.[5]

وهذا لا يمنع من القول أن مصالي من جهته أخطأ التقدير جراء الصدمة التي أحدثها اندلاع الثورة فقد غاضته أن تجاوزته الأحداث،[6] وقد سعت أيدي خفية لإبعاده عن قيادة الثورة التحريرية مستعملة في ذلك كل الوسائل الممكنة.[7]

---

[1]– محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، (د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص: 183-184.

[2]– **الحاج مصالي**: ولد مصالي الحاج في 18 ماي 1898 بتلمسان، أسس سنة 1926 نجم شمال إفريقيا في فرنسا وتم حله في سنة 1937 وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعث حزب الشعب مرة أخرى باسم جديد هو الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية. ظل بفرنسا إلى أن توفي فيها في 03 جوان 1974 ونقل إلى الجزائر سنة 1999. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين ، عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 تمجيدا لشهدائنا الأبرار، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص: 07.

[3]– محمد عباس، خصومات تاريخية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2014، ص: 37.

[4]– مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، المصدر السابق، ص: 68.

[5]– بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، (د.ط)، دار النعمان، 2012، ص: 241.

[6]– دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، (د.س)، ص: 69.

[7]– عمار نجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، (د.ط)، الجزائر، 2010، ص: 191.

فحسب محمد حربي أنه تحرر من الاستكانة التي فرضت على الحزب وعلى الجماهير من طرف أصحاب النزعة الإصلاحية ولكن لم تكن لديه نظرة منسجمة حول الآليات التي تضمن انطلاق الثورة، ولم يبد أي استعداد أو تحضير تقني للثورة ولم يتخذ أي إجراء يقيد دخول حركته في العمل السري.[1]

*** المركزيون:**

رفضوا المشاركة في تفجير الكفاح المسلح وكانوا يعتبرون أن الثورة تفتقر إلى برنامج وإلى قيادة،[2]وقد تميزوا بالمناورة فهم من ناحية ينظرون إلى الانطلاقة بأنها جاءت في غير وقتها المناسب، ومن ناحية أخرى يحاولون عن طريق حسين لحول[3] ومحمد يزيد المبعوثون إلى القاهرة.[4]

على أمل إقناع آيت أحمد وبن بلة[5] وخيضر بتأخير الانتفاضة وانتظار ظرف أفضل للشروع في الكفاح المسلح.

فكان اهتمامهم مركزا أولا وبالذات على تدويل القضية الجزائرية في أقرب الآجال وكان مصالي يشاطرهم هذا الاهتمام ولكنهم على عكس الزعيم الجزائري كانوا ينوون قبل تحقيق هذا الهدف عقد مؤتمر يجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية.[6]

وقامت اتصالات بين عبان رمضان والمركزيين وتقابلوا في ربيع 1955 وتكررت لقاءاتهم ومن بينهم يوسف بن خدة وفكروا في تشكيل حزب سياسي بالاتفاق مع جبهة التحرير الوطني وقاموا بتزويدها بالخبرة

---

[1]- دانيال قيران، المصدر نفسه، ص: 70.

[2]- خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2008، ص: 266.

[3]- **حسين لحول**: ولد في 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة ، وقد انخرط في نجم شمال إفريقيا بالعاصمة، تدرج في النضال إلى أن أصبح أمينا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، شغل بعد الاستقلال منصب مدير عام لديوان السكن المعتدل للكراء توفي بالجزائر في 08 أفريل 1993. أنظر: يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص: 92-93.

[4]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، (د.س)، ص: 56.

[5]- **أحمد بن بلة**: ولد عام 1916 بتلمسان تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، وبعد أن بلغ الخامسة عشر من عمره انخرط في حزب الشعب الجزائري، وبرزت زعامته للمرة الأولى عام 1949 خاصة بعد حادثة وهران، دخل السجن مرتين وبعد الاستقلال انتخب أول رئيس للجمهورية في سنة 1963 وبقي رئيسا لمدة ثلاثة أعوام حتى ادخله هواري بومدين السجن وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى سنة 1979. أنظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، (د.ط)، منشورات دار الآداب، بيروت، (د.س)، ص ص: 5،7.

[6]- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ط.خ، دار موفم، الجزائر، 2007، ص ص: 177-178.

والإطارات السياسية التي كانت تفتقر إليها، وفي نهاية المطاف كان لتأييدهم للجبهة بل التحاقهم السريع بها على درجة عالية من فائدة الثورة.[1]

3-موقف سلطة الاحتلال:

أ-الحكومة الفرنسية:

ما إن أشرقت شمس صبيحة انفجار الثورة حتى انطلقت السلطات الاستعمارية الانتقام،[2]وذلك بتسليط كل أنواع التعذيب والإرهاب في حق المواطنين العزل واضطهاد وسجن حتى قادة الحزب الذي لم يشارك ف الإعداد للثورة.[3]

وفي 05 نوفمبر 1954 صرح وزير الداخلية فرنسواميتيران:[4] "أنه لا يمكن أن تكون محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة"[5]

أما رئيس الحكومة الفرنسية فرانس منديس[6] أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954 أثناء مناقشة القضية الجزائرية وقال: "بأن فرنسا لن تتفاوض مع أي طرف وأنها ستسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها"[7]

أما المقيم العام بالجزائر روني ليونار "فقد وصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش وأن التمرد عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية التي تحرضهم على القيام بالأعمال التخريبية"[8]

---

[1]- خالفة معمري، المرجع السابق، ص: 273.

[2]- بسام العسلي، أللّه أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، ط.خ، دار النفائس، بيروت، 2010، ص: 151.

[3] -Mohamed harbi, le FLN mirage et réalite des orgimes a la parispouvoir 1954-1962, ed :jeuneafrique,paris ,1980, p:134.

[4]- عبد القادر ماجن، الاخ الأمين العام تحدث إلى حصة الحوار بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة أول نوفمبر، العددان: 130-131، 1991.

[5] -Colette et fracisjeansen, l' algeriehor la loi, paris, 1955, p: 183.

[6]- **منديس فرنس:** ولد في 11 جانفي 1907ن متحصل على شهادة ليسانس في الدراسات القانونية، مارس المحاماة، انتخب في 1932 نائبا عن الحزب الراديكالي، غادر فرنسا ليلتحق بالمقاومة الفرنسية في لندن لكنه استقال وتولى رئاسة الحكومة الفرنسية من 1954-1955، وقد عارض سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة 1958 توفي سنة 1982. أنظر: لزهر جديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، شمس الزيبان، الجزائر، (د.س)، ص: 295.

[7]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص: 405.

[8]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص ص: 405-406.

ب–موقف الصحافة الفرنسية:

انقسمت الصحف الفرنسية إلى قسمين، سواء بالجزائر أو بفرنسا فالقسم المتطرف ينادي بوجوب الزجر والبطش واستعمال الشدة، أما الصحافة الحرة المنصفة فتنادي بوجوب استئصال الداء بواسطة عدالة الموضعية الجزائرية وتحقيق العدل والإنصاف في سائر الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترى أيضا أن المشاكل الكبرى لا تحل بالعنف والبطش والإرهاب، وإنما تحل بالدراسة والمفاهمة الصريحة.[1]

إلى جانب ذلك نجد أن معظم الصحف وصفت أحداث نوفمبر 1954 ليس سوى عملا إرهابيا لمجموعة خارجة عن القانون،[2]فقد صرحت جريدة الشهيدة المسيحية أن الحكومة الفرنسية حاولت قبل حدوث هذا الانفجار أن تبحث عن مسألة تطبيق الدستور الجزائري كما هو، ولكن ما أن علم أصحاب المصالح بذلك حتى قامت قيامتهم وعلى هذا فإن الساعة قد دقت بالنسبة للشعب الفرنسي لأن يرجع هؤلاء الناس إلى رشدهم ويعاملهم بنفس القوة التي يستعملونها.[3]

كما عملت جريدة صدى الجزائر اليمينية على تسوية الثورة باستعمالها أساليب الحرب النفسية والدعائية، حين حاولت تجريد المناضلين من اصحاب الخصال الحميدة التي يتصف الثوار وأطلق عليهم أوصاف منحطة مثل: مجموعات إرهابية، قطاع طرق، متمردون، فلاقة، خارجون عن القانون،[4] وفي الوقت نفسه نجد بعض الصحف الفرنسية وصفت عمليات الثوار بأنها عصيان مؤقت لجماعات إرهابية حين قامت جريدة صدى وهران بشن حملة إعلامية شرسة على المجاهدين والتقليل من قيمتهم،[5]وقالت عنهم بأنهم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير.[6]

ج–موقف المعمرين:

أما المعمرين فقد أخذتهم الصاعقة وهم ينفرون لأن العمليات الأولى من الثورة استهدفت بالدرجة الأولى مقراتهم ومركزهم وتولدت لدى السكان الأوروبيين مخاوف ممزوجة بالاستغراب.[7]

---

[1] – أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج5، ص: 44.

[2] – بوغدة فاطمة، الدعاية والإعلام أثناء الثورة التحريرية 1954–1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، الموسوعة العالمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص: 66.

[3] – البصائر، العدد 305، 11 فيفري 1955.

[4] – أحسن بومالي، اول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ص: 153.

[5] – عبد الكامل جوبية، الثورة الجزائرية والجمهورية الجزائرية الرابعة 1954–1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص: 38.

[6] – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص: 136.

[7] – محمد حربي، المصدر السابق، ص: 147.

حيث هبّ الأوروبيين المستوطنين للدفاع عن مصالحهم بكل قوة وكانت دهشتهم كبيرة بحدوث سلسلة من العمليات الحربية عبر كامل التراب.[1]

وطالبوا من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين.[2]

وهذا ما عبر عنه الكبير هنري بورجو بقوله يجب البحث عن هذا الفساد أينما كان وإلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة، ومما تقدم يمكن الملاحظة أن المستعمر حاول بكل الوسائل إفشال الثورة الجزائرية، حيث استعمل أسلوب التهديد بالتصريحات ثم لجأ إلى حرب الإبادة بغرض عزل الثورة عن السكان.[3]

كما راحت صحف المعمرين بمختلف اتجاهاتها السياسية والحزبية تزرع الشك في نفوس الجزائريين ورأس هذه الجرائد البرقية والبرقية الجزائرية، وجريدة الجزائر، وقد خصصت هذه الجرائد تشويه حقيقة الأعمال الفدائية وتبث بذلك هجمة إعلامية شرسة ضد حقيقة هذه الثورة.[4]

ثانيا: على الصعيد الخارجي.

أ–تونس:

في الواقع لا يمكن الحديث عن دعم تونس للثورة الجزائرية في بداية اندلاعها أي بين سنتي 1954-1956 لأنها كانت تحت سلطة الحماية الفرنسية وفاقدة لسيادتها الوطنية مثل الجزائر،[5] لكن بحكم كثافة وانتشار حرب التحرير الجزائرية في كامل ربوع الوطن خاصة في الشرق الجزائري وتوسعها في تونس قام الشعب التونسي بمساندة والتضامن مع الشعب الجزائري بشكل فعال ومفيد سواء على الحدود الجزائرية وذلك بتقديم دعما أساسيا لجبهة التحرير الوطني في تنسيق عمليات النشاط السياسي والعسكري بما فيها تموين جيش التحرير الوطني.[6]

إلى جانب ذلك كانت من بين الدول الأساسية لتمركز الجزائريين الهاربين من السلطة الفرنسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية وزاد تمركزهم بعد اندلاعها،[7] وعندما أخذت استقلالها في 20 مارس 1956 مثلت البوابة

---

[1]– عمار بن تومي، الجريمة والفضاعة، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص: 709.

[2]– مولود قاسم نايت قاسم، المصدر السابق، ص: 97.

[3]– أرغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحري الوطني الجزائرية (1956-1962م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 83.

[4]– مراد أعراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 76.

[5]– عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص: 30.

[6]– إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، (د.س)، ص ص: 114-115.

[7] – مريم الصغير، مواقف الدول العربية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 30.

التي يتوجه إليها الساسة الجزائريين ومكان لاحتضان اللاجئين في الداخل،[1] بحين أكد بورقيبة في أول عهده بالسلطة التنفيذية تأييده العلني للثورة الجزائرية واستعداده للاستجابة لمطالبها المعلنة بشكل سري وتقديم مساعدات لجيش التحرير الوطني من أسلحة ومعدات طبية وأغذية وأفرشة وألبسة وغيرها من مطالب.[2]وكان تعامل حكومته مع الثورة الجزائرية يتأرجح بين عاملين العامل الأول الضغط الجماهيري التونسي لمساندة العمل المسلح من أجل تحرير الجزائر، والعامل الثاني هو الجانب الرسمي لأنه كان معادي للاستعمار الفرنسي.[3]

ب–موقف ليبيا:

في البداية لم تبد ليبيا أي موقف من اندلاع الثورة الجزائرية، وذلك نتيجة الظروف التي كانت تعيشها في ذلك الوقت، ولعل أول هذه الأسباب هو أن الحكومة الفرنسية وجهت تحذيرات وتهديدات ضد أي دولة تبدي تعاطفها مع الجزائر، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الليبية كانت تخشى اصطدام بشكل مباشر مع الحكومة الفرنسية، بل كانت تسعى من أجل استكمال إجلاء القوات الفرنسية من الأراضي الليبية، إلا أن الشعب الليبي دفعها إلى تأييد الثورة الجزائرية،[4] ولم يكن أمامها سوى الرضوخ لمطالب شعبها كما وقف قادتها وشعبها إلى جانب الشعب الجزائري أيام المحنة ودعم ثورتها معنويا وتجسد هذا الموقف من اندلاع الثورة إلى غاية الاستقلال، حين نجد الملك الليبي يعبر عن تأييده المطلق للثورة الجزائرية وأكد أن ليبيا حكومة وشعبا تشترك جسدا وروحا في الكفاح التحرري الذي يخوضه الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي.[5]

واستنادا إلى العمق الجغرافي والبعد التاريخي للعلاقات الليبية الجزائرية عمد الليبيين تقديم يد العون الممكن بحسب الإمكانيات المتاحة والظروف السياسية المحيطة ودعما عسكريا وماديا،[6]وكان يتعاطف معه تعاطفا قويا وعميقا شمل جميع الطبقات من رجال ونساء وشيوخ وأطفال كانوا يعيشون ثورة الجزائر بعواطفهم ومشاعرهم ويحرصون على سماع أخبارهم ويتابعون تطوراتها باهتمام كبير. ويتساءلون عن مصير الثورة حتى يعلموا أنها تشق طريقها إلى النصر.[7]

---

[1]– حبيب حسن اللولب، الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955 و 1962 "التداعيات والرهانات"، دفاتر السياسة والقانون، ع 16، جانفي 2017، ص: 141.

[2]– عبد الله مقلاني ولميش صالح، سلسلة التضامن العربي مع الثورة التحريرية تونس والثورة التحريرية الجزائرية، (د.ط)، (د.س)، ص ص: 110-111.

[3]– إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص: 143.

[4]– محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص ص: 179، 187.

[5]– مريم الصغير، المرجع السابق، ص: 93.

[6]– فاتح رجب قدارة، الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين مصطفى بن حليم ومحمد عثمان العيد نموذجا، مجلة الجامعة، العدد السابع عشر، 2015، جامعة الزاوية، ص: 02.

[7]–كمال صالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 57.

ج–موقف المغرب:

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 لعدة اعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بينها وبين الجزائر إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين وبالتالي أثر اندلاع الثورة الجزائرية في عمق المجتمع المغربي التي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري.[1]

فاندلاع الثورة كان له مفاجئة عميقة في نفوس قيادة المقاومة المراكشية وسرعان ما أفاقوا مستبشرين كل خير في توسيع نطاق وإمكانية التنسيق مع قادة الثورة الجزائرية.[2]

لقد تحمل المغرب الكثير من جراء الجزائر وتحمسوا لدعمها وفي هذا الإطار تؤكد شهادات الفاعلين من الجانبين أن حركة تضامن فريدة من نوعها عاشها المواطنون الجزائريون والمغربيون على طول مناطق الحدود إذ يذكر قدور الوطاسي رئيس دائرة أبركان، ان قرى حضير والسعيدية وأولاد الطاهر كانت تعيش تحت رحمة القنابل والاعتداءات الفرنسية لأنها تحولت إلى مراكز رئيسية للثورة الجزائرية.[3]

د–موقف مصر:

تابع الشعب المصري اندلاع الثورة الجزائرية باهتمام كبيرة كنتيجة طبيعية لاهتمام كافة أجهزة الإعلام المصرية بالحدث ونشر تطوراته وبالذات "صوت العرب"،[4] فمن خلال هذه الأخيرة سمع نداء أول نوفمبر التي اعتبرها الفرنسيون مصدر المصدر الأساسي لتدعيم حرب تحرير الجزائر.[5]

فالتزاما بتنفيذ قرار الرئيس عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة وضرورة توفير احتياجات للمكافحين باشر من أكتوبر 1954 وبعد أن قرر قادة الثورة تحديد أواخر شهر أكتوبر لاندلاع الثورة الشاملة التحضير لتزويدهم بأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة.[6]

ولم يتردد جمال عبد الناصر لحظة واحدة أمام فكرة الدعم العسكري للثورة الجزائرية منذ انطلاقها، حيث أمر بصرف كميات من الأسلحة الخفيفة من بنادق ورشاشات والقنابل اليدوية للثوار الجزائريين، وطلب من بن بلة

---

[1]– مريم صغير، مواقف الدول العربية اتجاه الثورة الجزائرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص: 155.

[2]– فتحي ديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص: 56.

[3]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص: 323.

[4]– فتحي ديب، المصدر السابق، ص: 59.

[5]– إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص: 98.

[6]– فتحي ديب، المصدر نفسه، ص: 58.

التخطيط الأول لعمليات الإمداد بالسلاح والتحضير لاستقبال المدد إلى جنود جبهة التحرير وتجسد الدعم المصري للقضية الجزائرية بطرق مختلفة مثل تعميم الدعم من جهة وتضليل الاستعمار من جهة أخرى.[1]

هـ–موقف سوريا:

أيقظت الثورة الجزائرية روح المكافحة للشعب العربي السوري، حيث نجد أن الفكر القومي راسخ في سوريا فقد اتفقت كل التيارات السياسية على ارتباط مصير سوريا بمصير الأمة العربية.[2]

وبدأ الاهتمام السوري بثورة الفاتح من نوفمبر 1954 منذ اندلاعها سارعت سوريا بوضع هذه الثورة في منزلتها القومية الصحيحة وقادت نضالا رسميا وشعبيا واسعا في مختلف المجالات وبكل الوسائل.[3]

وما انقضى أسبوع على نشوب الثورة حتى تحرك المجلس النيابي السوري قدم نائب اقتراحا استند فيه على أحكام الدستور السوري التي نصت على العمل لتحقيق الوحدة العربية التي لا تتحقق إلا بزوال الاستعمار من الوطن العربي ودعا إلى أن تعمل الحكومة السورية مع الدول العربية للوقوف صفا واحدا اتجاه أعمال العدوان الفرنسي في الجزائر.[4]

فخلال الزيارة التي قامت بها جبهة التحرير الوطني إلى سوريا يوم 13 مارس 1957 عبر الرئيس شكري القوتلي بصريح العبارة عن دعمه التام، ودعم حكومته والشعب السوري للجزائر قائلا لهم أن سوريا مشتركة معكم في القتال فإن أردتم سلاحا أعطيناكم وإن أردتم مالا منحناكم.[5]

أما الصحافة السورية نجد صحيفة المنار التي تصدت للتضليل الذي مارسته فرنسا من أجل تثبت ادعائها بأن الجزائر هي جزء من فرنسا فبتاريخ 1955/07/20 نشرت الصحيفة في صدر صحيفتها الأول أن الشعب السوري يطالب نوابه بنصرة الجزائر وتقوية الاتصال بإخواننا عن طريق الإذاعة.[6]

---

[1]– عبد الكامل جوبية، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954–1958م، المرجع السابق، ص ص: 268–269.

[2]– أحمد حلواني، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955 إلى 1957م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2004/2003م، ص: 53.

[3]– عبد الله مقلاني وليش صالح، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، (د.ط)ن شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س)، ج2، (د.س)، ص: 75.

[4]– عبد الكريم بوصفصاف، الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، ط1، دار مداد ينيفارسي براس، قسنطينة، ج2، ص: 75.

[5]– بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962م)، المرجع السابق، ج1، ص: 121.

[6]– احمد حلواني، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955 إلى 1957 في دراسة لمواقف التيارات السياسية، (د.ط)، منشورات الهيئة العامة، دمشق، 2017، ص: 81.

ولم تقف الصحافة السورية عند هذا الحد، بل حملت كذلك على كسب التأييد للثورة الجزائرية من قبل بعض الشخصيات التي كانت تزورها آنذاك وذلك ما حدث عند زيارة رئيس الهند عام 1956 حين طلب الرئيس شكري القوتلي مناصرة القضية الجزائرية والعمل على كسب تأييد لها.

و–موقف العراق:

إن حكومة نوري السعيد كانت مجبرة على عدم معاداة الثورة الجزائرية بل وإبداء خطاب سياسي متعاطفا نسبيا معها بسبب تعاطف الشعب العراقي وأحزابه وصحفه معها، وقد بدأ هذا التأييد من التعليق الذي أذاعه راديو بغداد الناطق باسم الحكومة يوم 08 ماي 1957 دعا العرب لنصرة الجزائر.[1]

إضافة إلى ذلك فقد جاء في تصريح مستشار سفارة العراق بأن العراق يولي قضية الجزائر المرتبة الأولى قبل قضايا العراق.[2]

في إطار هذا التأييد قررت حكومة العراق وقف كل نشاط اقتصادي ومنع الشركات الخاصة التي تعمل لحساب العراق أن تمتنع عن إبرام أية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية، أما عن الصحف العراقية عموما لعبت دورا كبيرا في الوعي السياسي بأبعاد القضية الجزائرية، وعملت الحكومة العراقية من الناحية الرسمية على المساهمة في مساندة ودعم القضية ماديا ومعنويا ونشرت صحيفة اليقضة بعد يومين من اندلاع الثورة الجزائرية خبرا بعنوان اشتعال الثورة بالجزائر جاء فيه : "اشتعلت الثورة بالجزائر ودخلت بدورها الحاسم وقد بدأ الوطنيون هجومهم العنيف وأشعلوا النيران في السكك الحديدية وقدرت الخسائر المادية بـ 20 ألف فرنك"[3]

2–موقف الدول الإسلامية:

أ–تركيا:

كانت سياسة تركيا الرسمية سياسة منكرة للجزائر، بينما كان الشعب التركي المجاهد العملاق يقف موقف المؤيد الصلب للثورة الجزائرية يؤازرها في صحفه وفي منتدياته، كانت حكومة عدنان مندريس التي تعتمد على الاتجاه الإسلامي في البلاد التركية تصادم الثورة الجزائرية وتدلي بصورتها في هيئة الأمم المتحدة إلى جانب فرنسا،

[1]– بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962)، د.ط، دار مداني قرواو، 2013، ج1 ، ص: 138.

[2]– الهادي إبراهيم المشيريقي، قصتي مع المليون شهيد، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 168.

[3]– خليل حسن الزركاني، الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، ط خ، دار الكتاب، بغداد، 2002، ص ص: 19–20.

وتحاول أن تقف موقفا حياديا لفائدة فرنسا،[1] وبقيت موالية سياسيا للغرب حتى لا تثير ثائرته،[2] ومن أجل دخول حلف الناتو وكذلك بسبب المسألة القبرصية التي حتمت عليها البقاء بجانب الغرب،[3] ولكنه تغير موقف عدنان مندريس بعد زيارته إلى ليبيا وقال بأنه سوف يغير من مسلكه السياسي تدريجيا وساعد الجزائريين بإمدادهم بالسلاح عن طريق ليبيا،[4] وكان ذلك في 17 نوفمبر 1957 وتم تفريغ السلاح بميناء طرابلس ولكن فرنسا عثرت على ذلك السلاح في بعض بيوت الجزائريين فساءت العلاقات بين فرنسا وحكومة تركيا، وفي سنة 1958 صوت عدنان مندريس في الأمم المتحدة لصالح فرنسا ولم يصوت لاستقلال الجزائر وكان ذلك لإعادة بعث العلاقات الفرنسية التركية من جديد.

وفي سنة 1959 أرسلت تركيا من جديد مساعدات عسكرية ومالية في ظاهرها لتونس، لكن في حقيقة الأمر وجهت إلى الجزائر ولهذا السبب عاد التوتر من جديد بين فرنسا وتركيا وبعد الاستقلال تأخرت تركيا بالاعتراف به وكان ذلك في 31 جويلية 1962.[5]

3-الموقف الغربي:

أ-موقف الإتحاد السوفياتي:

كان موقفه يتسم بالحذر والتردد من الثورة الجزائرية في الفترة الأولى، وإن كان لا يخلوا من العطف والتأييد لكفاح الشعب الجزائري، حيث كانت ترغب الحكومة السوفياتية في بقاء فرنسا بالجزائر، لأنها كانت تخشى أن تحل أمريكا محل فرنسا،[6] كما اعتبر الرئيس خروتشوف[7] أن القضية الجزائرية شانا داخليا لفرنسا.[8]

وقد صرح مولوتوف إلى البرلمان الفرنسي في سنة 1956 تصريحا قال فيه: "أن الحكومة السوفياتية ترغب في بقاء فرنسا في الجزائر بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين"[9]

---

[1]- عبد الحميد مهري وآخرون، حقائق عن الحرب التحريرية، تح: زهرة ديك، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص: 59.

[2]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص: 267.

[3]- محمد نام، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، (د.ط)، شركة الأصالة، الجزائر، 2015، ص: 07.

[4]- عبد الحميد مهري، المصدر السابق، ص ص: 60-61.

[5]- محمد نام، المرجع نفسه،/ ص ص: 8-9.

[6]- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر 'دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962'، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 179.

[7]- **خروتشوف نيكيتا (1894-1981)**: زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي من 1953 إلى 1964ن ولد بروسيا انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1918 ثم تفرغ إلى العمل السياسي في الحزب الشيوعي الأوكراني، وتولى الزعامة مكان ستالين، وكان هو صاحب قرار سحب الخبراء من الصين وانتهج إزاء بلدان العالم الثالث سياسة التفهم والتأييد. أنظر: عبد الوهاب الجبالي، موسوعة السياسة، (د.ط)، دار الهدى ، لبنان، (د.س)، ج1، ص: 426.

[8]- عمار عمورة ونبيل داودة ، بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962 الجزائر العامة، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1، ص: 426.

[9]- المجاهد، ع 19، الفاتح مارس 1958، ص: 04.

فتعامله المرن مع فرنسا على حساب الجزائر وجد انتقادا شديدا من طرف الحكومات العربية، وعندما تأكد من حتمية نهاية وجود الاستعمار الفرنسي قدم مساندة مادية مباشرة لحرب التحرير الجزائرية،[1] تمثلت في (الأسلحة، الأغذية، أدوية لاجئين، وعناية بالجرحى ومنح الدراسة للطلاب الجزائريين)،[2]وقال الرئيس خروتشوف في 23 ماي 1956: "اعبر لكم عن أخلص شعوري اعترافا بالشعب الجزائري المناضل من أجل الحرية تمجيدا لشجاعته وبطولته أي تقوي من عقيدته في التتويج النهائي بمطالبه الشرعية الوطنية"[3]

ب–الصين:

كانت الصين من أكبر البلدان الإشتراكية مساندة ودعما لثورة الجزائر، فقد أبدت مساندة قوية اتجاهها خاصة من خلال الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين الجزائريين،[4] كما عبّر رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960، عندما وصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة بأنه: "اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم"

وكانت أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وفي ثلاثة أيام فقط (22 سبتمبر 1958) بعد تكوين هذه الأخيرة في 19 سبتمبر 1958.[5]

وبتاريخ 5جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر وعلى إثر التقسيم الذي أحدثته فرنسا في الجزائر أصدرت رسالة تنديد جاء فيها بأن الحكومة الفرنسية تواصل الإصدار على موقف جنوبي عندما تحاول تنفيذ قرار التقسيم الذي يعد مساسا بوحدة الوطن الجزائرية.

ومن خلال هذا يتضح أن الصين مساندة ومعترفة بالدولة الجزائرية شعبا وأرضا وحكومة، وهي تأييد الوحدة الوطنية وتناهض قرار التقسيم الذي أصدرته فرنسا.[6]

ج–الولايات المتحدة الأمريكية:

[1]– إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص: 182.

[2]– الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص: 388.

[3]– الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص: 150.

[4]– عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 178.

[5]– إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص: 141، 146.

[6]– مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص: 379.

لقد أيدت أمريكا باستمرار فرنسا في حربها للجزائر دبلوماسيا ومعنويا واقتصاديا وماديا، وحسب التصريحات الأخيرة لإيزنهاور[1] يؤكد فيها: "أن الجزائر كانت قانونيا لفرنسا ذلك أن الدعم الرسمي الأمريكي لا يزال دائما في مصالح فرنسا بالرغم أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تفرض عليها من جهة أخرى النظر نحو البلدان العربية التي تسعى للتقرب إليها وذلك بسبب الأهمية الإستراتيجية لهذه البلدان والثروات الطبيعية (الموارد البترولية والمناجم)، لكن هذه السياسة لا تؤثر عليها لأن مصالح الحلف الأطلسي والتحالف الغربي يتغلبان عن الصداقة مع العرب"[2]

فعمدت الحكومة الأمريكية إلى الوفاء بالتزامها اتجاه حليفتها الأطلسية فرنسا وأمدتها بالسلاح والعتاد وتهدف من وراء ذلك إلى وقف زحف الثورة الجزائرية لأن تحرر الجزائر وانتصارها يعني تحرر الشمال الإفريقي كله وبهذا يفقد الغرب منطقة نفوذ حيوية من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وأن خروج فرنسا من الجزائر يعني حتما امتداد التأثير الثوري شرقا وغربا وبالتالي هناك احتمال أن تفقد أمريكا قواعدها في ليبيا وهنا بدأ الدور الأمريكي يأخذ أبعادا واضحة في التآمر على الثورة،[3] وكذلك أيدتها في سياستها في شمال إفريقيا ورفضت تسجيل قضية الجزائر في الأمم المتحدة، واعتبرت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية.

[1] – **إيزنهاور (1890–1969)**: عسكري ورجل دولة أمريكي، الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة، رتب برتبة جنرال أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو المسؤول عن عملية احتلال إفريقيا الشمالية عام 1943، وفي عام 1950 عين القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوروبا، وفي 1952 انتخب رئيسا للجمهورية، وهو الذي طرح مشروع إيزنهاور كوسيلة لحلول أمريكا مكان فرنسا وبريطانيا فرفضه العرب. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المرجع السابق، ص: 437.

[2] – عبد القادر مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب العاشر، (د.ط)، (د.س)، ص: 270.

[3] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، (د.ط)، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ج3، ص: 140.

الفصل الأول

الأساليب التي اتبعتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية (1954-1958م)

أولا: الجانب السياسي.

ثانيا: الجانب العسكري.

ثالثا: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

لم يمض على اندلاع الثورة الجزائرية وقت طويل حتى أدركت السلطة الفرنسية بأنها أمام حركة شعبية حقيقية تسعى إلى تفويض أسس الظاهرة الاستعمارية في الجزائر، فشرعت هذه السلطة في تنفيذ إستراتيجية شاملة (سياسية وعسكرية واجتماعية)، ترمي إلى عزل الثورة عن محيطها الداخلي والخارجي مستلهمة ببعض التجارب الآسيوية[1].

فقد رافق تنامي الثورة الجزائرية ردت فعل استعمارية القصد منها القضاء التام على هذه الثورة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954، وكانت كل الوسائل مشروعة لتحقيق هذا الهدف وعلى رأسها القمع[2]. فحاولت خنقها ومحاصرتها بتسليط أبشع الأساليب والعمليات العسكرية والقمعية على الشعب الجزائري، والقيام بمجازر انتقامية واسعة النطاق في حقه كعقاب لثورته ووطنيته[3].

وعملت كذلك على مواجهة الموقف بعدة وسائل بهدف توقيف الثورة وخنقها في مهدها، وعزل الثوار عن الجماهير الشعبية خاصة في المناطق التي ظهرت فيها الثورة قوية وعنيفة، أهمها المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة)[4].

أولا: الجانب السياسي.

عند اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر تغيرت الأوضاع كلية وأدركت السلطات الفرنسية أنه لا فائدة من الكذب والمخادعة وراحت تعمل على إرساء القواعد الأساسية أكثر وضوحا وتمحورت تلك السياسة حول نقطتين أساسيتين تتجسد في اتخاذ قرار بتصعيد العمليات العسكرية وإعلان تطبيق برنامج إصلاحي في الجزائر.[5]

عند إدراك سلطات الاحتلال أن سياسة القمع غير مجدية قررت انتهاج سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر وفي الوقت نفسه يقومون بتوجيه ضربات إلى الجيش.[6]

---

[1]-كمال فيلالي، الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري، سلسلة أعمال مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، دط، دار الإسكندرية، الجزائر، 2013، ص: 75.

[2]-براهميةبلوزاغ، نظرة على الجزائريين (1947، 1962)، من خلال كتابة الجزائريين في الصحافة التونسية، (زهرة الأسبوع، الصباح)، ط1، دار الكوكب للعلوم، الجزائر، 2015، ص: 102.

[3]-جعفر أرضانة، التعذيب إبان الثورة التحريرية (1954، 1962)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع12، ص: 241.

[4]-يوسف مناصرية، القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص، استراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، ط ح، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 102.

[5]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 100.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 407.

1-حكومة ماندیس فرانس:

أطلع رئيس الحكومة الفرنسية ماندیس فرانس أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على خطة عمله فقال أن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة بدون تردد أو تأخير وأن الدفاع عن السلام في داخل الوطن وسيادة الجمهورية لا يقبلان أي مساومة ويرى ماندیس ضرورة تعميم الإصلاحات.[1]

فقد قام وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران في 05 جانفي 1955 بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي وكانت تلك الإصلاحات تتمحور حول النقاط الأساسية التالية:

أ-تطبيق قانون 30 سبتمبر 1947 للإسراع بدمج الجزائر في فرنسا وبذلك تتحقق مقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

ب-إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة.

ج- دمج الشرطة الجزائرية بمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية.

د- إلغاء البلديات المختلطة.[3]

بعد اطلاع ماندیس فرانس على مضمون تلك الإصلاحات قرر تغيير الحاكم العام وأصدر بيانا بتاريخ 05 جانفي 1955 يتضمن تعيين "جاك سوستال[4]"[5]، طلب منديس فرانس من هذا الأخير العمل على تطبيق الإصلاحات وهذا ما خلق جوا مشحونا في الجزائر وفي البرلمان الفرنسي اتهم ماندیس بتعيين يساري يهودي كما اتهم بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين،[6] وفي 06 فيفري انهزمت حكومة ماندیس فرانس في البرلمان الفرنسي بـ 139 صوت ضد 273 صوتا وانتصر عليه الأوروبيين وأمام هزيمة ماندیس فرانس غرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما.[7]

---

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 202.

[2]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (د.ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 198.

[3]- الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 202-203.

[4]- **جاك سوستال:** ولد بمدينة بيله بفرنسا في 03 فيفري 1912 من عائلة فرنسية نبيلة أستاذ فلسفة مختص في علم السلالات تولى عدة مهام علمية وإدارية وسياسية، التحق بالمقاومة الفرنسية تحت قيادة الجنرال ديغول ضد التواجد الالماني بفرنسا ما بين عامي 1940-1944، تولى الحكومة العامة بالجزائر 1955-1958، تولى وزارة الإعلام بحكومة الجنرال ديغول. أنظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 261-262.

[5]- عقيلة ضيف الله، المرجع نفسه، ص 198.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 408-409.

[7]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 203.

2-حكومةادغارفور:

بعد فوز إدغارفور[1] بثقة المعمرين مكنه هذا من تشكيل حكومة 11 فيفري 1955 إلى جانفي 1956.[2]

عرض هذه الأخيرة على البرلمان الفرنسي مشروعا إصلاحيا صادق عليه في 19 أكتوبر 1955 والتي أخرت جاك سوستال في منصبه ولجأ هذا الأخير إلى عدة وسائل لإغراق الثورة من خلال إلغاء الجمعية الجزائرية وجعل للحكومة العامة برلمان واحد،[3] وحرص للاستماع إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية حيث استقبل 28 مارس عدة شخصيات من أمثال محمد خير الدين والحاج شرشالي وفي أفريل استكمل هذه اللقاءات باجتماع على انفراد مع زعيم حزب البيان الديمقراطي فرحات عباس حيث كان جاك سوستال يشجعه على ضرورة إنشاء تجمع معتدل يمكن أن تتحدث معه فرنسا حول الإصلاحات التي يمكن إدخالها وكان يرغب أن يبادره عباس في ذلك لكن في ماي جاء الرد الرسمي من فرحات عباس تحت عنوان الجزائر جزائرية.[4]

فلم يتمكن جاك سوستال خلاله من إيجاد اقتراح سياسي،[5]فاقتصر على إصلاحات ثانوية كزيارة عدد الموظفين،[6] وتحديد الوضعية التي ينمضي تبينيها اتجاه السكان.[7]

ومن أخطر الحلول التي أوجدها جاك سوستال لنظرية الإدماج،[8]نطالب الحكومة بمساعدات مالية لتحقيق البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة وأوكلت له مهمة إنجاز البرنامج والذي مس تقسيم إداري جديد تم بموجبه إنشاء مقاطعات جديدة مثل مقاطعة بونة،[9]وخلق 12 دائرة إدارية جديدة فارتفع عدد الدوائر من 20 دائرة إلى 32

---

[1]- **إدغارفور**: الزعيم الجديد لليسار الموحد في إطار الجبهة الجمهورية تولى رئاسة الفرع الفرنسي في الإتحادات الدولية 1946-1969 . أنظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، تر: الحاج مسعود، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2008، ج1، ص 451.

[2]-Benjamin, stora, algeriehistirecontenparaine 1830-1988, edition casbah, alger, 2006, p113.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ج1، ص 405.

[4]-كلود جوان، جنود جلادون، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، (د.س)، ص 46.

[5]- محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكر إلى النصر، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 140.

[6]- شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص ص 162-163.

[7]- عمار بوجلال، حواجز الموت 1957-1959، تر: زينب قبي، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2010، ص ص 123-124.

[8]- **الإندماج**: يقول جاك سوستال كنت الح كثيرا على عدم الخلط بين كلمتين اندماج وإدماج فبينما تتوجه كلمة إندماج إلى أشخاص اندمجوا بسرعة في المجتمع الفرنسي وكلمة إدماج ضم مقاطعة الجزائر فرنسية. أنظر: باتريك أفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملفات وشهادات، تر: بن داود سلامنية، (د.ط)، دار الوعي، الجزائر، 2013، ج1، ص 209.

[9]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 201.

دائرة والمساواة في التمثيل في المجالس البلدية الكاملة الصلاحية بين الهيئتين المسلمة والأوروبية وبذلك يزعم نسب المنتخبين المسلمين في هذه المجالس إلى 15% عن 20 وتقدم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية.[1]

أحدثت نظرية إدماج أزمة كبيرة بين الأوساط الفرنسية بمختلف مشاربها الإيديولوجية التي رأت فيها انحرافا عن ثوابت السياسة الفرنسية وفي خضم هذه التجاذبات قرر ادغار فور حل البرلمان الفرنسي وقرر إجراء انتخابات تشريعية بداية 1956،[2]وقد عارض سوستال هذا القرار لأن ذلك يعني انتقام المسلمين من سياسته لكن الانتخابات التي جرت في 02 جانفي 1986 جاءت مخيبة لآمالهم حين نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعدا.[3]

3-حكومة غي مولي:

بعد وصول غي موليه[4] إلى السلطة في أول فيفري 1956 أول قرار اتخذه هو عزل جاك سوستال لمن منصبه وتعيين كاترو،[5]واتبع نفس السياسة السابقة مع بعض التعديلات الشكلية ثم أعلن غي مولي ثالوثه المشهور لحل المشكلة الجزائرية وهو وقف القتال، الانتخابات، المفاوضات،[6]جاء في تصريحه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ما يلي: تواجه فرنسا حاليا مجموعة من المشاكل وقضية الجزائر هي أكثر تلك المشاكل استعجالا معنى ذلك أن القضية الجزائرية يجب أن تحتل الكيان الأول من اهتمامات الحكومة،[7] أظهر الاشتراكي غي مولي أنه يحاول أن يكون قريب من المشكل في الجزائر برؤية أكثر واقعية رغبة في تجنب ما وقع فيه الذين كانوا من قبل على رأس الحكومة فقد أعلن ذلك أنه ينوي إيجاد توازن،[8]حيث قام بزيارة الجزائر في 06 فيفري من نفس العام وهناك اطلع بنفسه على وحشية الأوروبيين في معاملة الجزائريين وقد استقبله المستوطنين الفرنسيين بضربات الطماطم.[9]

---

[1]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 155.

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 238.

[3]- عمار بوجلال، المصدر السابق، ص 133.

[4]- **غي مولي**: سياسي فرنسي رئيس الحكومة الفرنسية ما بين جانفي 1956 و مارس 1957، مسؤول اشتراكي عين وزيرا في عدة حكومات منذ 1946 ثم رئيسا للمجلس الحكومي بين 1956-1957، كان أحد المشاركين في العدوان الثلاثي على مصر. أنظر: هنري علاق، العودة إلى الاستنطاق، حوار مع جيل مارتين، (د.ط)، منشورات أمدو وكال، الجزائر، 2013 ، ص 100.

[5]- بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة 1956-1958، بحوث طلبة الدراسات العلمية، قضايا تاريخية، ع02، 2016، ص 178.

[6]- عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 144.

[7]- بسام العسلي، الاستعمار في مواجهة الثورة، ط خ، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 46.

[8]- حمال عبد الله، إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1956، (د.ط)، (د. د.ن)،(د.س)، ج11، ص 140.

[9]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 114.

بعد زيارته لمدينة الجزائر أذاع الشيخ العربي رئيس جمعية العلماء الجزائرية بيانا تناقلته الصحافة العربية والأجنبية جاء فيه: ليس للحكومة الفرنسية والسلطات الفرنسية في الجزائر أدنى اتصال بالشعب بل تقتصر في اتصالاتها على بعض الأفراد والفئات البعيدة كل البعد عن تأييد الثورة ومثال على ذلك أنه عندما زار الجزائر لم يجتمع بأية شخصية لها صفة تمثيلية حقيقية بل اجتمع مع بعض الأفراد من مؤيدي النظام الحاضر،[1] وفي أعقاب زيارته لمدينة الجزائر اضطر للاستسلام لمطالب الأوروبيين حين قام بالتخلي عن فكرة تعيين كاترو الذي اعتبروه ليبيراليا وقام بتعيين روبير لاكوست[2] وزيرا مقيما للجزائر،[3]وكان أول إجراء قام به هذا الأخير إصدار مرسوم 12 أفريل 1956 الذي بموجبه تم حل المجلس الجزائري ونقل كافة صلاحياته للوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل السلطات الجمهورية باستثناء التعليم والعدالة إضافة إلى تعيين ولاة موظفين لقبوا بالمفتشين العموميين للغدارة المفوضة، رفع عدد العملات إلى 13 عمالة تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية رئيسية، إنشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة،[4] مع تزايد قوة الثورة أيقن الفرنسيون بأنها قائمة على أسس متينة وبذلوا كل الجهود للقضاء عليها أعلن روبير لاكوست رسميا إجراء انتخابات بعد تأكده من أن برنامجه مستحيل التطبيق وأن التهدئة لم تتم ولو شبر واحد من تراب الجزائر.[5]

أمام هذا الوضع لم يكن أمام جبهة التحرير الوطني أي خيار سوى مواصلة الحرب لإحباط مناورات غي موليه وإفشال مخططاته هذا ما جعل قادة الثورة مثل عبان رمضان والعربي بن مهيدي أكثر إصرارا على عقد مؤتمر[6] 20 1956،[7]الذي كان ضرورة حتمية هذا ما جعل غي مولي يباشر اتصالاته بالثوار وزرع بذور الخلاف بين قادتها

---

[1]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط خ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 303.

[2]- **روبير لاكوست:** ولد بمدينة أزارت درس بثانوية بريف دي خيار وكلية الحقوق بجامعة باريسن نشط في النقابة الفرنسية للعمال وقد شغل عدة وظائف عين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة الفرنسية انتخب نائبا للحزب الإشتراكي عن مقاطعة دوردونا ما بين 1946 و 1968 وفي 9 فيفري 1956 عينه غي مولي وزيرا مقيما في الجزائر واستمر في هذا المنصب إلى غاية 15 أفريل 1958. أنظر: بن موسى محمد، المرجع السابق، ص 177.

[3]- سيلفي ثينو، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، تق: جاك بيكر، تر: عمر لحسن، مر: عبد المجيد سالمي، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س)، ص 54.

[4]- بن موسى محمد، المرجع نفسه، ص 178.

[5]- المجاهد، ع13، الفاتح ديسمبر 1957، ص 03.

[6]- صحراوي عبد القادر، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسين يوسف بن خدة وعلي كافي، مجلة المحور المتوسطي، ع06، ص 66.

[7]- يرتبط ذكر لفظ الصومام بتاريخ الثورة الجزائرية فحين اندلعت الثورة لم يكن هناك برنامج مسطر على المدى البعيد الذي كان من ضمن قراراته تأسيس مجلس وطني للثورة الجزائرية إضافة إلى تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ وإنشاء نظام الولايات العسكرية الست. أنظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س)، ص55.

إلا أن الانتصار الذي حققته جبهة التحرير وجيشها على الصعيد السياسي والعسكري جعل المستعمر،[1] يستعمل أساليب المكر والخداع ظنا أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة فخطط لاختطاف قادة جبهة التحرير في الخارج،[2] اختطاف الطائرة التي أقلعت من المغرب متوجهة إلى تونس على متنها بعض القادة الجزائريين في أكتوبر 1956،[3] على الحدود الغربية[4]، وإثر إعلان عملية الاختطاف ثارت ثائرة الرأي العام العربي والدولي وقررت حكومة تونس والمملكة المغربية استدعاء سفيريهما من باريس، كما طالبت المملكة المغربية بإرجاع المختطفين بدون قيد أو شرط.[5]

وبعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى للقضاء على الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 وجاء في تصريح غي موليه أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فضرب الرأس تنتهي الثورة.[6]

لكن كانت النتائج مخيبة لآمال غي موليه فبتاريخ 1956 التحق فرحات عباس وتوفيق المدني بجبهة التحرير في ربيع 1956،[7] كانت حكومة غي موليه تأمل من وراء هذه الإجراءات إلى إحداث تغيير جذري ووضع حد لحرب الجزائر التي بدأت ترهن حكومة باريس سياسيا واقتصاديا إلا أن الرفض الداخلي الذي قوبلت به هذه السياسة زاد من تفاقم أزمتها والتعجيل برحيلها في 21 ماي 1957.

4-حكومة بورجيس مونوري:

بعد استقالة غي موليه سارع الرئيس الفرنسي روني كوتي إلى تكليف بورجيسمونوري[8] بتشكيل حكومة جديدة،[9] وقد اتبع نفس السياسة السابقة قام بتعيين أندري موريس وزيرا للدفاع وماكس لوجون وزيرا للصحراء أما

---

[1]- سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع15، مج6، سبتمبر 2012، ص 35.

[2]- عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، المرجع السابق، ص 113.

[3]- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تق: سعد دحلب ومصطفى مكناسي، تر: كابوية عبد الرحمن وسالم محمد، (د.ط)، دحلب، 2010، ص 149.

[4]- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954-1962، ط2، الجزائر، 2011، ص 129.

[5]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، (د.ط)، الجزائر، 2013، ج2، ص 97.

[6]- أزغيذي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 161.

[7]- أنماري لوانشي، مناضل جزائري، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 13.

[8]- **بورجيسمونوري:** كان وزيرا للدفاع في حكومة غي موليه قام بتشكيل حكومة جديدة ومنحت هذه الحكومة 240 صوتا ضد 194 صوتا حيث أنها لم تأت بجديد سوى تقديم مسودة مشروع قانون ألافار. أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 25.

[9]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 234.

روبير لاكوست فقد احتفظ بمنصبه كوزير مقيم بالجزائر،[1] فإن هذه الشخصيات الثلاثة هي التي كانت تمثل الاتجاهات المؤيدة للأوروبيين في الجزائر بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر فتكون فيها الأغلبية للمسلمين،[2] بنص قانون الإطار الذي جاء به على تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم من 08 إلى 10 أقاليم كل واحدة منها تسيرها جمعية منتخبة في إطار الهيئة الواحدة وهذه الجمعية تنتخب مجلس الحكومة فيرأسها ممثلا في الجمهورية الفرنسية في الجزائر العاصمة.3

ظهر هذا القانون في 05 فيفري 1957 وأصبح يسمى بقانون الإطار، حيث قسم هذا القانون على مجموعة من المواد تنص في خطوطها العريضة على ما يلي: تقسيم الجزائر إلى عدة مقاطعات فرض تمثل الأقليات في مختلف المجالس الإقليمية، ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين،[4] أثار هذا القانون غضب الأوروبيين ورفعت الجمعية المصادقة عليه بتاريخ 30 سبتمبر 1957 مرغمة بورجيسمونوري على تقديم استقالة حكومته.[5]

5-حكومة فليكس غيار:

بعد سقوط غي مولي تعرضت فرنسا لأزمة سياسية حادة وقد وضعت حكومة ما يسمى بالقوانين الاطار لعلاج القضية الجزائرية، ومشروع حلف البحر الأبيض المتوسط لإقحام الجزائر إلى جانب تونس والمغرب الأقصى، ينص هذا القانون على اعتبار الجزائر جزء مكملا لجمهورية فرنسا وتقسيمها إلى مقاطعات إدارية ذات صلاحيات واسعة وغرف تمثل الأقليات وتوحيد الدوائر الانتخابية.[6]

رغم تزكية برنامج حكومة فليكس غيار إلا أن معارضة المعمرين كانت واضحة لأن هذا القانون يتيح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي مع المستوطنين.[7]

وجاء أخطر تحدي لحكومة فليكس غيار وهو إصرار قادة الجيش الفرنسي على ربح الحرب قام الجيش الفرنسي يوم 08 فيفري 1958 بشن هجوم على ساقية سيدي يوسف وقد أثارت هذه الغارة ردود فعل عالمية هذا ما

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 277.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 425.
[3]- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 75.
[4]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 226.
[5]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 76.
[6]- الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 85.
[7]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 76.

عجل بإسقاط حكومته يوم 15 أفريل 1958.[1]

6-حكومة بيار فليملان[2]:تكونت هذه الحكومة في الفترة التي توالت فيها هزائم جيش الاحتلال أمام قوة جيش التحرير الوطني،[3] قام بآخر محاولة يوم 08ماي 1958 ولكنه لم ينجح في تقديم أعضاء حكومته للبرلمان الفرنسي 13 ماي 1958، حيث أن لاكوست قد هرب من الجزائر إلى فرنسا في 10 ماي 1958 بعد أن قرر حزبه الاشتراكي عدم المشاركة في حكومة فيلملان الدخول في مفاوضات سريعة مع ديغول بهدف إقناعه على ابتكار أحداث كورسيكا من جهة واستنكار فكرة العنف واستعمال القوة من طرف العسكريين وتمردهم المتواصل على حكومة من جهة أخرى لكن الجنرال ديغول رفض له ذلك الطلب،[4]وقد نادى كبار الضباط بعودة ديغول إلى الحكم وهذا ما حدث في 01 جوان 1958.

ومنه يمكن القول أنه رغم السياسات المختلفة التي جاءت بها كل من حكومة ماناديس فرانس وحكومة إدغارفور وحكومة غي مولي 1956-1957 وحكومة بورجيسمونوري وحكومة فليكس غيار وختاما حكومة بيار فيلملان لكنهم لم ينجحوا في القضاء على الثورة التحريرية ودليل على ذلك توالى سقوط هذه الحكومات الواحدة تلوى الأخرى.[5]

ثانيا: الجانب العسكري.

لم تقتنع فرنسا بما فعلته وتكوينها للحكومات، لأنها ظنت أن الحل السياسي لا ينفع وحده ولا يشبع انتقامها، لأن شرارة الثورة كانت صدمة قوية لها، فراحت تجرب الحل العسكري لعلها تستطيع القضاء على الثورة عسكريا، فالحل العسكري في نظرها هو انتصار لها بسبب تنوع واختلاف أساليبه ومن بين الأساليب التي استخدمتها نذكر:

1-محاصرة منطقة الأوراس والمناطق الأخرى:

بعد أحداث ليلة أول نوفمبر 1954 تحركت القوات الاستعمارية واتجهت إلى مواطن الحوادث، وأخذت تعمل بجد للقضاء على الثورة في المهد قبل أن تستفحل[6]. فقد جهزت كامل قواها العسكرية واستنجدت

---

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 239.

[2]- **فليملان**: مسير ونائب عن حركة التجمع الجمهوري ووزير أول من 13 ماي إلى 14 ماي 1958 تكفل خاصة بتسيير الأزمة وقاد المفاوضات من أجل عودة الجنرال ديغول إلى الحكم. أنظر: محرز عفرون، المصدر السابق، ص 455.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 427.

[4]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 293.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 427.

[6]-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة: ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص: 36.

بالمظلات وسلحت البوليس وشددت الحراسة في المدن والقرى وحول الإدارات والجسور وغيرها[1]، كما استعانت بقوات إضافية قدمت من الطارف والقالة ورمل السوق وجوية، وقدمت كذلك من أماكن أخرى، إضافة إلى الطائرات المقنبلة والحاملات للجنود[2]، وهنا سارت الفرق العسكرية نحو الأوراس وطوقتها واسفرت حول البلاغات الرسمية عن تحطيم فرقة من الثائرين يبلغ عددها نحو خمسين رجلا قتل معظمهم وأسر معظمهم، وبعد الزيارة التي قام بها وزير الداخلية **'متران'** ودامت ثلاثة أيام نتج عنها أن الثائرين بجبل الأوراس لم يبقو ثلاثة آلاف بل تبخروا فأصبحوا لا يتجاوزون عددا قليلا من الأشداء[3]، وفي 13 نوفمبر 1954 استعملت القوات الفرنسية الطائرات لضرب مواقع المجاهدين بجبال الأوراس[4].

كما ساعدت هذه الاستعانات الجيش الفرنسي بملاحقة المجاهدين في سوق أهراس ومحاصرتهم وطوقوا المكان، ووقع اشتباك بين المجاهدين تحت قيادة باجي مختار[5] والجيش الفرنسي، وكانت نتيجة هذا الاشتباك هذا الأخير[6].

ولم يكفيها هذا بل قام جنرالاتها بحملات تمشيطية، ففي بداية شهر ديسمبر 1954، نظم الجنرال بول ديكوربي عملية تمشيط كبيرة مع ثلاثة كتائب من الجيش[7] ومع نهاية سنة 1954 قامت وزارة الداخلية بمحاصرة المناطق الجبلية وتلغيمها[8]، وطبقت القنابل الهوائية فيها[9].

---

[1]-البصائر، ع 292، نوفمبر 1954، ص: 02.

[2]- عمر تابليت، مذكرات سالم جيليانو 1930، 1962، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2012، ص: 77.

[3]-البصائر، ع:297، 17 ديسمبر 1954.

[4]-عمار ملاح، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، قادة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى، دط، دار الهدى، الجزائر، 2013، ج2، ص: 56.

[5]-**باجي مختار**: ولد في 17 أفريل 1919 بعنابة، أنهى مرحلته الابتدائية بتفوق ملحوظ، أعفي من الخدمة العسكرية بسبب تدهور صحته، وكان أحد أعضاء المنظمة الخاصة، وبعد اكتشافها قامت السلطة الفرنسية بإلقاء القبض عليه، شارك في تفجير ثورة أول نوفمبر، استشهد في 20 نوفمبر 1954 عندما وقع اشتباك بين المجاهدين والقوات الفرنسية، أنظر: صالح فركوس، الشهيد باجي مختار، دط، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، دس، ص ص: 8، 72.

[6]-الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية، 1929، 1962، دط، منشورات anap، الجزائر، 2008.

[7]-Jean Balazic, La guerre D'algérieunechronologiemensuelle Mai 1954 Décembre 1962, Ed: L'harmattan, 2015, P:74.

[8]-**الألغام**: هي سلاح يستعمل للدفاع لدى الهجوم، ويستعمل للدفاع ضد الدبابات والاحتماء من صياغة العناصر من إحداث جو من الخوف والرعب، أنظر: المدني العربي بجاوي، ذكريات بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس)، لسنتي 1957، 1958، دط، دار هومة، الجزائر، 1012، ص: 147.

[9]-HartmutElsenhans, La gurreD'algérie 1954, 1962, La transition d'une France a uneautre le passage de la IV^{e} A La V^{e}République, pré: GiblertMeynier, Ed: Dar El Kitab El Arabi, Algérie, 2004, T:02, p:574.

كما شرعت القوات الفرنسية في 19 جانفي 1955 بشن هجوم شامل على منطقة الأوراس بمشاركة خمسة آلاف جندي مدعمين بالمذرعات والطيران، وقامت هذه القوات بقنبلة شاملة للمنطقة بعد أن فرضت عليها حصارا شديدا والقصف العنيف للطيران[1]، وكذلك في إحدى الأيام شرعت قوات الجيش الفرنسي بمشاتيها على مختلف تدعمها المصفحات والدبابات أرض، والطائرات جوا بادئة في تمشيط الغابة بحثا عن أمواتها من جهة والمجاهدين من جهة ثانية، وقتل كل من تجده في طريقها[2].

وهكذا تكثفت القوات الاستعمارية وكثرت تجهيزاتها وتنوعت من طائرات مقاتلة وهيلكوبتر ودبابات وشاحنات نقل وأجهزة واتصالات وأسلحة ثقيلة وخفيفة[3].

وخلال شهر مارس 1956 تعرضت قرية بوبركة ببجاية إلى هجوم كاسح للقوات الفرنسية، وذلك في أعقاب اغتيال الملازم الأول سونسك، ومن أجل الانتقام له أشعلوا النار في كل أنحاء القرية بعد سد جميع المنافذ لمنع الناس من مغادرة القرية، وقام الجنود بإطلاق الرصاص على الذين حاولوا الفرار وأحرق البعض وهم أحياء بصب البنزين على أجسامهم[4].

وانتقمت كذلك بعد حادثة 03 مارس 1956 في الأوراس بعدما اقتحم المجاهدين الثكنة الفرنسية، وقتلوا العديد من الجنود والضباط واستيلاء المسبلين[5] على مخزن الأسلحة والذخيرة المتمثلة في البنادق الرشاشة، المدافع، البنادق، ومناصب العدو وغضبه على المواطنين العزل من السلاح بتجميع السكان وصب عليهم البنزين وإحراق جثثهم وبلغ عددهم 365 قتيل[6]. وتعرض أيضا وادي الصومام في أفريل 1956 لحملة الجنيرال ديفور المعروفة بعملية الأمل والبندقة، خلفت في كل مكان الخراب والدمار، وأنشأ العدو في بداية الصيف عدة ثكنات حديثة خاصة في ضواحي آقبو، حيث ارتفع عدد جنود العدو إلى 200 جندي وقامت بعمليات تمشيطية ارتكبت فيها الكثير من الجرائم لا تعد ولا تحصى من حيث الوحشية[7]. لأن ديفور ركز في البداية على محاصرة المنطقة حصارا شديدا حتى لا يفلت منه ولا يخرج أحد من جنود جيش التحرير، فحشد قواته على شبه دائرة

---

[1]-عمار قليل، ج1، المصدر السابق، ص: 253.

[2]-عبد القادر بوطبل ابن العربي، صراع مع الأقدار والليالي، مذكرات مجاهد من غرب الجزائر، دط، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص: 59.

[3]-يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954، 1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص: 74.

[4]-جودي أتومي، وقائع سنين مع الولاية الثالثة، (د.ط)، مطبعة مراد حسناوي، الجزائر، 2013، ص: 284.

[5]-**المسبل**: هو المناضل المسلح في الزي المدني، أنظر: عمار ملاح، من مذكرات ووثائق ووقائع لرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، دط، دار الهدى، الجزائر، دس، ص: 243.

[6]-عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية: أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها، دط، دار الهدى، الجزائر، دس، ص: 60.

[7]-عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق: عبد الحفيظ آمقران الحسني، دط، الجزائر، 2011، ص: 74.

على المنطقة المحصورة ما بين جبال البيبان غرب آقبو شمالا وبني ورتلان وبني يعلى شرقا، وفي 20 جويلية 1956 شرعت قاذفات القنابل في قذف وقنبلة كل قرى المنطقة ومداشرها ودواويرها واحدة بعد الأخرى، وهدمت الطائرات وخربت القرى، التالية: أعشابو، تاورميت، بوسمعدة، تعزق، بوندة...وغيرها من القرى[1]. كما قامت بعدة عمليات حصارية منها عملية تيمقاد والتي تمت خلال سنة 1955، غطت الحدود التونسية الجزائرية، شارك فيها 40 ألف عسكري معززين بالطائرات[2].

ووقعت كذلك عدة حوادث، كحادثة نهج سيدي الأخضر بقسنطينة في 12 ماي 1956 من خلال خروج الفرنسيين من بيوتهم مسلحين، انضموا إلى فئة من مواطنيهم وجعلوا يهجمون على الجزائريين، وأول ضحية من ضحايا اعتدائهم هو صبي بعدما أمسكو به وعذبوه وأطلقوا عليه الرصاص[3].

ومن بين الذين حاولوا القضاء على الثورة في منطقة الأوراس نذكر الجنيرال بارلانج[4]،اذي تولى القيادة العسكرية والمدنية في الأوراس يوم 27 ماي 1955، وقد اعطى هذا الأخير تقرير يوضح فيه الخطوط العريضة الكفيلة بنجاح مهمته في التصدي للثورة، ومضمون هذا التقرير هو:

الجزء الأول: المهمة التي تكلف بها الجنرال من 07 ماي 1955 والأسلوب المنتهج والوسائل الكفيلة لإنجاح أسلوبه في مواجهة الثورة.

الجزء الثاني: تضمن الصعوبات التي واجهته من أجل الحصول على وسائل عمليات الدعم العسكري والمادي.

الجزء الثالث: تضمن العمل الذي أنجزه، وتقييم عمليات القوات العسكرية ووسائل الدعم[5].

كما سارع ايضا إلى تكوين جيوش من خبراء الغزو النفسي الذين قدموا من المغرب الأقصى والهند الصينية وغيرها من المستعمرات الفرنسية[6].

---

[1]-يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954، 1962 (أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، دس، ص: 70.

[2]-رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1962، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج2، ص: 10.

[3]-المجاهد، ع 01، 19 سبتمبر 1955، ص: 35.

[4]-**بارلانج:** مغربي، عريق الأصل مروض على الحرب ويتمتع بشجاعة كبيرة ومشهود له بالصراحة، وهو يتحدث عددا من لهجات الأهالي ويتمتع بنفوذ، ينظر: ميشال كورناتون، مراكز التجمع في حرب الجزائر، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص: 93.

[5]-حفظ الله بوبكر، استراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الأوراس من خلال تقرير الجنرال بارلانج، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، ع: 07، ديسمبر 2001، ص: 210.

[6]- أحمد بلاس، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د.ط)، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1990، ص: 161.

2-إعلان قانون حالة الطوارئ:

في مطلع سنة 1955، وأمام اتساع الثورة كثفت فرنسا من عملياتها العسكرية لكن لم تكن كافية للسيطرة على ما كان يوصف بأنها حوادث معزولة ومؤامرة مدبرة من الخارج[1].

ففي 19 مارس 1955 اجتمعت في وزارة الداخلية بباريس لجنة لتحرير النصوص التي ستعرضها الحكومة على مجلس الأمة[2]، فعرضت الحكومة الفرنسية على البرلمان الفرنسي مشروع بإعلان قانون حالة الطوارئ في الجزائر ويرمي القانون كمقترح إلى قيام حالة حرب حقيقية تتجمع فيها السلطات المعنية والعسكرية في يد واحدة[3].

فقد أعلن بوضع مرسوم انتخب من طرف برلمان الجمهورية الرابعة بتاريخ 03 أفريل 1955، الذي يمنح مرة أخرى للجيش سلطة واسعة في السيادة القضائية[4]، وكان يهدف إلى نظام الإقامة الجبرية للأشخاص المشكوك فيهم بإخلال النظام العام[5]، وسيحاكم المدنيين في التهم التي تلصق بهم كالإجراء ضد الأمن الداخلي للدولة: كالسرقة، إخفاء مسروق، إثارة مشاركة في تجمع إجرامي[6].

طبق منذ صدوره في المنطقة الأولى، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة طبق في المناطق الأخرى بقيادة الجنرال بارلانج الذي جمعت بيده السلطات العسكرية والسياسية لتطبيق الاستراتيجية الاستعمارية العسكرية التي تتمثل في وجه الخصوص في اعتماد استراتيجية الحرب الخاطفة للأفواج الخفيفة عند توفر المعلومات عن تمركز جيش التحرير[7].

وإن حالة الطوارئ آثارا محدودة تتمثل في القيود المفروضة على صلاحيات الشرطة الموسعة كانت تتم ممارستها على مر الأيام في حق المناضلين المنخرطين في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية سواء في الجزائر أو في فرنسا[8].

---

[1]-إبراهيم طاس، فرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956، 1958، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص: 51.

[2]-البصائر، ع 311، 25 مارس 1955، ص: 07.

[3]-أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954، 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج5، ص: 57.

[4]-مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر، تر: قندوز فوزية، دط، دار هومة، الجزائر، 2015، ص: 21.

[5]-مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر، تر: محمد المهرابي وعمر المهرابي، تص: مسعودة جناس، دط، دار هومة، الجزائر، 2015، ص: 22.

[6]-مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر، المرجع نفسه، ص: 21.

[7]- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث الثورة التحريرية 1954، 1962، المرجع السابق، ص: 76.

[8]- علي بشريرات، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830، 1962، تر: مسعود حاج مسعود، دط، دار القصبة، الجزائر، 2015، ص: 392.

5-زيادة عدد الجيش:

في بداية حرب التحرير قامت فرنسا بجلب عدد كبير من الضباط الفرنسيين[1]، حيث ظل أفراد الجيش الفرنسي في تزايد مستمر بسبب اندلاع الثورة الجزائرية حتى كاد يفوق أحيانا عدد السكان الأهليين في المدن والقرى جزائرية، وكان هذا الجيش بالإضافة إلى الشرطة العسكرية والجندارمية ممثلا في فرقة المظليين الأجانب، وفرقة المظليين الاستعمارية، وفرقة المظليين الصيادين يحاربون من أجل الجزائر الفرنسية[2].

فقد ضخمت السلطات الاستعمارية أكثر من 800 ألف مقاتل لإخماد الثورة ، وأصبح عدد جنودها العاملين في الجزائر يقارب عدد المستوطنين 'الكولون' مؤطرين بـ: 60 جنرالا، و700 كولونيل و1500 كومندان و53000 قبطان و 16 ألف يوطنان مدعومين بأكثر من 1500 طائرة حربية وما يكفيهم من دبابات ومذرعات وسفن حربية، ويضاف إلى هذا إلى الترسانة العسكرية الضخمة أكثر من 200 ألف من القومية والحركة والحرس المحلي المتكون من الاحتياطيين الأوروبيين المسلحين الذين شكلوا مليشيات إرهابية لقتل الجزائريين كاليد الحمراء واليد السوداء...وغيرها من التشكيلات اتي تحولت فيما بعد إلى الجزائر إجراما ووحشية[3].

وقد ارتفع عدد الجيش الفرنسي في الجزائر من 85000 في نهاية 1954 إلى 100000 خلال شهر جوان من سنة 1955 و186000 في فيفري 1956 ليصل إلى 400000 عسكري في نهاية 1956[4].

وفي 24 جانفي 1955، أنشأ جاك سوستال أربعة وثلاثون مجموعة متنقلة من الشرطة الطبيعية لإنجاز مهام المراقبة والتدخل، وتم تجنيدهم بشكل رئيسي بين المقاتلين السابقين في كل بلدية[5]، وهنا أقيمت قوات هامة حول القرى لرصد التحركات المشبوهة ونصب الكمائن ومختلف العمليات من أجل قمع السكان وإخضاعهم بالقوة[6].

حيث وصلت وإلى اية 01 جويلية 1955 في منطقة الأوراس والنمامشة الكتائب التالية:

- ✓ أربعة كتائب وطابور مغربي بأريس.

---

[1]-GalbertMeyhier et autre, l' historiographie Français de l'algérie et les algériens en systéme colonial, Ed : lors de conférence d'alger, 2010, P : 12.

[2]-مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص: 377.

[3]-الهادي درواز، الحياة اليومية للمجاهد، مجلة أول نوفمبر، ع 169، نوفمبر 2006، ص ص: 33-34.

[4]-جمال قندل، استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة من خلال خطي موريس وشال 1957، 1962، دط، دار الكوثر، الجزائر، 2013، ص: 47.

[5]-Abd El RahmaneBouchéne et autres, Histoir de l'algérie coloniale 1830, 1962, Ed : Paris, 2014, P : 708.

[6]-جودي آتومي، المصدر السابق، ص: 69.

- ✓ ستة كتائب وطابور مغربي بخنشلة.
- ✓ كتيبة وطابور مغربي ومجموعة صحراوية بجنوب بسكرة.
- ✓ ثلاثة طابورات بتبسة.
- ✓ كتيبتان وستة سراي بباتنة[1].

وفي ديسمبر 1955 أصدرت السلطات الفرنسية بيانا عموميا لتجنيد الشباب في الخدمة العسكرية وإقحامهم في الحرب بالرغم عنهم[2].

وقد طالب الجنرال لاكوست في 12 مارس 1956 من الجمعية الوطنية بأغلبية كبيرة من عدد الجيش[3]، واستجابت له الحكومة الفرنسية وأرسلت مائة ألف جندي في 03 أفريل 1956، وشرعت الامدادات الفرنسية تتلاحق إلى الجزائر فلا يمر يوم دون أن تدخل في الموانئ باخرة جديدة مليئة بالجنود والعتاد وتفرغ ثكناتها فوق التراب الجزائري لتعزيز قوات الشر والطغيان[4].

ومن الملاحظ أن عدد الجيش تطور وتضاعف مع إندلا ع الثورة إلى غاية سنة 1956،وأصبح جاهز لخوض المعارك، لذا اتجهت السلطات الفرنسية إلى شد قواتها العسكرية بالجزائر على وجه الخصوص دون باقي دول المغرب العربي كما بينه الجدول التالي:

البلد	جانفي	جويلية	ديسمبر
الجزائر	66238	101636	169599
المغرب	46245	54094	104955
تونس	38550	36572	41103
المجموع	151033	192302	315657

وفي جويلية 1957 قامت قوات القمع بتمشيط واسع، بزيادة الجيوش[5] الفرنسية التي جاءت لحماية المعمرين الفرنسيين وإقرار السلام ضد الشعب الجزائري[6].

[1]-جمال قندل، إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة من خلال خطي موريس وشال 1957، 1962، المرجع السابق، ص: 48.

[2]-مارتين سيفغراند، مسيحيون ضد استعمار الجزائر، دط، منشورات أمدوكال، الجزائر، 2013، ص:29.

[3]-إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص: 48.

[4]-المجاهد، ع: 15، الفاتح جانفي 1958، ص: 05.

[5]-إبراهيم طاس، المرجع نفسه، ص: 59.

[6]-عمار بلخوجة، قضية حمداني عدة أحرق حيا من قبل المنظمة العسكرية السرية L.O.A.S، (د.ط)،موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص: 29.

التعذيب والقتل والاغتيال:

تعتبر العدالة الفرنسية في الجزائر أن كل جزائري هو انسان مشبوه، وأن كل مشبوه يجب أن يكون مجرما، وأن كل مجرم يجب أن يحاكم وكل من يحاكم يجب أن يعدم، وهذه هي المعادلة البسيطة التي سار عليها نهجاء القضاء الفرنسي في الجزائر طوال الاستعمار عامة وخلال مرحلة الثورة التحريرية بصورة خاصة، فكل يوم يشهد أعمال الاعتقالات الجماعية، وبمجرد أن يتم الاعتقال تسلط عليه عملية التعذيب ويقتل فورا بتهمة محاولة الفرار[1]، فقد مارس الجيش الفرنسي باسم حضارة الاحتلال وباسم الحضارة والتمدن أبشع أنواع التعذيب[2]، واستعمال فنونه النفسية والجسمية[3]، وعمل الاستيطان على تطوير زراعة الكروم، واتخذت المزارع الاستعمارية مراكزا للتعذيب، حيث تحول أقبة عند إفراغها من المنتوج إلى سجون يرمي فيها الأسرى بعد تعذيب رهيب[4]، واعطيت لخمسون ألف جندي في لباس المعركة الأوامر الصارمة لأن يضلوا طوال الليل والنهار على أهمية الاستعداد لمواجهة المعركة.

كما اتخذت السلطات الاستعمارية عدة إجراءات عسكرية قمعية تتمثل في تعميم القمع الوحشي والقتل الجماعي للمواطنين، حيث ارتكبت أبشع الجرائم، ولم تفرق بين الصديق والعدو، وبين الكبار والصغار، وبين النساء والرجال، فالكل في نظرها ثوريون فلاقة[5].

كما قام الجيش الفرنسي بإحداث دوريات وذلك بالخروج إلى الغابات والدواوير والجبال من أجل البحث عن المجاهدين، وفي 18 جانفي 1955 التقى الجيش الفرنسي بديدوش مراد[6] الذي سقط شهيدا.

وفي 19 ماي 1955 أمر الحاكم العام للجزائر جاك سوستال بالإعدام القروي للمتمردين الذين يحملون السلاح في أيديهم، وأمر أيضا بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على السكان المتآمرين[7]، وواصلت سياسة الترهيب

---

[1]-بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، طخ، دار النفائس، بيروت، 2010، ص: 101.

[2]-الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954، 1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 89.

[3]-عمار عمورة ونبيل داودة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر العامة، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1، ص: 349.

[4]-عمار بلخوجة، صفحات من ذاكرة التاريخ، تر: أحمد بن محمد بكلي، تق: كمال بوشامة، ط1، منشورات قصر المعارض، الجزائر، 2015، ص: 155.

[5]-حسن شمس، وشهد شاهد مقالات عربية عن ثورة الجزائر، ط1، دار الأبحاث، الجزائر، 2012، ص: 236.

[6]-**ديدوش مراد**: ولد في 13 جويلية 1927 بالعاصمة، تحصل على الشهادة الابتدائية في سنة 1939، شارك في مظاهرات 08 ماي 1945، وفي سنة 1946 أسس فرقة الكشافة الإسلامية، وفي سنة 1948 انخرط في المنظمة الخاصة، وفي 18 مارس 1950 التحق بجبال الأوراس، وكان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحضر لاجتماع مجموعة 22، وكان من الأعضاء الستة، ومن مدبري ثورة نوفمبر 1954، استشهد في 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر قرب قسنطينة، أنظر: محمد علوي قادة، ولايات الثورة الجزائرية (1954، 1962)، ط1، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص ص: 65، 67.

[7]-براهميةبلوزاغ، المرجع السابق، ص: 103.

من خلال معاقبتها لكل مواطن جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة المسلحة، ففي مدينة سكيكدة أصدرت في 01 جوان 1955 أحكاما قاسية على 26 وطنيا بتهمة النيل من سلطة الدولة، وكانت هذه الأحكام تتراوح بين سنة وعشر سنوات سجنا ومن مائتي ألف إلى خمسمائة ألف فرنك تغريما[1].

وفي الفاتح جويلية 1955 أمضى وزير الداخلية الفرنسي موريس بورجاس[2] رفقة وزير الدفاع الجنرال كونيغ تعليمة على أنه يجب أن تكون المعركة بوليسية أكثر مما هي عسكرية، يجب إطلاق النار على كل مشتبه فيه عندما يحاول الفرار، واستخدام الوسائل الأكثر ضرارة دون تحديد، وفي الثالث من شهر أوت من نفس السنة وقع وزير الدفاع المذكور ووزير العدل شومان أيضا توضيح الإجراء الواجب اتخاذه عندما تقدم شكوى ضد قوات الأمن، الشكاوى المقدمة يجب اهمالها دون رد، الحرص على تطبيق القانون بصرامة[3].

وبعد هجومات الشمال القسنطيني التي وقعت في 20 أوت 1955 بالتنظيم من زيغود يوسف[4] والذي قام بتوزيع رقعة الحرب، واستعمال القتل والعنف ضد السكان الأوروبيين[5]، وبعد هذا الهجوم السلطة الفرنسية وانقلب الميزان وسادت الفوضى بين المعمرين وجنود الاحتلال وتكالبت قوات من العسكريين والمعمرين على الشعب، فارتكبت مجازر منها في سكيكدة لا مثيل، حيث كانت الاعتقالات الجماعية، إحراق المداشر، تهديم القرى، جمع الآلاف من الشباب، في ملعب سكيكدة وحصدتهم حصدا، وقامت بشراء خمسين طائرة مروحية ومائة طائرة من الو.م.أ، وجهت بالفرقة الأجنبية يوم 24 أوت إلى الجزائر، واحضرت الفرقة الثانية من ألمانيا يوم

---

[1]-لحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية الجزائر فرنسية، دط، دار المعرفة، الجزائر، دس، ص: 126.

[2]- **موريس بورجاس:** ولد في سنة 1914، درس في كلية الفنون التطبيقية، وكان نائبا في الاشتراكية الراديكالية منذ سنة 1946، وفي سنة 1947 كان عضو في إحدى عشرة حكومة متعاقبة، ظهر بصفة المنافس الرئيسي **لفرنسوا ميتيران على رئاسة المجلس وذلك في عام 1957 خلال حرب الجزائر، توفي في 10 فيفري 1993 بباريس، انظر:**

FrancoisMalye et Benjamin SMORA, FrancoisMitterarand et la gurreD'algérie, Ed : Librairie Arthéme Fayard/Pluriel, calmanlécy, 2012, PP : 308, 309.

[3]-محمد سكال، باسم الحضارة جرائم حرب ضد الانسانية ارتكبت في الجزائر من 1830، 1962، تر: بشير بولعراف، إش ومرا: مصطفى ماضي، دط، دار القصبة، الجزائر، 2015، ص ص: 111، 112.

[4]- **زيغود يوسف:** ولد في 18 فيفري 1921 بقسنطينة، تابع دراسته الابتدائية بمدرسة فرنسية، إلا أنه توقف عن الدراسة وانخراط في حزب الشعب في سنة 1938، ثم التحق بالمنظمة الخاصة، وألقي عليه القبض عند اكتشافها في سنة 1950، وهو من مفجري الثورة، سقط شهيدا خلال جولة تفقدية للوحدات البوليسية، وذلك خلال كمين نصبه له الجيش الفرنسي بسيدي مزغيش بسكيكدة في سنة 1956، انظر: محمد عباس ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830، 1962، المصدر السابق، ص: 87.

[5]-عمار بوحوش، المرجع السابق، دس، ص: 324.

26 أوت، بالإضافة إلى الامدادات التي تلقتها من الحلف الأطلسي، إذ بلغ أعداد ضحايا هذا الانتقام عشرة ألف وخمسة وتسعون شهيدا وشهيدة[1].

كما شهدت مدينة سكيكدة قتل الكثير من النساء والأطفال والذي بلغ عددهم 12 ألف من الموتى[2]، وشهدت أيضا مذبحة عين عبيد قتل جماعي للأطفال والنساء والشيوخ[3]، واستهدفت المذابح الجماعية المناطق الريفية أناس أبرياء[4].

ومع نهاية 1955 وجد الكثير من المحكومون عليهم بالإعدام مكبلي الأرجل بالسلاسل الحديدية، وكان البعض منهم صغار السن[5].

إضافة إلى الإعتداءات والقتل، مارست السلطات الفرنسية التعذيب بمختلف أساليبه المتنوعة، ففي بداية 1956 عمد جيش الاستعمار إلى إنشاء مراكز عسكرية متقدمة في كل دوار يشك في انتمائه إلى جبهة التحرير الوطني، ويقدم مساعدات إلى جيش التحرير الوطني[6].

ومن بين وسائل التعذيب نذكر:

1-التعذيب بواسطة الماء: كان أكثر تفضيلا لدى الجهاديين، وكان أنبوب الماء أكثر استعمالا وتفضيلا لدى البوليس لأنهم كانوا يضعون أنبوب الماء في أنف وفم المجاهدين.

2-التعذيب بواسطة الكهرباء: وهو الأكثر استعمالا، لأنه سهل وأكثر نجاعة، حيث يؤدي هذا النوع من التعذيب إلى البوح بالمعلومات[7]، وكان المعذبون يضعون أسلاك الكهرباء في الأصابع وعلى الأذن[8].

3-نزع الأظافر وقطع الأسنان: كانت تنزع الاظافر من اللحم وتنزع الأسنان بالكلاليب.

---

[1]-محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر 1954، 1962 (الأوراس، النمامشة) أو فاتحة النار، دط، دار الهدى، الجزائر، دس، ص: 137.

[2]-بوزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال من 1830 إلى الاستقلال 1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 61.

[3]-عبد الرزاق بوحادة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النور، تق: زهور لونيسي، دط، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص: 79.

[4]-كمال بوشامة، رسالة إلى روني كوتي أو البحث في الحقيقة الضائعة في خضم الاستعمار، تق: مبشور بوجمعة، تع: يحي ولد سيدي أحمد ، ط خ، دار المعرفة، د.ب.ن، (د.س)، ص 156.

[5]-محمد سعيد معزوزي، المصدر السابق، ص: 324.

[6]-بقة واري، مسيرة مجاهدة من الولاية الثالثة، المنطقة الأولى، تر: واشف محمد الشريف وعرقوب يوسف، دط، دار تلانيفت، بجاية، 2013، ص: 16.

[7]-رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص: 22.

[8]-بشير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج شعبان، دط، دار العلم، بيروت، دس، ص: 55.

4-حرق الأحياء، دفن الأحياء: كانت تجمع السكان وتحرقهم وهم أحياء، وكانت تدفنهم وهم أحياء بعد رميهم في الحفر ورمي عليهم التراب.

5-تسليط الكلاب الضالة على الأحياء[1].

وتواصلت المجازر وتضاعف عدد الضحايا وكثرت الاعتقالات، وكان يتم نقل المعتقلين فوق الطائرات المروحية إلى ملحقة القيادة الواقعة وسط غابة كثيفة بعيدا عن العمران وعلى مرمى حجر، فبعضهم يرمون وبعضهم يذهبون بهم إلى التعذيب فمنهم لا يخرج سالما وآخرون لا يظهر عنهم أي خبر إذ كانوا أحياء أو أموات[2]، وكان يقال للسجين إذهب للبحث عن الحطب ولما يبتعد عن المكان يطلق عليه النار، ثم يعلن على أنه حاول الفرار فقتل[3].

وقامت بعدة اغتيالات، حيث اقتيل مصطفى بن بولعيد[4] بواسطة جهاز ارسال أسقطته إحدى الطائرات الفرنسية، وكان هذا الجهاز محشوا بقنبلة[5]، وشكل سقوطه مرحلة صعبة للغاية في الأوراس، وصدمة عنيفة لدى الثوار[6].

وأصدرت كذلك السلطات الفرنسية يوم 07 جانفي 1957 قرار خول بموجبه الجنرال ماسوكل الصلاحيات البوليسية والعسكرية، وترك له كامل الحرية في مواجهة معركة الجزائر، حيث قتل العربي بن مهيدي[7]،

---

[1]-لحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954، 1962، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دس، ص ص 188، 189.

[2]-عمر أزواوي، روايات وشهادات بومال الطوفان ببلاد القبائل حرب التحرير الجزائرية، تر: العيد دوان، دط، دار الأمل، تيزي وزو، دس، ص 137.

[3]-نونبلفارليار، القفاز عند الفجر، تر: عبد السلام عزيزي، ط1، أطفالنا للنشر، الجزائر، 2013، ص: 91.

[4]-**مصطفى بن بولعيد:** ولد سنة 1917 بالأوراس، تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة الأهالي بأريس، باشر نشاطه الاجتماعي والسياسي مبكرا، وفي سنة 1947 انضم للمنظمة الخاصة في سنة 1947، وأصبح عضو في اللجنة المركزية، شرع في تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954، كما ترأس اجتماع مجموعة 22، استشهد في 22 مارس 1956 بعدما انفجر عليه جهاز المذياع عندما أراد تشغيله، أنظر: محمد صغير هلالي، مذكرات رائد شاهد على الثورة في الأوراس، دط، دار القدس العربي، د.ب.س، ص: 48، وسليمان بارو، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دط، شهد للنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص: 77.

[5]-أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص: 106.

[6]-مسعود عثماني، من اغتيال بن بولعيد مضاعفات وانعكاسات خطيرة أعقبت موته، دط، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص: 190.

[7]-**العربي بن مهيدي:** ولد في سنة 1923 بأم البواقي، درس في المدرسة الفرنسية، غادر المتوسطة في سنة 1942 وانخرط في الكشافة الاسلامية ، شارك في أحداث 08 ماي 1945، فكان أول من قبض عليه، وعندما أطلق سراحه شارك في المنظمة الخاصة، وكان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان عضو في المجموعة ال 22، وشارك أيضا في تفجير الثورة الجزائرية، ألقي عليه القبض في 23 فيفري 1957، وأغتيل في 04 مارس 1957 تحت التعذيب، أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص ص: 143، 148.

شنق بعد تعذيبه على يد رجاله بأمر من الحكومة الفرنسية وأعلنت السلطات بانه انتحر[1]. بعدما اغتالته في مارس 1957[2].

وانطلاقا من سبتمبر 1957 مورس التعذيب على التراب الفرنسي، والحالات الأولى التي تمت الإشارة إليها هي مدينة ليون من سبتمبر 1957 إلى أكتوبر 1958، فقد تعرض الجزائريون للتعذيب من طرف مديرية الأمن[3].

5-إقامة الأسلاك الشائكة:

بعدما جربت السلطة الفرنسية كل الأساليب الممنوعة من اجل محاصرة الثورة والقضاء عليها في مهدها، (من اعتقالات وتعذيب، وقتل، وترحيل السكان وحشدهم...وغيرها من الأساليب) إلا أنها لم تستطع، فراحت تفكر في حل آخر لعلها تستطيع من خلاله القضاء عليها نهائيا، ولم يبق أمامها إلا سوى إقامة خط دفاعي حاجز يتمثل في الأسلاك الشائكة[4].

وأن فكرة إنشاء خط دفاعي عظيم حصين ترجع أساسا إلى السياسي الفرنسي بول نانلوفي الذي ترأس وزارة الدفاع ما بين 1925 إلى 1929، فقد اتخذ القرار الذي تمت بموجبه إقامة حاجز دفاعي على الحدود الألمانية، أما السيد أندري ماجينو الذي تقلب منصب وزارة الدفاع الفرنسي ما بين 1922، 1924 والثانية ما بين 1929، 1932، فهو من يعود له الفضل في قبول الفكرة وتجسيدها ميدانيا بإصداره لقانون 04 جانفي 1930 المتعلق بإنجاز حاجز دفاعي ورصده للأموال الضرورية لتمويل المشروع التي قدرت بحوالي أربعة ملايير فرنك بالعملة الحالية[5].

بحيث أراد الجنرال قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقها في الفتنام أثناء حرب الهند الصينية غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو في ماي 1954، لكن بقيت هذه الفكرة الجهنمية

---

[1]-عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع الاسبق، ص 201.

[2]-أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، دس، ص: 213.

[3]-مليكة القرصو، الجزائر 1954، 1962، التعذيب في ميدان النقاش، تق: بكر شولي، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص: 64.

[4]-**الأسلاك الشائكة:** هي موانع اصطناعية تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على أربعة أو خمسة صفوف متصلة بأسلاك شائكة مدعمة بألغام مضادة للأشخاص لمنعهم من الاجتياز، كما تدعم بألغام منيرة تتفجر وتضيئ المكان، ويستخدم جهاز عسكري خاص يربط بهذه الأسلاك لإطلاق إنذار عند اجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها، أنظر: الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 126.

[5]-مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دط، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 59.

في ذهنه حتى طبقت في الجزائر[1]، وذلك عندما اكتشفت السلطات الفرنسية بأن الأسلحة والذخائر المدعمة للثورة الجزائرية تمر عبر المغرب وتونس وعدد المجاهدين في تزايد مستمر[2].

ثالثا: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

1-اقتصاديا:

لاشك أن أهم أهداف الاستعمار الفرنسي هي الاستيلاء على توازن الجزائر أما في المجال الفلاحي اتبعت فرنسا سياسة جائرة حرمت الجزائريين من أراضيهم بعد أن سلمت أحسن الأراضي وأجودها للمعمرين،[3] طبقا للقوانين والتشريعات الفرنسية حيث بلغ إنتاج القمح ما بين 1945-1959 حوالي 6909477 قنطار، وبذلك نلاحظ أن المناطق المستثمرة قد بلغت ساحتها أكثر من 500 هكتار أي بنسبة 40%من مجموع الأراضي من أيدي الجزائريين،[4]أدت مصادرة الأراضي الفلاحية إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن، ابتداء من مطلع القرن العشرين، أما الأقلية الباقية وجدت صعوبة في زراعة أراضيها الفلاحية القليلة واشتغلوا كخماسين في أراضي المعمرين، وتعرضوا لمختلف أنواع التمييز العنصري،[5]هذا ما أدى إلى تأزم الوضع لجأت بعض العائلات القبائلية إلى تناول خبز البلوط في فصل الشتاء وفي الأوراس تناولت العائلات توت شجر العرعار وبذلك أصبحت العائلات الغنية تمثل 10% من السكان،[6]كما لجأت الحكومة الفرنسية إلى تخفيف العقوبات والأحكام في حق المساجين الفرنسيين وقامت بتعويض هؤلاء المنبوذين في مجتمعاتهم في أعمال المزارع في الجزائر.[7]

وقد عمل الاستعمار الفرنسي على اكتشاف الثروات واستخراجها وتصديرها إلى عواصم البلاد المستعمرة،[8]وقام باحتكار الثروات والسيطرة على التجارة،[9] وقامت بالقضاء على معظم المزروعات التي كانت تنتجها الجزائر قبل الاحتلال، فبعدما كانت الجزائر تصدر القمح أصبحت تستورده وحاولت في البداية تجربة منتوجات في المناطق

[1]-عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، دط، د.ب.س، دس، ص: 262.

[2]-عبد المجيد عمراني، بول سارتر والثورة الجزائرية، (د.ط)، مكتبة مدبولي، الجزائر، (د.س)، ص: 87.

[3]- هواري قبايلي، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، مجلة آفاق العلمية، ع1، ديسمبر 2007، ص 154.

[4]- أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع03، مج 04، ص 224.

[5]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 186.

[6]- جرمان تيلون، الجزائر 1957، تر: العيد دوان تنسين-محمد الامين بلغيث، ط1، دار التنوير، الجزائر، (د.س)، ص

[7]- بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945-1954، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 118.

[8]- محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، (د.ط)، (د.د.ن)، 2007، ص 186.

[9]-hrtmutelsenbars, op cit, p 251.

الإستوائية مثل القهوة وقصب السكر والشاي إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية،[1] فأدخل الفرنسيون زراعة الكروم،[2]كانت من أبرز المزروعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري وساهمت بقدر كبير في انتعاش اقتصاده وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى،[3]وهكذا تحولت الجزائر إلى مستعمرة لا يستفيد منها سوى الاحتلال الذي بات يسيطر على حوالي ثلاثة ملايين من الأراضي الخصبة عام 1954،[4]وحسب إحصائيات 1954 الخاصة بحجم الملكيات تبين الأرقام ما يلي:

عدد الملكيات	حجم الملكيات
5017	10-50 هكتار
2635	50-100هكتار
2586	100-200هكتار
3797	200-500هكتار
647	500 فأكثر

ونستنتج من هذا الجدول الإحصائي بأن أقل من 05% من المستوطنين يملكون أكثر من 100 هكتار.[5]

أما في المجال الصناعي فلم تعرف تقدما كبيرا إذ لم تكن متطورة فهي أشبه بالصناعات الحرفية لم تستخدم يد عاملة وهي عبارة عن مؤسسات متوسطة الحجم مختصة في صناعة وتحويل المنتوجات الفلاحية،[6] حيث كانت المحاصيل الزراعية أهمية كبيرة إذ تركت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلبين وذلك للحاجة الصناعية الفرنسية لما فقد ارتفاع محصول التبغ من 100 ألف قنطار في 1910 إلى 220 ألف قنطار عام 1955،[7]إلى جانب هذا اهتمت بالصناعة الاستخراجية من الحديد والفوسفاط والنحاس،[8] إلى جانب ذلك حاولت التنقيب

[1]- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 186.

[2]- حسن شمس، أنصر أخاك، الثورة الجزائرية بأقلام عربية، ط1، دار الأبحاث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 253.

[3]- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 154.

[4]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، ط1، مديرية النشر، قالمة، 2011، ص 56.

[5]- تواني دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر ops، (د.ط)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 46.

[6]- عمار عمورة، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 187.

[7]- أسامة صاحب المنعم، المرجع السابق، ص 224.

[8]- عمار عمورة، المرجع نفسه، ص 187.

عن النفط وبدأت في أعمال التنقيب في الصحراء الجزائرية منذ عام 1952 وأعطت رخص التنقيب خلال عامي 1952-1953 مساحة تقدر بـ 500كلم[2] وتحقق هذا الهدف عام 1955 إذا تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة جنوب شرق الجزائر.[1]

2-اجتماعيا:

بالرغم ما فعلته السلطة الفرنسية في حق الشعب الجزائري من قتل وتخريب وإعدام واعتقال كل من يأتي في طريقها كبار وصغار، ثوار أو غير ثوار، إلا أن كل هذا لم يرضيها لأنها لم تستطع إخماد الثورة كما أرادت، فلجأت إلى وسائل أخرى تخص المجتمع وذلك من أجل هدمه، والقضاء على كيانه بهدف تفكيكه وتجهيله، ومنع افراده من الالتحاق بالثورة.

فقد حاولت فصل الشعب الجزائري عن الثورة، وذلك بإخضاع السكان للتفتيش والمراقبة وإقامة المحتشدات وضاعفت من سياستها القمعية وقامت بطرد سكان الحدود من مناطقهم وتشريدهم[2].

1-بناء المحتشدات والمعتقلات:

في السنوات الأولى من الحرب تمت عملية نقل السكان وإنشاء مخيمات التجمع بطريقة فوضوية وإجبارية دون أي سياسة رسمية، فكل شيء كان خاضعا لرأي السلطات العسكرية التي تقرر ما تشاء وتختار السكان الذين يجب نقلهم والأماكن التي يحشدون فيها[3]، فقد وضعت في مراكز التجمع مئات الآلاف من أفراد الشعب[4].

ونذكر على سبيل المثال محتشد[5] الشلال وهو من المحتشدات والمعتقلات[6] الأولى والكبرى التي أقيمت في سنة 1955 والذي استقبل ألف مناضل[7]، كذلك استقبلت المحتشدات العديد من المناضلين السياسيين محاولة استعمالهم وكسبهم إلى الصف الفرنسي، وذلك من خلال إعطاء الوعود بالتسريح ونقلهم من معتقل إلى معتقل

---

[1]- أسامة صاحب المنعم، المرجع السابق، ص 233.

[2]-عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر ورد فعل الوطنية (1830، 1962)، دط، منشورات نابل، د.ب.ن، دس، ص: 346.

[3]-صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 249.

[4]-يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر الملتقيات الوطنية والدولية، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص: 478.

[5]-**المحتشد:** يعرف عبد الحميد مهري المحتشد بأنه: "مركز عسكري فرنسي يختاره العدو وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوة فيه، مقابل تدمير أراضيهم على الآخر"، أنظر: عبد القادر فكاير، الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع:01، مج:09، جوان 2018، ص: 423.

[6]-**المعتقلات:** يطلق المعتقل على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حريتهم فيه، فقبل اندلاع الثورة كان يخضع السياسيين والمثقفين والطلبة للمعتقلات، وبعد اندلاعها عمل العدو على إدخال كل من كانت له علاقة بالثورة، أنظر: عبد الوحيد جلامة، الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954، 1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 09، ص: 315.

[7]-الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954، 1962، المصدر السابق، ص 89.

آخر لإظهار نوع من التسامح والتعاطف وخدمة الجانب الإنساني[1]، ومن بين المعتقلات التي تجمع فيها العديد من الجزائريين نذكر معتقل الجرف[2].

وقد كان لعودة أندري موريس كوزير للدفاع الفرنسي في حكومة بورجيسمونوري طابع خاص اتسم بالإلحاح الشديد والاصرار الكبير على ضرورة التعزيز العسكري أكثر من ذي قبل وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة المادية والبشرية، حيث رأى أن إيقاف وعرقلة امتداد وتطور الثورة وتوفير وتعزيز الأمن وضمان الاستقرار السياسي للحكومات التي أضحت تسقط الواحدة تلوى الأخرى نتيجة لعجزها وفشلها للقضاء على الثورة، الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي، ذلك أنها بدت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها على نفسها بشأن القضاء على الثورة في فترة وجيزة لهذا الغرض[3]، قال: "أنه يدعي على علم بالسلاح السري للقضاء على الثورة الجزائرية، وجعل حد لهذه الحرب التي تكلف بلاده ما يشرف على الإفلاس وهذا السلاح السري يشتمل على شبكة من الأسلاك الشائكة توضع على حدود القطر الجزائري في الشرق والغرب"[4].

وبدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 واكتملت الأشغال في عام 1957، ويمتد هذا الخط من الساحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة، وكان طول الخط 38 كلم^2، وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية يمتد من مرسى بورساي العربي بن مهيدي قرب السعدية إلى بشار جنوبا على مسافة تقدر بحوالي 700 كلم^{52}.

في نهاية 1956 وبداية 1957 بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه، فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه **'خط موريس'** كما عرف **'بسد الموت'** أو **'السد القاتل'** أو **'الثعبان العظيم'**[6]

2-إفراغ القرى:

أجبرت السلطات الفرنسية الكثير من سكان الأرياف الذين يعيشون بالقرب من الجبال والغابات أن يغادروا قراهم ومداشرهم، لان هذه القرى أصبحت قرى استراتيجية لذلك أجبرتهم على الالتحاق بمراكز

---

[1]-أحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 423.

[2]-**معتقل الجرف:** يقع على بعد17 كلم^2 من المسيلة، حدث فيه زلزال عام 1926، مما اضطر بالسلطات الفرنسية إلى جمع المنكوبين في محلات صنعت بسرعة، لكنه امتلأ مرة أخرى بالموقوفين الذين كانوا في الشلالة طبقا لقانون حالة الطوارئ، أنظر: المجاهد، ع: 13، المصدر السابق، ص: 08.

[3]-جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957، 1962، ط1، الدار البيضاء، الجزائر، 2006، ص: 43.

[4]-المجاهد، ع: 11، الفاتح نوفمبر 1958، ص: 21.

[5]-الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام، دط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص: 37.

[6]-عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص: 263.

المحتشدات من أجل عزل الجماهير الشعبية عن الثورة المسلحة، وعن جيش التحرير بالذات حتى يقطع عنه التموين والتجهيز وايصال المعلومات والأخبار عن تحركات العدو[1]، وبعد افراغ القرى من سكانها يعلن على أنها مناطق محرمة، وبالتالي فكل من يدخلها معرض للقتل، لأن الطائرات لا تكف عن قصفها لمجرد وجود حركة مشبوهة فيها ولو كانت مجرد تحركات فلاح قروي مسالم جاء لحصاد حقله أو جني محصوله[2].

وقامت بتشريد 360 ألف جزائري باستعمال التخريب والتعذيب والتقتيل والحرق والاغتصاب، ودفع الجماعات البشرية إلى معسكرات الحشد والاعتقال، وكذلك شردت العائلات وأخلت المناطق الشاسعة، وجعل الآلاف من السكان يفرون بأرواحهم هائمين بسبب الضرب والإرهاب، كما حدث في جهات تلمسان وسكيكدة وضواحي الجزائر[3]، ولم ترحم أي كان حتى العجائز والصبيان[4].

وبعد عملية التمشيط التي مست الأرياف والقرى، جاءت الاعتقالات، لأن بموجب هذه المسؤولية الجماعية التي تختص بها الأنظمة الشمولية، فإن كل العرب أصبحوا محل اشتباه[5]، ومن فئة تتكون من 9000000 من السكان سيختفي حوالي 3000000 من المخيمات ليجدوا أنفسهم محشودون في مراكز تجمعات وإسكان، وكان أغلبيتهم من النساء والأطفال، وكانت بعض العائلات تتكون من ثلاثة أشخاص تحصلت في شهرين على 06 كلغ من القمح و12 كغ من الشعير[6].

كذلك طبقت قانون منع التجوال منذ جويلية 1955، وطبق وفق التوقيت والأماكن التالية: داخل المدينة من الساعة 20:30 وعلى الساعة 20h خارج المنطقة الحضرية وذلك من 03 ماي إلى 24 جوان 1955[7]، كما منعت حركة السير في مدينة قسنطينة حتى السير على الأقدام، وأمام كل منزل يقف جندي ورجل درك وشرطي لمنع ساكنيه من الخروج[8].

---

[1]-عبد القادر درنور، حوار حول الثورة، ا ع وتق: الحنيطي خليفة، ط خ، طبع بالمؤسسة للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2008، ص: 434.

[2]-رشيد أجعود، الشاهد الاخير، تر: حبيب بوحبيب، دط، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص: 135.

[3]-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر من القرنين التاسع والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954ن 1962، دط، دار الغرب، د ب ن، دس، ق:1، ج:03، ص: 62.

[4]-عبد الرحمن بلعقون، من وراء القضبان، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2006، ص: 85.

[5]-روبير بارا، صحفي في صميم حرب الجزائر شهادة، تر: موس أشرشور ومهني حمدوش، ط2، منشورات آلف، الجزائر، 2013، ص: 38.

[6]-يوسف فرحي، فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر، دط، منشورات دحلب، الجزائر، دس، ص: 80.

[7]-إبراهيم سلطان شيبوط، زيغود يوسف الذي عرفته شهادة، تر: قندوز عباد فوزية، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.ب.ن، 2011، ص: 57.

[8]-حسن شمص، واشهد شاهد، مقالات عربية عن ثورة الجزائر، المرجع السابق، ص: 236.

في مجال الصحة:

فباتساع النطاق الجغرافي للثورة المسلحة، أقدمت الإدارة الفرنسية إلى اتخاذ قرارات من أجل مراقبة نوع الأدوية وانتشارها وذلك في أكتوبر من سنة 1955 بهدف حرملن المجاهدين من أبسط العلاجات[1]، إذ جاءت تلك القرارات في شكل مراسيم وقعها الحاكم العام في الجزائر جاك سوستال يوم 24 أكتوبر 1955 تؤكد على تحديد الأدوية المسموح بها مع وجوب التصريح شهريا بالكميات الموجودة في الصيدليات وتبرير الحصة التي تم بيعها في الشهر السابق، ومن بين هذه الأدوية نذكر:

Acid nitrique, Nitrates, Acid Picrique, ChloralePemangante de potassium, Soluté de perxye d'hydrogéne, Iode, Glycérine, Charhon activé[2].

في مجال التعليم:

أخرجت الشعب الجزائري من نور العلم إلى ظلمات الجهل، وبنت سياستها على تجهيله[3]، ففي سنة 1954 بلغ عدد الأميون نسبة 95% من الرجال و98% من النساء، وكان طفل من بين ستة أطفال يذهبون إلى المدرسة، وطفلة من بين ستة بنات، والواقع أن أغلب الأطفال المتمدرسين يقطنون المدينة ولا يوجد اي طفل متمدرس في الدوار[4].

وبالرغم من أن فرنسا قامت بتجهيل الجزائريين، ولم يدرس سوى القليل إلا أنها لم تقتنع بذلك، فعند حلول سنة 1957 زاد عدد المتمدرسين الجزائريين ليصل إلى 217 ألف متمدرس، فقد قامت بالتفرقة الاجتماعية بين المتمدرسين الجزائريين والفرنسيين، ولا يتمكن أكثر من 10% من المتمدرسين الجزائريين الوصول إلى المرحلة الثانوية[5]، لكن حاجة فرنسا إلى بعض المتعلمين الجزائريين لاستخدامهم في مصالحها اضطرت إلى إقامة نوع من المدارس أطلقت عليها اسم مدارس الأكواخ[6]، وقامت ببناء العديد من المعاهد الملحقة بالكليات ذات

[1]-فاروق بن عطية، المرجع السابق، ص: 60.

[2]-جيلالي تكران، الصحة في الولاية الرابعة التاريخية بين النظام الثوري والقمع الفرنسي خلال الثورة التحريرية 1954، 1962، مجلة العصور، ع 24، 25 جانفي، جوان، 2015، ص 208.

[3]-محمد الهادي الحسني، من وحي البصائر، تق: محمد صالح ناصر، دط، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 73.

[4]-ميشال كورناتون، مراكز التجمع في حرب الجزائر، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 86.

[5]-صلاح العقاد، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان 1963، 1964، ص: 66.

[6]-محمد الهادي الحسني، المصدر السابق، ص: 73.

تخصصات متعددة، ففي سنة 1956 أسست معهد الدراسات الفلسفية ومعهد علم السلالات والأصول العرقية، وفي سنة 1957 أسست معهد التحضير للأعمال، وهذه المعاهد أضيفت إلى كليات الجامعة تبين بوضوح بأن التعليم العالي كان الهدف منه خدمة مصالح المؤسسة الفرنسية بالدرجة الاولى، ولم يكن أبدا الهدف منه نقل التكنولوجيا والحضارة إلى الجزائر[1].

أما في مجال الوظائف:

فإنها لم تترك الوظائف الإدارية لأهل البلاد الجزائريين سوى أربعة آلاف وظيفة من 26 ألف وظيفة[2].

كما قامت بتشجيع اليد العاملة إلى الخارج، وهو أكبر مشكل اجتماعي يصعب حله، فالهجرة تزيد من بؤس المجتمع والمشاكل العائلية، لأن ابتعاد العامل المهاجر عن أسرته عامين كاملين يعرض حياة الأسرة إلى الانهيار والانحلال وضياع الحقوق وفي مقدمتهم الأطفال الذين يجب أن ينشأوا تحت رعاية أب يسهر على نموهم وتربيتهم، فالأم وحدها لا تقوى على دفع الأذى عنهم أو تنشئتهم تنشئة صالحة يبنى منها المجتمع خيرا كثيرا[3].

أما بالنسبة للمرأة أرادت فرنسا أن تفقدها شخصيتها بخضوعها للتصرفات الأجنبية من أجل تقليل حماسها الثوري، وأن تحطم الحضارة الأصلية، وذلك من خلال التخلص من لباسها التقليدي المحترم كالحايك[4].

وكذلك من أجل شرارة الانتقام، كان اغتصاب النساء عملا منظما مقصودا يقوم به الجنود الفرنسيون وعملائهم، كلما داهموا القرى والأرياف أمام أعين أزواجهم، أولادهم، أوليائهم[5].

---

[1]-خلوفي بغداد، التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 10، ديسمبر 2015، ص: 172.

[2]-صلاح العقاد، المرجع السابق، ص: 66.

[3]-البصائر، ع:300، 07 ديسمبر 1954، ص: 03.

[4]-عبد المجيد حيفري، فرانز فانون بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته، (د.ط)، سحب الطباعة للجيش، (د.ب.ن)، (د.س)، ص 52..

[5]-شعبان محرز، مذكرات مجاهد من أكفادو شواهد حية عن ثمن الحرية، تر: مصطفى عشوي، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص: 31.

الفصل الثاني

سياسة فرنسا بعد سقوط الجمهورية الرابعة وإعلان الجمهورية الخامسة (1958-1962م)

أولا: سقوط الجمهورية الرابعة وانقلاب 13 ماي 1958م.

ثانيا: سياسة الجنرال ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية.

ثالثا: موقف الثورة الجزائرية من السياسة الديغولية.

بعدما استعملت فرنسا كل الوسائل من أجل القضاء على الثورة الجزائرية في مهدها، بعدما حاربتها في الداخل والخارج وضيقت على رجالها وألقت القبض على المشاركين والملتحقين بها وقتلت وزجت أعضائها دون التفرقة بينهم لكن دون جدوى ولم تستطع القضاء عليها لأن الثورة زادت من انتشارها ونشاطها على المستوى الوطني والدولي، فعندما اندلعت وأخذت في الانتشار والتوسع وقفت أحزاب الجمهورية الرابعة إزاءها وصعب عليها السيطرة على الوضع،[1] وكانت بداية ربيع 1958 جحيما على الإدارة الفرنسية في باريس والجزائر لأن الثورة انتشرت وتطورت وحققت انتصارات هائلة رغم التعزيزات وتضاعف عدد القوات الفرنسية مجلة بأحدث الأسلحة المتطورة ورغم التلويح بالإصلاحات في جميع الميادين التي حمل رايتها سوستال والتي تصدى لها جيش التحرير الوطني وجماهير الشعب الصامدة فقد أسقطت الثورة سبع حكومات على التوالي،[2] وأن قواتها ولهيبها هي التي أوصلت ديغول غلى الحكم،[3] بطريقة قريبة جدا من الانقلاب وكان يرى في نفسه أنه منقذ فرنسا من انعكاسات الثورة الجزائرية داخل فرنسا نفسها وعلى الساحة الدولية،[4] وبعد وصوله إلى الحكم سعى إلى تطبيق برنامجه بهدف إفراغ الثورة من محتواها.[5]

أولا: سقوط الجمهورية الرابعة وانقلاب 13 ماي 1958م:

1-سقوط الجمهورية الرابعة:

أ-سياسيا:

بعد سقوط حكومة فليكس غيار جاءت حكومة بيارفليملان 1958 تكونت هذه الحكومة في الفترة التي توالت فيها هزائم جيش الاحتلال أمام جيش التحرر ففي 05 نوفمبر 1957 راح فيلكس غيار يدق ناقوس الخطر ويلفت انتباه النواب بقوله أن فرنسا تعرضت لأزمتين وزاريتين وبقيت بدون حكومة مدة شهرين كاملين...

---

[1]- محمد عباس، دوغول والجزائر أحداث قضايا وشهادات، (د.ط)، دار هومة الجزائر، 2011، ص: 215.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص: 117.

[3]- **شارل ديغول**: ولد عام 1890 في ليل لورد وكان الشخصية المركزية في الحرب الجزائرية كان لديه أول اتصال مع الجزائر عندما استقر هناك في عام 1943 انسحب من الحياة السياسية مع بداية الحرب الجزائرية لكنه عاد إلى السلطة خلال انقلاب 13 ماي 1958 وفي 16 سبتمبر 1959 أعلن تقرير المصير للجزائر ودخل معها في مفاوضات من أجل الاستقلال وأعلن عن وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 توفي 09 نوفمبر 1970. أنظر:

Ben jaminstora, les uysteré de gaulle son choisi pour l'algérieed : robert laffont, S A , paris, 2009, p 194.

[4]- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، ط3، دار الأمل، الجزائر، (د.س)، ص: 163.

[5]- محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه- أسبابه- وانعكاساته على مسار الثورة، ط2، الجزائر، (د.س)، ص: 41.

إن جسم بلدنا السلم مصاب بنوع من الداء السياسي،[1] حيث كانت خيبة أمل المعمرين والجيش دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي في فرنسا،[2] أما على الصعيد الخارجي فإن فرنسا قررت منح الاستقلال إلى جل مستعمراتها وذلك من اجل التفرغ للقضية الجزائرية،[3] فرغم تنوع المجهودات السياسية الهائلة بغرض القضاء على الثورة إلا أنها فشلت بسبب صلابة الثوار هذا ما أحبط معنويات الفرنسيين،[4] ومع ازدياد قوة وانتشار الثورة وقفت أحزاب الجمهورية الفرنسية الرابعة إزاءها في حيرة فمعظم القادة يومئذ كانوا يدركون أن الحكومات المترنحة صعب عليها اتخاذ القرارات الصعبة ومواجهة مختلف الحواجز القائمة في طريقها.[5]

ب-اقتصاديا:

كان الاقتصاد الفرنسي يعاني من تكاليف باهظة لحرب الجزائر وبذلك اضطرت السلطات الفرنسية إلى رفع أسعار البترول والطوابع البريدية،[6] فقد عجزت فرنسا عن سد النفقات الموجهة إلى الجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ عدده منذ بداية 1958 ما يزيد عن نصف مليون جندي، السبب الذي انقلب سلبا على الاقتصاد الفرنسي، الشيء الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج والرضوخ لشروط استدانة قاسية.[7]

ج-عسكريا:

استطاعت الثورة الجزائرية أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها حيث ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ عدده مع بداية 1958 ما يزيد عن نصف مليون جندي،[8] تزامن ذلك مع زيادة قوة الثورة، فمؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وضع الإطار لجيش التحرير الوطني ومكنه من أن يصبح جيشا نظاميا وبرزت جبهة التحرير بمنجزاتها الوطنية والدولية وأهدافها الواضحة.[9]

أما موريس وزير الدفاع في الحكومة السابقة الذي أشرف على غلق الحدود عمل على خلق صعوبات جديدة لجيش التحرير بالإضافة إلى تمادي الجيش الفرنسي في سياسة القمع المستمر، وبعد خيبات الأمل المتتالية في إعادة

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص: 271.

[2]- عبد الحميد السقاي، من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع 63، 1983،ص: 21.

[3]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المصدر السابق، ص: 137.

[4]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، المرجع السابق، ص: 147.

[5]- محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر أحداث – قضايا-شهادات، المرجع السابق، ص: 215.

[6]- المجاهد، ع09، 20 أوت 1957، ص: 07.

[7]- عمار قليل، ملحمة الجزائر، المصدر السابق، ج2، ص: 137.

[8]- المصدر نفسه، ج2، ص: 137.

[9]- أحمد حمدي، مكانة ثورة نوفمبر بين الثورات، مجلة المصادر، ع4، 2001، ص: 44.

السلم إلى الجزائر ، دخلت فرنسا 1958 أزمة سياسية خطيرة وتدهورت الأوضاع مرة أخرى بعد قنبلة ساقية سيدي يوسف.[1]

حيث مرغ هذا الحدث شرف فرنسا في قاع الأوحال وغدت معزولة دبلوماسيا وسعت الحكومات الأمريكية والبريطانية لتطبيع علاقات وفاق بين فرنسا والجزائر غير أن فرنسا استاءت لهذا الأمر واعتبرته تدخلا في شؤونها الخاصة، وحمل الجيش الفرنسي خيانة السياسيين والحلفاء مسؤولية فشله العسكري في الهند الصينية واعتزم تفادي خيانة مماثلة مرة أخرى في الجزائر،[2]وفي 26 أبريل خرجوا الأقدام السوداء إلى شوارع مدينة الجزائر وفتن عارمة بباريس،[3] وفي 13 ماي قاد بيار لاغاريد زعيم الطلبة الفرنسيين جحافل الأقدام السوداء لمهاجمة الحكومة العامة الموجودة في الجزائر، وشكل الجنرال ماسو قائد جنود المضلات بمساعدة الأقدام السوداء لجنة الحماية المدنية تعمل على إنهاء أعمال الشغب وبصمة العثور على حكم وطني أقنع أنصار ديغول الجنرال صالان لزيارة كوتي في حين وجهت استدعاءات مباشرة إلى ديغول مع أنه لم يكن يشغل أي منصب انتخب ديغول 01 جوان على رأس السلطة وأخذ يسير على وتيرة الجمهورية الخاصة التي قامت على أنقاض الجمهورية الرابعة.[4]

ومنه نستنتج أنه رغم كل الإمكانيات الهائلة التي حشدتها الجمهورية الرابعة بغية القضاء على الثورة لم تنجح في ذلك بسبب الأوضاع التي آلت إليها الجمهورية الرابعة بسبب تزايد انتصارات الثورة وهذا ما عجل بموت الجمهورية الرابعة.

2-إنقلاب 13 ماي 1958:

لم تفشل فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري،[5]لكن آخر حكوماتها لم تكن لها القوة لكي تفرض على الجيش الجزائري أن يحترمها في ممارستها لحقها في التبعية التي وهبتها لنفسها،[6]لأنها فشلت في وقف القتال في الجزائر وكلفت الخزينة الفرنسية نفقات باهظة مما أدى بالفرنسيين إلى معارضة هذه الحكومات التي عجزت عن

[1]- مقالي دلاز، أحد الإستقلاليينوالاستقلال 1954-1962 وسائل الإعلام بالكبيك وحرب الجزائر، تر: محمد عالم كابوبا عبد الرحمن، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2013،ص: 77.

[2]- شيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018،ص ص 278-279.

[3]- مقالي دلاز، المرجع السابق، ص 77.

[4]- شيخ بوشيخي، المرجع نفسه، ص 280.

[5]- إيفه باتريك، في الجزائر يتكلم السلاح "نضال الشعب من أجل التحرير"، تر: عبد الله كحيل، (د.ط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص: 175.

[6]- باتريك أفينو وجون بلانشايس، المصدر السابق، ج2، ص: 62.

إيجاد مخرج لهذه الأزمة،[1] وهذا بسبب زحف الثورة الجزائرية المتواصل وعجز القوات الفرنسية عن إيقافه والذي ادى غلى خلق الأزمات لفرنسا، التي أصبحت مهددة بالإنهيار السياسي والعسكري،[2] أن الثورة الجزائرية تعتبر من أبرز الثورات التي واجهت النظام السياسي الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية حيث تسببت في اضطرابات سياسية خطيرة عصفت بالعديد من هذه الحكومات وازدادت أزمة النظام السياسي تفاقما وهذا رفضه الفرنسيين وأرادوا حلا يرضي الجميع.[3]

وبعد أربعة سنوات من القتال الدامي بسبب الثوار الجزائريين وقوى الاستعمار الفرنسي قام بعض الضباط من الجيش الفرنسي والفرقة الأحبة بحركة تمرد عسكري في مدينة الجزائر والتي كان هدفها إسدال ستار كثيف على فشل الجيش الفرنسي الذي وصل تعداده عام 1958 أكثر من نصف مليون جندي وضابط في مواجهة أبطال ثورة التحرير الجزائرية.[4]

وقد أراد زعماء التمرد سوستال والجنرالان ماسو وسالان[5]أن يشعلوا النار بين صفوف الجنود والمستوطنين الفرنسيين لتساعد على انقلابا في فرنسا وتعمير الجمهورية الرابعة المغلوبة على أمرها بحيث تقام بدلها جمهورية خامسة تقبل تنفيذ مطالب المتمردين وبذلك يتحقق ما كان يدور في مخيلة العصاة في الجزائر من سياسة القمع والإرهاب والمزيد من القتل والمذابح.[6]

ففي 26 أفريل 1958 قام الآلاف من المستوطنين الموجودين بالجزائر بمظاهرات مطالبين فيها بتغيير هذه الحكومة وذلك بعدما تأكد هؤلاء من عجز الحكومة القائمة آنذاك حكومة فليكس غيار من القضاء على الثورة الجزائرية

---

[1]- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 134.

[2]- عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، مطابع دار الشهاب، الجزائر، (د.س)، ص: 15.

[3]- رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قالمة، ع02، 2008، ص: 96.

[4]- أحمد محمد عاشوراكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500- 1962، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، الجزائر، 2009، ص: 160.

[5]- **راؤول سالان:** ولد في 10 جوان 1899 في قرية روكويوردتنارن كان يعمل جندي لأول مرة شارك في الحرب العالمية الأولى، وفي 07 ماي 1919 انتقل إلى المغرب وفي 18 جوان 1920 انتقل إلى بيروت وفي سنة 1937 عاد إلى باريس وأشرف على مصلحة الاستعلامات بين المستعمرات وبقي في هذا المنصب إلى غاية 19 ديسمبر 1948 تعرض لعملية اغتيال سنة 1947 لكنه نجى شارك في الانقلاب العسكري من أجل عودة ديغول إلى الحكم لكنه تحول إلى معارض لسياسته بعد تزعمه لمنظمة الجيش السري في 1961 لكنه فشل، توفي في 03 جويلية 1984 بباريس. أنظر:
Pirrepelissiersalan, quaranteannées de commandement ,ed : perrin un departemendecpad France, 2014, p p : 18-24.
والطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 298-299.

[6]- أحمد عشوراكس، المرجع نفسه، ص: 39.

وهذا ما يعني ضياع مطامع العنصرية في الجزائر،[1] واتهم الحكومات المدنية بالعجز على توفير الإمكانيات العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية التي أسقطت إلى ذلك التاريخ خمس حكومات وها هي الآن تؤدي إلى سقوط الجمهورية الرابعة وهذا الأمر مرفوض،[2] وليست الثورة الجزائرية هي السبب لوحدها في سقوط الجمهورية بل كذلك كان لأحداث ساقية سيدي يوسف التي وقعت في 08 فيفري 1958 أثرا وسببا في سقوطها بعدما قام الجيش الفرنسي بقصف هذه القرية من أجل الانتقام من الجزائريين الموجودين فيها لكنهم دمروها على آخرها وهذا الأمر رفضه التونسيون وحتى هيئة الأمم المتحدة حيث وجهت انتقادا لاذعا لفرنسا وهكذا سقطت الحكومات الفرنسية المتعاقبة،[3] وبعد سقوط الجمهورية الرابعة ودخول فرنسا دوامة الصراع بين الجنرالات وتمرد الجيش الفرنسي الذي كان يطالب بحكومة جديدة تحقق مصالحهم وفي جو من الغموض وبعد تحرك جيش الاحتلال بالجزائر صادف المجلس الوطني الفرنسي على تشكيل حكومة جديدة باقتراح من الوزير الأول بيار فيلملان الذي كلفه رئيس الجمهورية الرابعة روني كوتي بهذه المهمة عقب سقوط حكومة فليكس غيار في 15 أفريل 1958.

وكان ذلك في الثامن ماي 1958 من أجل ابتزاز الجزائريين ولكي يبينوا لهم أن فرنسا لن تسقط وسوف تبقى قوية بالرغم من أن جمهوريتها الرابعة سقطت ولن تستغني عن الجزائر الفرنسية وستبقى فيها وعلى أن يقوم هذا الأخير بتكوين أعضائها لأنه كان يأمل في إيجاد حل للقضية الجزائرية.[4]

وبينما كان بيار فيلملان ينتظر التنصيب الرسمي لحكومته ليتزعم رئاسة الجمهورية الجديدة التي كلف بها تسارعت الأحداث بالجزائر وفرنسا،[5] رفض المتظاهرين هذه الحكومة الجديدة وقيام الجنرال ماسو متزعم لجنة المتمردين ببعث برقية إلى السيد روني كونتي يطالب فيها بتشكيل لجنة أمن وطني بباريس بدلا من تشكيل حكومة فرنسية ومن ثم طالب هؤلاء المتظاهرين بدعوة الجنرال شال ديغول إلى الحكم بدلا من بيار فايملان.[6]

ومرة أخرى لم يهضم الجيش الفرنسي فشله في الميدان لكن مرارته هذه المرة دفعته إلى الانسياق وراء رؤوس المتطرفين الأوروبيين نحو التمرد وقلب نظام الحكم في باريس بعد أن هيأ الجو لذلك بحادث الاعتداء على ساقية سيدي يوسف مستغلا ما أثاره من ردود فعل خارجية ظهرت على الأخص في قضية الوساطة الأنجلو سكسونية في إثارة الحمية العسكرية الفرنسية ولم تجد الرجعية العسكرية الفرنسية في صفوفها دماغيا سياسيا ترشحه لقيادة

[1]- شبوب محمد، المرجع السابق،ص: 39.

[2]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، المرجع السابق، ص: 183.

[3]- عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس أم المعارك 269 أفريل 1958، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص: 82.

[4]- باتريك أفينو وجون بلانشايس، المصدر السابق، ص: 63.

[5]- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 271.

[6]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص ص: 39-40.

الانقلاب فأعلنت الجنرال ديغول وطالب به قائدا،[1] رغم معرفة جميع السياسيين الفرنسيين بحقيقة تفكير ونوايا الجنرال ديغول في تغيير السياسة الفرنسية تغييرا جذريا وإعادة هيكلة مؤسسات الحكم الفرنسي على نمط جديد بمعنى ببساطة انتهاء الجمهورية الرابعة وقيام جمهورية خامسة إلا أنهم لم يجدوا حلا إلا اللجوء إليه لإنقاذ البلاد من حرب أهلية وشيكة والخوف من أن تكون فرنسا دولة شبيهة بدول أمريكا اللاتينية تنام وتصحو على الانقلابات العسكرية،[2] ولكن بالرغم من هذا كانوا يحلمون من حكمها للجزائر أنه سيضع دستورا جديدا لفرنسا ويخطط لسياسة جديدة تكون القضية الجزائرية من أهم جوانبها.[3]

ويبدو أن أسباب هذا الانقلاب اختلفت كاختلاف القائمين به فالمستوطنون كانوا يرمون إلى الإتيان بحكومة قوية تسخر إمكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة وكان بعض ضباط الجيش مرتبطا ارتباطات أسرية بالمستوطنين أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافع متباينة فظن بعضهم أن عودة ديغول إلى الحكم تعني القضاء على تيار الشيوعية الصاعد في فرنسا.[4]

وهنا أرغم روني كوتي إلى استنجاد بالجنرال ديغول لينقذ فرنسا من السقوط ويحمي الجمهورية الجديدة قائلا: "أمام الخطر الذي يهدد الوطن والجمهورية فإنني قررت أن أتوجه نحو أمجد الفرنسيون الذين كان قائدنا في أحلك الساعات من تاريخنا من أجل استعادة حريتنا والذي يتجسد حوله الإجماع الوطني الرافض للدكتاتورية ليثبت الجمهورية الجديدة" [5] فكانت المعضلة والانعكاسات السلبية على نظم الجمهورية الرامية التي أصيبت من جرائها بالشلل والتي كادت أن تدخل فرنسا في دوامة حرب أهلية وخيمة العواقب،[6] السبب الوحيد والمباشر في عودة الجنرال ديغول إلى الحكم عقب انقلاب 1958 وزيارته إلى الجزائر في جوان 1958.[7]

فصاح سوستال في الحشد الصاخب لتسمع باريس ويسمع العالم أننا أصبحنا اليوم عشرة ملايين الفرنسيين المتكتلين حول فرنسا لن تقوى على تفريقنا بعد اليوم لا باريس ولا جبهة التحرير الوطني الجزائرية،[8] لكن الجزائريين

---

[1]- عبد الله شريط ومحمد الميلي ، الجزائر في مراءة التاريخ، ط1، مكتبة البحث، قسنطينة، (د.س)، ص: 232.

[2]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المصدر السابق، ج2، ص: 136.

[3]- أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، تح: عبد العزيز السيد أحمد، ط1، المؤسسة العربية، بيروت، 2005، ص ص: 50-51.

[4]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص:97.

[5]- جمال قندل، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د.ط)، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994، ص: 281.

[6]- محمد عباس، ديغول والجزائر أحداث- قضايا- شهادات، المرجع السابق، ص: 213.

[7]- عمر سعد الله، القانون الدولي والاحتلال الفرنسي للجزائر، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 374.

[8]- محمد صالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، ط2، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 55.

كانوا ضد فكرة عودته إلى الحكم ورفضوه حاكما في الجزائر ولم يعرفوا مصيرهم مع مجيئه، يدخلون معه في سلام أو مواجهة مباشرة.[1]

وعند مجيئه وتزعمه للسلطة حدث تغير محسوس لأن الفرنسيين في معظمهم قد أملوا في حل سريع للقضية الجزائرية، وهذا في اتجاه الجزائر الفرنسية كما كان من قبل،[2]وإن هذا الانقلاب وعودته أحيا من جديد التناقضات الداخلية للسياسة الفرنسية وبقي أنصار الجنرال ماسو وأنصار الوزير بيولسيلان على مواصلة الحرب وتكثيفها وأن شعار الجزائر فرنسية يسيطر ويطبع كل الخصومات أخرى في التعبير عن إرادتهم في سحق الثوار حيث أن الأحداث التي شهدها شهر ماي تبين بوضوح بأن الحرب الاستعمارية توجد في مأزق تام ولا تفكر الحكومة الفرنسية الحالية كما فعلت سابقاتها إلا في الحرب الشاملة كمنقذ وحيد لفرنسا،[3]حيث سعا جاهدا إلى رسم معالم استراتيجية شاملة متكاملة من أجل أن يكون وفيا لمن وضعوا فيه الثقة ونادوا به رئيسا للجمهورية الخامسة وليحقق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين في الجزائر والمتمثل في القضاء على الثورة وعلى دعائمها،[4] ووعد بتغيير الدستور الذي تولدت عنه الجمهورية الخامسة التي أضحى على رأسها ووعدني بنفس الوقت بالقضاء على الثورة الجزائرية بكل الوسائل وكان مجيئه في الحقيقة إنقاذ لبلاده من الهوان والسقوط ورأى الجيش الفرنسي أنه يخدم أغراضه فعدل عن التمرد وساند النظام الجديد.[5]

وكذلك كان مجيئه إلى السلطة يشكل بالطبع منعرجا حاسما بالنسبة للفرنسيين وجبهة التحرير الوطني سواء بسواء فكونه أتى إلى الحكم بشرعية دستورية كافية وليس كدكتاتور عسكري مكنه من وقف إطلاق النار بدون أن يكلف ذلك عناء حرب أهلية في فرنسا.[6]

وكان أيضا توجه فرنسا في التعامل معه قد ترجع تطبيق استراتيجية شاملة تهدف إلى استبدال النظام الاستعماري القديم بنظام استعماري جديد لمنع الجزائر من استعادة مكانتها الطبيعية في الوطن العربي والعالم الإسلامي،[7]

---

[1]- رشيد أوعيسى، كراسات هار تموتالسنهانص- حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص: 81.

[2]- ميشلفورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1959-1962، تق: بيار مسمير، تر: مختار عالم، ط خ، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص: 268.

[3]- علي تابليت، إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الولاية السابعة 1959، ط خ، دار تالة، الجزائر، 2014، ص ص: 25-27.

[4]- عمر بوضربة، الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، مجلة دراسات تاريخية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث، ع06، فيفري 2018، ص: 116.

[5]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، المرجع السابق، ص 183.

[6]- شيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 281.

[7]- عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1998، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 19.

وسعى بهذا جاهدا إلى محاصرة ثورتها وعزلها دبلوماسيا وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت مضى.[1]

ثانيا: سياسة الجنرال ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية.

جاء الوزير الداخلية فرانسو ميتران إلى الحكم محمولا بانتصار اليسار لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة، والمعروف أن الجمهورية الخامسة ومؤسساتها كانت من صنع ديغول، وأن الجنرال ديغول تسلم الحكم بفعل حركة 13 ماي 1958 في ظرف كانت فيه سمعة فرنسا متدنية بسبب حرب الجزائر من جهة وبفعل التبعية الشبه عمياء لأمريكا من جهة ثانية، وبفعل الاقتصاد الفرنسي من جهة ثالثة، وقد حاول ديغول أن يضع حلا لكل ذلك.[2]

حيث شهد عام 1958 كما هو معروف سقوط الجمهورية الرابعة ووصول الجنرال ديغول إلى السلطة كما ذكرنا، وكان حكمه بداية عهد جديد للجمهورية الفرنسية الخامسة لكن الموقف لم يتغير اتجاه شعار الجزائر الفرنسية وستبقى كذلك مهما تغيرت الحكومات والجمهوريات.[3]

والملفت للانتباه بالرغم من اقتناع ديغول بتصوره الخاص في معالجة القضية الجزائرية كما كان يخطط إلا أنه لم يحاول منذ توليه السلطة أن يجسد هذا التصور في الميدان لأنه كان محاصرا من قبل غلاة العسكريين والمعمرين في آن واحد مما أدى بالرضوخ لمطالبهم وانتهج استراتيجية هدفها القضاء على الثورة،[4]وكانت عودته وترشيحه من قبل العسكريين لا تدعوا إلى التفاؤل في احتمال حل الازمة سلميا فالمبادرات الأولى التي اتخذها توحي كونه من أنصار الجزائر الفرنسية وهو ما تؤكده الإجراءات التي قام بها في التعامل مع الأزمة سواء على المستوى السياسي أو المستوى العسكري وحتى الاقتصادي، والتي تبين من جهة أخرى بكونه خصما ليس سهلا ولا هينا في فرنسا وفي أوروبا بوجه عام ولدى حلفاء فرنسا بوجه خاص سوف يشكل عائقا كبيرا أمام القضية على الساحة الدولية.[5]

فقد عرف الشعب الجزائري أثناء عهده واحدة من أقسى وأشرس مراحل الكفاح، حيث جندت فرنسا كل ترسانتها العسكرية والبشرية والاقتصادية إضافة إلى ذلك تسخير الإمكانيات الضخمة للحلف الأطلسي.[6]

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة عام 1958-1960، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ط خ، دار هومة، الجزائر، (د.س)، ص ص: 98-99.

[2]- محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص: 235.

[3]- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص: 106.

[4]- لحسن بومالي، إستراتيجية ديغول في خنق الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد30، الجزائر، 1988، ص: 06.

[5]- جمال قندل، دراسات في المقاومة والاستعمار، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، (د.س)، ص: 152.

[6]- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، المرجع السابق، ص: 164.

بالرغم من أن ديغول أراد القضاء على الثورة الجزائرية ومحاصرتها والتضييق عليها،لكن ليس بطريقة وحشية ومباشرة بل بطريقة منظمة وخطة استراتيجية هدفها هو إبعاد الجزائريين عن الثورة عن طريق مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الظاهرية، أما هدفه الوحيد هو باطني تمثل في الأسلوب العسكري ليساعده على سحق الثورة ورجالها، فقد ألقى خطابا في 04 جوان 1958 بمدينة الجزائر في أول زيارة له إلى الجزائر منذ تنصيبه رئيسا للحكومة الفرنسية يوم 01 جوان 1958 طالبا من أعضاء جبهة التحرير الوطني بالتخلي عن الثورة مقابل قيامه بالإصلاحات التي تخدمهم ومن بينها:[1]

1-في الميدان السياسي:

سعى ديغول إلى خلق قوة ثالثة يتم التعامل معها، مستعدا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني إلا في المسائل العسكرية وشروط وقف القتال دون أي اتفاق سياسي وفي هذا الصدد يقول: "لكي تكون جدية الانتخابات ملحوظة على نطاق واسع دعت مسبقا مخبري العالم أجمع لكي يشهدوا هذه العملية"[2]وكان أول إجراء قام به هو إصدار مرسوم في 03 جويلية 1958 ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين الأهالي والمستوطنين الأوروبيين وإعطاء حق الانتخابات للنساء المسلمات،[3]ودعا أيضا الشعب الجزائري إلى استفتاء حول الدستور الفرنسي الخاص بالجمهورية الخامسة بهدف إبقاء الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فقامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الاقتراع الذي بدأ صباح 26 سبتمبر 1958 لإجبارهم على التصويت بنعم، وكانت النتائج طبعا لصالح فرنسا والتي أراد من خلالها أن يقول للرأي العام بأنه يوجد قمع في الجزائر وما الثوار سوى عصابة من الإرهابيين الخارجين عن القانون،[4] لهذا قررت فرنسا إجراء هذه الانتخابات والاستفتاء بنعم لديغول محاولة بذلك أن تخدع الشعب الجزائري لتظهره أمام العالم بمظهر الراضي عن سياسة ديغول بإعطائه ثقته وبتصويته بنعم ليقتنع الرأي العام على زعمه أن الشعب الجزائري ضد أبنائه المجاهدين وأن جبهة التحرير لا تمثله حقيقة.[5]

إضافة إلى هذا قام بعرض ما يسمى بسلم الشجعان على الجزائريين.

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص: 97.

[2]- سعدوني بشير، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع03، مج02، جانفي 2014، ص: 310.

[3]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص :367.

[4]- وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص :191.

[5]- مجلة أول نوفمبر، العددان 118-119، جويلية 1990، ص: 08.

سلم الشجعان: مضمونه وأهدافه.

إثر اتساع نطاق الثورة وتزايد انتصاراتها لجأ ديغول إلى مناورات سياسية كان من بينها ما سماه بسلم الشجعان الذي عبر عنه في خطاب وجهه للمجاهدين يطلب منهم إلقاء السلاح والكف عن الحرب.[1]

مضمونه: وهو مشروع عرضه ديغول في ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958 بقوله:[2] "أقول دون التواء أن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة فليأتي صلح البواسل" كيف العمل لوضع حد للمعارك؟ حيث تنظمهم أن يقاتلوا في أمكنتهم ويجدر برؤسائهم أن يتصلوا بالقيادة وفي هذه الحالة يستقبل المقاتلون ويعاملون بشرف وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية البرلمانيين البيضاء.[3]

كما يضيف قائلا: "أقول بوضوح أن أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأتي سلم الأبطال،[4] وليأتي سلم الرجل الشجاع وأني واثق أن البغضاء ستنتهي وماذا أعني حين أتحدث عن سلم الشجعان أنه يعني ببساطة على الذين قاتلوا أن يوقفوا القتال وأن يعودوا إلى بيوتهم وعائلتهم من غير مذلة ولقد قيل لي وماذا عليهم أن يفعلوا ليوقفوا القتال وإني أقول لهم أينما كانوا على عادتهم في الميدان أن يتصلوا بالقيادات من يرغب المحارب في السلام أن يستعمل العلم الأبيض من أجل السلام"[5]

ويتمثل مضمونه بصورة موجزة وهي مبادرة ديغول في مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والآخر سياسي في العاصمة الفرنسية باريس.[6]

فالدعاية الاستعمارية استطاعت في ظرف قصير أن تثبت في اذهان المواطنين الجزائريين عظمة الجنرال ديغول وقدرته على تسوية المشكل الجزائري واستعداده لتحقيق السلم في ربوع البلاد.[7]

أهدافه:

-ربح الوقت لإضعاف الروح المعنوية.

---

[1]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 316.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ج2، ص: 97.

[3]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تق: بيركوت، تر: علي الخشن مر: محمد الفاضل، (د.ط)، دار اليقظة العربية، مدونة برج بن عزوز، (د.س)، ص: 263.

[4]- وهيبة سعيدي ، المرجع السابق، ص: 191.

[5]- أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص: 62.

[6]- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 238.

[7]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ج2، ص: 129.

-السعي لإغراء المجاهدين بتحسين ظروفهم ومحاولة إبعادهم عن هدفهم المنشود الذي يحاربون من أجله وهو الاعتراف بالحرية وبالتالي سعي ديغول القضاء على الثورة الجزائرية التي أرهقت فرنسا وتسببت في أزمات عصفت بها في كل النواحي.[1]

-خلق فتنة بين قيادة الثورة في الخارج مع نظيرتها في الداخل،[2] وعليه فإن طريقة السلم التي عرضها ديغول تهدف إلى إفراغ الثورة من محتواها من خلال دعوة الشعب والثوار إلى الازدهار والرفاهية والسلم والفرنسة.[3]

وكذلك كان يدرس الدمج الذي رفضته الصفوة المسلمة،[4] إضافة إلى هذا عمد ديغول إلى محاولة كسر جبهة طنجة المغاربية وذلك بتقديم تنازلات لتونس والمغرب من أجل الضغط على جبهة التحرير الوطني للوصول إلى حل سلمي والرضوخ للشروط الفرنسية،[5] وذلك من أجل سيطرته الإستراتيجية والإيديولوجية على شمال إفريقيا وطلبه للسوفييت التوقف عن مساعدة مصر وجبهة التحرير الوطني وكان يناور بالقرب من المغرب وتونس لكي تبتعد هاتين الأخيرتين عن الجبهة ووعدهم بتعاون مثمر من شأنه أن يجعل منهم بلدانا متقدمة.[6]

إن كان سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول يهدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية فإن مسألة تقسيم الصحراء من أخطر المشاكل لأنه أراد تقسيم الجزائر كما يريد من خلال اتخاذه قرار لفصل الصحراء عنها واستغلال لثرواتها كما يشاء.

تعد الصحراء محورا هاما من محاور الاستراتيجية الفرنسية، كما لعبت دورا كبيرا في تمديد حرب الجزائر وتغذية وقودها، فقد ركز الإعلام الفرنسي على الصحراء وخاصة منذ العام الثالث من حرب الجزائر ركز عليها في المرحلة الأولى للرد على الذين كانوا يستحملون الحجة الاقتصادية للمطالبة بإنهاء الحرب الأولى، كما تعد كذلك من أبرز القضايا التي حاول الاستعمار الفرنسي اتخاذها كورقة للضغط على جبهة التحرير الوطني وفي ذات الوقت الخروج بأقل خسائر ممكنة في حال نجاح الجزائريين في فرض أمر الواقع وتحقيق الاستقلال.[7]

---

[1]- حمزة شعانبية، منظمة الجيش السري O.A.S وموقفها من الثورة الجزائرية 1961-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص: 31.

[2]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص: 141.

[3]-M'hamedyoucefi, les otages de la liberté quelques aspects des dessous de la guerre d'algeérie ,ed algérie,1993, p39.

[4]- شال روبير اجيرون، المصدر السابق، ص: 174.

[5]- عمر بوضربة، الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، المرجع السابق، ص: 119.

[6]- محمد توفيق إسكندر، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2016، ص: 165.

[7]- صباح نوري-هادي العبيدي، مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق مقاربة تاريخية، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع5، جوان 2017، ص: 278.

ولهذا كانت حلقة من حلقات الصراع الذي خاضه الشعب الجزائري من خلال ثورته بشتى الوسائل ضد قوة استعمارية شعرت باقتراب أجلها فراهنت فرنسا على الدسائس والمناورات للاحتفاظ بالصحراء الجزائرية لأنها مكنتها من موقع استراتيجي داخل القارة الإفريقية من جهة وتأكدها من ما تزخر به المنطقة من ثروات بترولية ومعدنية من شأنها دعم الصناعة الفرنسية بصفة خاصة.[1]

وزادت الصحراء الجزائرية أهمية في استراتيجية خاصة بعد تتابع الاكتشاف للمناجم البترولية والتي بدأت تعطي نتائجها العملية المربحة بداية من اكتشاف الغاز الطبيعي عام 1954 في جبل مرغة قرب عين صالح واكتشاف البترول سنة 1956،[2]حيث كان وصول ديغول إلى السلطة الفرنسية وإصراره كرجل حرب ومقاومة وداعية استعمار كبير وصاحب مشاريع أثبتت ناجعتها من خلال مخططاته وأراد أن يفرض ورقة فصل الصحراء عن باقي الوطن،[3] من خلال هذا المسعى جعل ديغول ينظر إلى قصة فصل الصحراء عن الجزائر وربطها بفرنسا من قبل أن تفلت منه وذلك بروابط وثيقة.[4]

والواقع أنه تم تمهيد لهذه الفكرة على عدة مراحل، وقد تبلورت عبر ما عرف باسم المنظمة المشتركة "المناطق الصحراوية" وقد أصبحت هذه تابعة لوزير خاص بها منذ عام 1957 وبذلك أصبح شمال الجزائر تابعا لوزير مقيم في مدينة الجزائر، بينما تتبع الصحراء وزيرا يقيم في باريس، بحيث صدر مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر 1957 يحدد هذا الوضع لأن فرنسا علقت آمالا كبيرة على الصحراء، أن تحل المشكلة الاقتصادية بفضل ما تزخر به من ثروات، كذلك أن الصحراء عبارة عن منطقة غير أهلة بالسكان فلا ينطبق عليها تقرير المصير.[5]

حيث قال رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ميشال دوبري[6]، وإن كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها من قوى تقصد

---

[1]- بلجة عبد القادر، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية واستراتيجية الثورة لإفشالها، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، مج6، جوان 2015، ص: 01.

[2]- محمد الامين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، ط4، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 247.

[3]- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادق بوحوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص: 15.

[4]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص: 03.

[5]- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص ص: 28-29.

[6]- **ميشال دوبري**: ولد في 15 جانفي 1912 بباريس، انضم تحت الجمهورية الرابعة لأول مرة إلى الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة ثم الحزب الاشتراكي للمقاومة ثم الحزب الاشتراكي الراديكالي، أسس في سنة 1957 صحيفة "لوكروييه دي انجر" وهي صحيفة تدافع بعنف عن الجزائر الفرنسية ساهم بنشاط كبير في عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في 1958، عينه ديغول رئيسا للوزراء في سنة 1959 وظل في هذ المنصب حتى التصديق على اتفاقيات إيفيان من خلال الاستفتاء المتروبولي لمنه بقي مخلصا للجنرال ديغول توفي سنة 1996. أنظر:

Francoismalye et benjminstora, francoismitterrand et la guerre d'algérie, op cit, p113.

البترول والغاز،[1] وجاءت فرنسا بمناورة جديدة مفادها أن الصحراء بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة، محاولة بذلك تدويل القضية الجزائرية، كما اعتبرت أن الاحتفاظ بالصحراء سوف يعزز مركز فرنسا في القضاء على الحركات التحريرية في إفريقيا،[2] وعندما زار ديغول تقرت في ديسمبر 1958 قال: "يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة المستقبل بين عالمين: عالم البحر الأبيض المتوسط، وعالم إفريقيا السوداء عالم الأطلنطي وعالم النيل والنيجر الأحمر ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر ليفهم الذين انضموا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة"[3] وفي هذا الشأن عرفت فكرة فصل الصحراء تطورا هاما خاصة بعد اعتلاءه سدة الحكم وكانت هذه الفكرة جزءا من استراتيجيته الإجمالية الهادفة إلى إجهاض الثورة والنهوض بالاقتصاد الفرنسي.[4]

2-الجانب العسكري:

تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الثورة حين قام المستعمر الفرنسي بعمليات عسكرية ضخمة ضد جيش التحرير بعد أن أسندت مهمة قيادة الجيش الفرنسي للجنرال موريس شال[5] خلفا للجنرال صالان بدأ شال في تطبيق حرب جديدة سميت باسمه تضمنت غلق الحدود بالأسلاك الشائكة وإبادة جيش التحرير، وقبل وصوله إلى الجزائر درس خطة جديدة مع ديغول، حيث يقول ديغول في هذا الصدد: "قبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست خطته ووافقت عليها"[6] وبذلك دخلت الثورة منعرجا خطيرا وحاسما اعتبره العديد من المؤرخين أن الفترة الديغولية من أخطر المراحل،[7] حيث عرفت الجزائر في ظل مخطط شال اسود أيامها، حيث

---

[1]- بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص: 03.

[2]- صباح نوري- هادي العبيدي، المرجع السابق، ص: 283.

[3]- بلجة عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 04.

[4]- لخميس فريج، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، (د.ط)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 222.

[5]- **موريس شال**: ولد في شمال فرنسا في 05 سبتمبر 1905لتحق بمدرسة سان سيرو وتخرج منها برتبة ضابط ملازم أول سنة 1925 ثم التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج طيارا ثم التحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي ما بين 1937-1939 بعدها التحق بالمقاومة سنة 1943 حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة ثم نائب قيادة الأركان الجوية 1946 ثم أصبح قائدا لسلاح الجو بالمغرب الأقصى، وفي سنة 1958 عينه ديغول قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر ليحل محل راؤول سالان. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص: 206-207.

[6]- شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، مرا: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971، ص: 73.

[7]- بلعربي عمر، أساليب ومخططات شال ديغولية العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خط شال وموريس نموذجا، مجلة كلية التربية الإنسانية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 40، 2018، ص: 47.

اتسعت الحملات التمشيطة واشتدت المعارك الطاحنة، جندت فيها عسكريين متعددي الاختصاصات ونشرتها عبر كامل التراب الجزائري،[1] أما عن استراتيجية تنفيذ المخطط فقط تضمنت ما يلي:

-تعزيز سياسة التطويق الحدودي عن طريق استحداث خط موازي لخط موريس عرف باسمه خط شال.

-مضاعفة إنشاء المناطق المحرمة على طول الحدود الشرقية والغربية لتوسيع دائرة المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الاحتلال.

-يضاف إلى ذلك توسيع نطاق المحتشدات بهدف عزل وحدات جيش التحرير الوطني.[2]

المحافظة على مراكز التوسيع وتطويرها وتصغير حجمها.

تقسيم البلاد إلى 75 قطاع عسكري حتى تسهل عملية المراقبة في الليل والنهار، وحتى تتم ملاحظة كتائب جيش التحرير الوطني باستمرار وبكل الوسائل الممكنة.

-استغلال عامل الزمن (الليل) لمنع جيش التحرير من إعادة تنظيم صفوفه.

إنشاء وحدات كومندوس تتحرك بنفس الكيفية التي تتحرك بها وحدات الجيش.[3]

أ-العمليات العسكرية:

باشر الجيش الفرنسي في سنة 1959 مواجهة كمائن وحدات جيش التحرير وذلك بالقيام بعمليات واسعة وبوسائل ضخمة وفرها له ديغول وكانت تتمثل في التمشيط الدقيق للجبال وتتبع المتمردين، حيث شرع الجنرال شال بإطلاق عدة عمليات عسكرية ضخمة كان أولها في المنطقة الغربية بالولاية الخامسة.[4]

عملية التاج: في فيفري 1959 بالولاية الخامسة في محيط مدينة سعيدة إذ سميت هذه العملية بالتاج الثانية استهدفت منطقة الظهرة إضافة إلى فرندة إلى غاية الونشريس،[5] حيث قامت وحدات الجيش الفرنسي بدفع كتائب جيش التحرير نحو المناطق المكشوفة مكبدة إياها خسائر فادحة، وتعتبر هذه العملية أشد خطر على جيش التحرير،[6] لأنها قامت بحشد قوات ضخمة مجهزة بكل أنواع الأسلحة من مدافع وبنادق، وهناك بدأ في تنفيذ خطته حيث زحف إلى مختلف المناطق ليصل إلى منطقة الشمال القسنطيني في أواخر صيف 1959.[7]

---

[1]- الهادي دودار، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المصدر السابق، ص: 130.

[2]- أحمد مسعود سيد علي، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959-1962، جامعة مسيلة، الجزائر، ص: 135.

[3]- مسعود عثماني ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ط خ، دار الهدى، الجزائر، (د.س)، ص: 456.

[4]- محفوظ قداش، تحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 210.

[5]- أحمد زديرة، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، مجلة أول نوفمبر، ع 175، 2011، ص: 45.

[6]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 210.

[7]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص: 43.

عملية الحزام: في المنطقة الرابعة امتدت هذه العملية من مارس 1959 إلى غاية جوان 1959 من نفس السنة.[1] بقيادة الجنرال ماسو قائد القوات الفرنسية في الجزائر،[2] وقعت في جبال الونشريس والأطلس البليدي والظهرة وجزء من الولاية السادسة وكان لها أثر سلبي على نشاط جيش التحرير حيث كلفته خسائر والعديد من القتلى والجرحى.[3]

عملية جوميل: من أضخم العمليات التي شنها الجيش الفرنسي ضد الثورة في منطقة القبائل امتدت من 22 جويلية 1959 إلى مارس 1960،[4] جند فيها مئات من الطائرات المختلفة الأشكال والأحجام وعشرات البواخر الحربية والدبابات،[5] وقبل أن يشرع الجنرال شال في هذه العملية العسكرية مهد لها بشن عملية الشرارة على جبال الحضنة وحوضها الغربي التابع للولاية الأولى كتمويه للثوار والمجاهدين بالولاية الثالثة،[6]استهدفت هذه العملية مساحة ساحل من دلس ومن الجنوب الغربي من البويرة إلى سطيف.[7]

عملية الأحجار الكريمة: آخر عملية قام بها الجنرال شال بعد أن أصاب الشلل عملية المنظار توجه الجنرال شال إلى الثالثة بقواته لتنفيذ عملية أخرى من عمليات مخطط شال العسكري الذي أطلق عليها اسم الأحجار الكريمة بدأت في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من سنة 1959،[8]ونظرا لشاسعة مساحته قام الجنرال بتقسيم العملية إلى ثلاث عمليات رئيسية، الفيروز انطلقت هذه العملية في 02 نوفمبر إلى غاية سبتمبر 1960 والزمرد والزبرجد.[9]

ب-غلق الحدود الشرقية:

خط شال: أدرك الجنرال شال الأهمية الإستراتيجية للحدود وأنها القاعدة الخلفية لتموين جيش التحرير بالأسلحة والذخيرة فأمر بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية والتونسية في أواخر عام 1958 أطلق عليه وقد انتهى بناؤه في سبتمبر 1958 ليدعم الخط الأول موريس وبني بنفس تقنيات الخط الأول وأخذ مساره بالتوازي

[1]- عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص:11.

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 236.

[3]- أحمد دزيرة، المرجع السابق، ص :47.

[4]- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 670.

[5]- أحمد دزيرة، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص: 48.

[6]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 209.

[7]- عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 28.

[8]-Téguia Mohamed, lagérie en guerre, OPU,ed: Algere, 1990, p 306.

[9]- عبد الحميد ديلوح، تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص: 57.

معه أيضا من الشمال إلى الجنوب وامتد هذا الخط بالتوازي على بعد 70كلم مع خط موريس من الجهتين الشرقية والغربية من البلاد وبقوة كهربائية تفوق 30.000فولت والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى،[1]وفي هذا الصدد يقول الجنرال ديغول عن ماهية الخطوط بقوله: وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس والمغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومعطيات بمعوقات من الألغام والشريط الشائك وبفضل هذه الإجراءات لتتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول إلى الجزائر،[2] ويقول لخضر بورقعة في كتابه شاهد على اغتيال الثورة أن مشروع شال الذي دام شهورا عديدة كان هدف منه أن يكون بمثابة كماشة تقبض على عنق الثورة وتمنع عناصر الإمداد والتزويد بالعتاد والذخيرة،[3] ولا يخفى أن خط شال كان أكثر جهنمية وخطورة من خط موريس وأشد خنقا للثورة وقد تركب هذا الخط من شبكات شائكة مكهربة أمتار أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعيد مباشرة حيث تمتد الخنادق المحصنة بالإسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي متر، كما أقامت الإدارة الاستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق وذلك بتوفير الأمن والسلامة على الحراس،[4]حيث قامت السلطات الفرنسية بزرع الألغام متنوعة الأشكال والأوزان.

حقل الألغام خمسون مترا يتجسد دوره في تحديد لمراكز العدو الغربية الأماكن المراد الهجوم عليها، وفي نفس الوقت تضيء المكان وتكشف المجاهدين وهناك عدة أنواع للألغام:

أ-الألغام المضادة للأفراد: لعل هذا النوع من الألغام هو الاخطر على الإطلاق وهو المشكلة الأساسية شكلها دائري، أما وزنها فيتراوح بين الخمسين إلى مائة غرام وتنفجر بمجرد أن يدوس عليها الإنسان.

ب-الألغام الوثابة المتفجرة: وهي تعتبر أخطر أيضا كونها سريعة الانفجار وهي أيضا من طراز (modèle 1951) ومعروفة باسم (AP BDM51) وهي مرتبطة بخيوط غير مرئية.

ج-الألغام الأمريكية: تتميز بحجمها الصغير جدا أي حوالي 70 ميلمتر ويبلغ طولها ما بين خمسين وستين ميليمتر وتأخذ شكل فقاعة.

---

[1]- عمر بلعربي ، المرجع السابق، ص:48.

[2]- علي بوترعة ، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر واقع الجريمة وتحدي الثورة 1959-1962 حقول الألغام نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، حزيران 2019، ص: 118.

[3]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص: 16-17.

[4]- عمر بلعربي ، المرجع السابق، ص: 48.

د-الألغام المضيئة: وقد زرعت متأخرة لتدعيم الألغام السابقة الذكر وذلك قبل أن يقع التنصيب الكهربائي المكثف والأجهزة مضيئة على طول الخط الحدودي تشتغل بمجرد قطع الأسلاك من طرف أفراد جيش التحرير الوطني.[1]

لتشديد الرقابة للخط المكهرب جندت فرنسا أكثر من 80000 جندي من قلائع الوحدات الخاصة مجهزين بأحدث المعدات العسكرية ومنهم أربعة أنواع:

1-ذوي القبعات السوداء "المضلين".

2- ذوي القبعات الحمراء "الكلون"

3-ذوي القبعات الخضراء "للضيف الاجنبي".

4-الكومندوس، الخيالة، المشاة.[2]

أهداف المشروع:

أ-الأهداف العسكرية:

-العمل على إبادة جيش التحرير واحتلال المناطق التي يتمركزون بها.[3]

-عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب والتضييق عليه في مساحات محدودة لتسهيل عملية اختناقه.[4]

-غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة وإقامة المناطق المحرمة وزرع الألغام وإنشاء المراكز العسكرية.[5]

-توقيف قوافل السلاح ومنع المجاهدين من الدخول أو الخروج بهدف خنق الثورة.

ب-الأهداف السياسية:

عرفت السياسة الخارجية لجبهة التحرير تأثيرا قويا على الرأي العام العالمي هذا مقارنة مع الحكومة الفرنسية التي كانت ضعيفة من الناحية السياسية خصوصا وأن مشروع إنجاز الخطين كان محل زيارة العديد من الشخصيات السياسية والتي كان بصحبتها عدد كبير من الصحفيين، وتجسيد دورهم في نقل الوضع المزري الذي كانوا يعيشونه

[1]- علي بورقعة ، المرجع السابق، ص ص: 113-116.

[2]- الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص: 185-187.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص: 413.

[4]- مسعود عثماني ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص: 456.

[5]- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، المرجع السابق، ص: 179.

وبهذا عمدت إلى تشديد الرقابة عن طريق احتكار وسائل الاتصال والدعاية حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي.[1]

ج-الأهداف الاقتصادية:

إن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية جزء لا يتجزأ من المد الثوري حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت بـ 730 عملية ضد القطارات و 227 عملية ضد المحطات ولقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي 5 ملايير فرنك سنة 1957 بينما وصل سنة 1958 إلى 9.5 مليار.

د-العنف ضد الثورة:

جسدت السلطة الفرنسية كل أنواع العنف بمختلف الجوانب كالحرب ضد رجال المقاومة في جيش التحرير وخرب القرى بالمدافع والاعتقالات وتجميع الأهالي،[2]وفي سبيل تحقيق ذلك جسد ديغول كل طاقات فرنسا من إمكانيات بشرية وعسكرية،[3] وقام بإعدام عدد كبير من المناضلين المشكوك فيهم بعد تعذيبهم واعتقال المسلمين والفدائيين الذين كانوا يشكلون القاعدة الخلفية للعمل المسلح،[4] وبدأ ظهور المحتشدات بشكل واسع في منتصف 1958 باشروا بتهجير السكان من القرى والمداشر في المناطق الريفية ويقيمون بمجمعهم في محتشدات تحرسها قوات عسكرية وتمنعهم من الاتصال مع قوات جيش التحرير بغرض فصل الشعب عن الثورة وتشير بعض الإحصائيات أن عدد المحتشدات قد بلغ 1500 محتشد سنة 1958 احتوت 750 ألف شخص وقد ارتفع عددهم إلى واحد مليون سنة 1959 ومليون ونصف بداية عام 1960 وتضاعف عددهم فأصبح ثلاثة ملايين عند نهاية الثورة.[5]

أما التقارير الفرنسية تذكر أن العدد الإجمالي للمحتشدات التي تم إنشاؤها في أول جانفي 1961 هم حوالي 2179 محتشد فيهم حوالي 1786000 من السكان،[6]إضافة إلى ذلك قامت السلطات العسكرية بالتوسيع في

---

[1]- عمر بلعربي ، المرجع السابق، ص:124.

[2]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للمصرية اللبنانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص: 220.

[3]- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص: 210-211.

[4]- نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، تر: محمد المعرابي، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2013، ص: 77.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص: 392.

[6]- لخضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، (د.ط)، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية بالجزائر، (د.س)، ص: 204.

المعتقلات، من أهم المعتقلات التي تم بناؤها خلال سنة 1958 "معتقل الدويرة" يقع في متيجة كان يودع فيه الذين خرجوا من السجن والتحقوا بالثورة وأغلب نازليه من ذوي الفكر والطبقة المثقفة.

معتقل لودي يوجد غرب مدينة المدية أعدته السلطات الفرنسية سنة 1958 للشيوعيين بصفة خاصة والطلبة والنقابيين الجزائريين وبعض الشخصيات السياسية الإصلاحية.

معتقل كامورا يعرف بمعتقل الموت يبعد حوالي 03 كيلومترات من مدية البخاري كان يضم حوالي 2800 معتقل،[1] وقد كان يسود داخل هذه المعسكرات كل أنواع التعذيب والبؤس.

فبعد فشل سياسة المراقبة المتشددة لجأت إلى إتباع سياسة التعذيب وكانوا يتفننون في ممارسة التعذيب بشتى أنواعه وهذا ما يذكره جان بول سارتر في كتابه "عارنا في الجزائر" يقول يمسكون بالسجناء ويدفعونهم بكل عنف وقسوة...،[2] أما عن وسائل التعذيب فكانت كثيرة ومتنوعة منها التكبيل بسلاسل حديدية من الرجلين واليدين بخلاف إضافة إلى التعذيب، الحرق وذلك باستعمال شواظ قارورة غاز الخاص بالتلحيم ويستعمل حتى الموت حتى يفصل اللحم عن العظم.[3]

مشروع قسنطينة:

سار ديغول على نهج الحكومات السابقة في مضاعفة الجهود ووضع مشروعات ذات الصبغة الاقتصادية حفاظا على بقاء الجزائر فرنسية،[4] فبعد الاستفتاء زار ديغول الجزائر وفي أكتوبر 1958 ألقى خطابه السياسي في مدينة قسنطينة ليحدد وجهة نظره بالنسبة لمستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية وقد بدأ خطابه بأن الجزائر وفرنسا يسعون إلى اتخاذ إجراءات بقصد إحداث تغييرات جذرية للجزائر في الميدان الاقتصادي،[5] وتجسيد ذلك في مشروع قسنطينة[6] 3اكتوبر 1958، الذي يعتبر من أهم الأساليب التي حاول من خلالها الجنرال ديغول القضاء على الثورة وذلك بعد فشله في القضاء عليها سياسيا وعسكريا.

---

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 211.

[2]- جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، تر: عايدة وسهيل إدريس، (د.ط)، دار الآداب، بيروت، 1958، ص: 48.

[3]- رضوان شافو، شهادات حية لمظاهر وأساليب التعذيب بمنطقة ورقلة خلال الثورة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع03، ص: 14.

[4]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص: 205.

[5]- محمود عبد المنعم المقتضي، الجزائر المنتصرة، كتب القومية، ص: 63.

[6]- **مشروع قسنطينة:** هو برنامج تنموي اقتصادي، أعلن عنه الجنرال ديغول من مدينة قسنطينة وهو مخطط خماسي يهدف إلى تغيير جذري للجزائر، أنظر: محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 642.

ويبدوا أن اختيار قسنطينة كمحطة لبث مشروعه لم يكن عفويا فهي مدينة داخلية يقل بها المعمرين كما أنها مركزا هاما لنشاط الحركة الوطنية ولاسيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين وأكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة،[1] كل هذه الأمور كانت في نظر ديغول أرضية لبناء مشروعه.

احتوى هذا المشروع توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين وبناء 200.000 مسكن للسكان الجزائريين خلال خمس سنوات، إضافة إلى إتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم وإنشاء 400 ألف وظيفة.[2]

فقد فتح ورشات متعددة لاحتواء الثورة وإجهاضها موليا اهتماما خاصة للمرأة الجزائرية معتبرا إياها حلقة أساسية لغرب جبهة التحرير الوطني،[3] وكان الهدف من ذلك هو إفراغ الثورة من محتواها ومحاولة استقطاب الريف.[4]

ركّز هذا المشروع على الإصلاح الريفي وذلك من خلال تحسين أوضاع الفلاحين وتعزيز الاستثمارات وتطوير الري ولكن هذا الأمر لا يمكن القيام به إلا بعد إعادة التنظيم الإداري للجزائر، حيث برمج تقسيم المناطق إلى 1485 بلدية منها 1160 بلديات جديدة إضافة إلى إنشاء تجمعات سكانية تخص أكثر من مليون ساكن كما ركّز على ضرورة الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان عن طريق الاهتمام بالتربية والتعليم ولا يخفى الغرض من ذلك والمتمثل في استعمال التعليم لسلخ الجزائريين من هويتهم وثقافتهم.[5]

أما في مجال السكن فقد حاول هذا الشروع تحسين ظروف المسلمين فقد كانت أوضاع المسلمين سيئة للغاية ولا مجال لمقارنتها بالسكنات التي كان يملكها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، حيث كانت السلطات قد بنت للمستوطنين قرى استيطانية حديثة على النمط الأوروبي، أما هذا لم يحدث للمسلمين الذين ظلوا يعيشون في أكواخ، ولهذا حاول هذا المشروع تدارك ما يمكن تداركه في مجال السكن خاصة أن هذه السياسة السكنية تلعب دورا جوهريا في تطوير الجماهير.[6]

---

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص: 270.

[2]- مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، كتب القومية، الكتاب السادس والعشرون، ص: 14.

[3]- عتيقة حرايرية، استراتيجية الإدارة الفرنسية اتجاه المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية قراءة سوسيو تاريخية، مجلة قضايا تاريخية، ع05، 2017، ص: 98.

[4]- مسعود عثماني ، من اغتال ابن بولعيد، مضاعفات وانعكاسات خطيرة أعقبت موته، المرجع السابق، ص: 42.

[5]- شفرة محمد، الإستراتيجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1954-1962، ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 10،مج 05، جوان 2017، ص: 84.

[6]- رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، المرجع السابق، ص: 338.

أما الوسائل التي ستجند من أجل إنجاح هذا المشروع فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على جهد مالي، وذلك من خلال الانضمام الفعال للجماهير للعمل الجماعي الذي تتوقف عليه ترقيتهم الاجتماعية ويتطلب ذلك استثمار عمومي وخاص يبلغ في المجموعة 2000 فرنك، حيث تنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958 إلى 500 مليار فرنك سنة 1963 ويمكن توضيح ذلك من خلال مخطط تقريبي للتمويل المالي سنة 1958.

-مساهمة الوطن الأم ب 270 مليار فرنك ليبلغ سنة 1962 إلى 1800 مليار فرنك.

-الجهد الخاص بميزانية الجزائر القروض المحلية للخزينة الجزائرية، الجماعات الجزائرية 270 مليار فرنك.

-المؤسسات النصف عمومية 100 مليار فرنك سيتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى.[1]

أهداف المشروع:

الأهداف المعلنة: كانت الأهداف المصرح بها تحويل حياة المسلمين بعمق خلال خمس سنوات (1959-1963) إضافة على توفير بنى قاعدية تربوية كما عمل على تطوير الجزائر.

-فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين.

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5%.[2]

-تساوي الأجور وجعلها كمثيلتها في فرنسا والقضاء على الفوارق بين الجزائر وفرنسا.

الأهداف الخفية:

-إخضاع الجزائر وجعلها مرتبطة بفرنسا.

-خنق الثورة التحريرية وإقامة طبقة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا.[3]

-العمل على إيجاد الجزائر جزائرية بدون جبهة التحرير الوطني وهذا بتعيين وتوظيف عملاء يمثلون الجزائر.

العراقيل والصعوبات التي واجهت المشروع:

هذا المخطط لم يلق تنفيذا على أرض الواقع وبقي معظمه مجرد أرقاما حيث لم يستفد منه الفلاحون الجزائريون بصفة كبيرة ذلك أن السلطة الاستعمارية كانت على حافة الانهيار الاقتصادي فمصادر التمويل تبقى شحيحة وكل تلك المقترحات تبقى صعبة التجسيد رغم الإجراءات والأساليب التي أقرها ديغول لاستمالة

[1]- رمضان بورعدة، المرجع السابق، ص: 339.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 194.

[3]- رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، المرجع السابق، ص: 643.

الجزائريين كذلك من الصعوبات التي واجهت هذا المشروع عدم وضوح الملكية العقارية وصعوبة تحديد الأراضي الفلاحية التي يقطنها الجزائريون كما فشلت سياسة إعادة توزيع الأراضي رغم الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لإنجاح هذا المشروع إضافة إلى حالة اللاأمن التي كانت تشهدها الجزائر وعدم تمكن السلطات الاستعمارية من التحكم في الوضع القائم.[1]

-في مجال التعليم انضم حوالي 60.000 طفل في المدارس و 25.000 شاب في مركز التوجيه والتكوين كما ارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 إلى 60 في سنة 1959، اما في مجال التشغيل شهدت هذه الفترة انطلاق العديد من الأشغال، أما في المجال الفلاحي انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف- استصلاح الأراضي...الخ.

اجتماعيا:

وكذلك أراد ديغول إصلاح المجتمع الجزائري من خلال قيامه بمجموعة من الإصلاحات ومن بينها تحسين شروط حياة الطائفة الإسلامية،[2]من خلال إنشاء 200 ألف سكن وتخصيص التعليم لثلثي من الأطفال الجزائرية الذين هم في العمر المدرسي،[3] وتوفير 400.000 فرصة عمل جديدة خلال خمس سنوات من 1959 إلى 1963 وتستوي الأجور لجعل الجزائر كمثيلتها في فرنسا الميترو بولية،[4]والقيام بالعلاجات وتوزيع المواد الغذائية،[5] وذلك لتمكينهم من نسيان معاناتهم وتحويل انشغالاتهم الخاصة بدلا من اهتماماتهم بالشؤون الوطنية.[6]

وجاء أيضا باسم الحضارة وجدد حملته الكلاسيكية لجعل المرأة الجزائرية تأخذ بأسباب الحضارة الغربية، وذلك بجلب نساء مكسيكيات من منازلهم لتخرج النساء الجزائريات إلى الشارع وإلى الساحات العامة لتنزع عنهن الحجاب،[7]وقام بإلغاء الأحوال الشخصية والإسلامية واستبدالها بالقوانين الفرنسية والتزام الجزائريين بالعمل بها،[8]

[1]- شفر محمد، المرجع السابق، ص: 88.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 110.

[3]-Djamelkharchi, colonization et politiqued'assinélation en algérie 1830-1962, edcasbah, alger, 2005, p 485.

[4]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 110.

[5]- نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، (د.س)، ص: 76.

[6]- مصطفى مراردة ابن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إع وتح: مسعود فلوسي، ط2، الجزائر، 2014، ص: 183.

[7]- فرانز فانون، العالم الخامس للثورة الجزائرية، تر: دوقان قرقوط، مرا: عبد القادر بوزيدة، ط1، منشورات أنيب، الجزائر، 2004، ص: 183.

[8]- شاوس حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر قانون 1830-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 76.

وكان الهدف من كل هذا هو إبعاد الشعب عن النضال والقيام بمراقبة السكان وعلاقتهم مع الثوار، في هذا الصدد أسست شبكات استخباراتية وكانت تنقلات السكان تخضع لتراخيص.[1]

إنشاء لجان للدعاية والعمل على تحقيق وإنجاح مشروع قسنطينة من أجل تهدئة الناس وإقناعهم بتغيير الأوضاع بمنحهم فرص للتعلم والعمل والترقية.

-إفساد الشباب الجزائري بالدعوة إلى التقدم والعصرنة.

ثالثا:موقف الثورة من استراتيجية ديغول.

رغم الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة في الفترة الديغولية إلا أنها استطاعت أن تتجاوز ذلك ودخلت في مرحلة رد الفعل عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

1- رد الفعل العسكري:

رسمت الثورة استراتيجية مهمة لتجاوز الخطين اللذان كان لهما نتائج وخيمة على مختلف الأصعدة وساهمت في تأزم الوضع الداخلي وتسببت في نقص العتاد والسلاح.[2]

هذا ما جعل جيش التحرير يقوم بالهجوم على مراكز العدو الفرنسي ومحاولة إدخال الأسلحة من تونس والمغرب واخترت الحدود المكهربة،[3]والقيام بعمليات هجومية، هذا سيرغم القيادة الفرنسية العسكرية على جلب قوات إضافية من داخل الجزائر إلى المناطق الحدودية لحراسة الخطين وهذا ما سوف يخفف الضغط على فرق جيش التحرير الوطني بالداخل ويعطي لها حرية أكثر في التحرك والمناورة.[4]

إضافة إلى ذلك فإن دول الجوار كان لها معسكرات التدريب وكانت تسعى إلى تدريب الجنود على تقنيات فك الألغام وتخريب الخطين،[5] باتباع عدة وسائل كانوا يقومون بالحفر داخل الخط ورفع الأسلاك الشائكة وقاموا أيضا باستخدام المقص المطاطي وذلك من خلال قطع السلك بعازل مطاطي إضافة إلى استعمال المتفجرات لتخريب أكبر مسافة من الأسلاك، كما لجأ الثوار إلى

استخدام الدواب عن طريق إرسالها إلى مراكز العدو وذلك بغرض التمويه ومعرفة أماكن تواجد الأعداء.[6]

---

[1]- نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص ص: 76-77.

[2]- جمال قندل، المرجع السابق، ص: 122.

[3]- محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص: 237.

[4]- سعدي حمدان، عائلة وثورة من قصص أولاد سعد نوفمبر 54، (د.ط)، دار الرحلة للنشر، (د.ب.ن)، (د.س)، ص: 272.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص: 223.

[6]- حفظ الله بوبكر، إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الإستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، ع 17، 2010، ص: 202.

إضافة إلى ذلك اعتمدوا على وسلة أخرى تتمثل في البنقالور[1]، كما قامت فرقة عامة من جيش التحرير الوطني بالهجوم على خط شال بعتاد ثقيل وقطعت تلك الأسلاك وتمكنت من اجتياز خط شال ودخلت في معارك عنيفة وقتلت خمسين جنديا وحطمت الكثير من المراكز وكبدت العدو خسائر جسيمة.[2]

2-رد الفعل السياسي:

رغم التعزيزات القمعية التي قام بها ديغول لعزل الثورة إلا أنها كانت دفعا قويا لإنشاء الحكومة المؤقتة.

-تشكيل الحكومة المؤقتة:

إن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة ليست وليدة 1958 حيث تبلورت هذه الفكرة منذ سنة 1956 أي بعد تأسيس مؤتمر الصومام فقد أعتبر هذا الاخير أن تشكيل الحكومة المؤقتة يندرج ضمن المهام المنوطة بدبلوماسية جبهة التحرير الوطني التي سوف تختار الظروف الملائمة للإعلان عنها.[3]

ففي 02 سبتمبر 1958 تقدم عبد الحفيظ بوصوف[4]بتعليمة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يبرز من خلالها أهمية تشكيل حكومة مؤقتة في ظل المتغيرات الدولية وانطلاقا من توصيات مؤتمر طنجة،[5] وفي 9 سبتمبر 1958 اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ التي قامت بتشكيل الحكومة المؤقتة دون الرجوع إلى قادة الولايات ما دام قد تحصل على توصية من قبل مؤتمر القاهرة يفوضها بتشكيل الحكومة،[6]وأعلن عن تشكيلتها في 19 سبتمبر 1958،[7] وبعد الإعلان عنها تفاجأ قادة الولايات في الداخل لأنهم لم يشاوروا وبصفتهم أعضاء المجلس الوطني ويؤكد علي كافي أن تشكلها لم يتم بالطريقة القانونية إذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة،[8] وكان تشكيلها كالآتي:

---

[1]- **البنقالور**: وهو عبارة عن قطعة بلاستيكية يصل طولها من متر غلى مترين يتم حشوها بشحنات متفجرة قوية المفعول ثم يوضع تحت الأسلاك وبحث تفجيرها ثغرات تتبع وتضيف حسب قوة الإنفجار وتتيح للمجاهدين العبور. أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، المصدر السابق، ص: 320.

[2]- المجاهد، ع 50، 7سبتمبر 1959، ص: 05.

[3]- جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، المرجع السابق، ص: 155.

[4]- **عبد الحفيظ بوصوف**: ولد في سنة 1926 في ولاية ميلة انخرط في صفوف حزب الشعب بمدينة ميلة عند اندلاع الثورة الجزائرية عين نائبا للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة، أسس جهاز المخابرات الجزائرية 1957، وعين وزير الاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة ولقب بأب المخابرات الجزائرية لأنه تمكن من الحصول على أجهزة الاتصالات بهدف اتصال جيش التحرير مع الوحدات وتمكن رجاله من الحصول على أجهزة والتجسس على الاتصالات بين الوحدات الفرنسية، توفي في 31 ديسمبر 1979. أنظر: طاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص: 256-257.

[5] -Mohamed harbi, les archives de la revolutionalgériene, pos : charles robert agéroned : jeun afrique, paris, 1981, p 215.

[6] -Mohamed harbi, le fin mirage et lzréalite, op cit, p226.

[7]- احمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص: 155.

[8]- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2015، ص ص: 89-90.

-فرحات عباس: رئيسا.

- كريم بلقاسم[1]: نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.

- أحمد بن بلة: نائب رئيس.

- لخضر بن طوبال: وزير الداخلية.

- عبد الحفيظ بوصوف: وزير العلاقات والاتصالات.

- لمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.

- محمد شريف: وزير التسلح.[2]

عملت الحكومة المؤقتة على إحباط مختلف المناورات والمشاريع الديغولية حين عارضت مشروع سلم الشجعان واعتبرته محاولة جديدة لزعزعة صفوف جيش التحرير الوطني.[3]

-مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

عبرت عن مدى التلاحم بين الشعب وأعطت درسا تاريخيا في معنى الأخوة والوطنية فقاموا بتنظيم مظاهرات رغم كل الوسائل التي استعملت ضدهم وقد انتظمت هذه المظاهرات في معظم مدن الجزائر الكبرى وخاصة الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وسيدي بلعباس وشرشال والبليدة، واستمرت من 10 إلى 16 ديسمبر 1961 ولم تتوقف إلا عندما وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء إلى الشعب الجزائري لإيقافها بعد أن حققت العرض المطلوب حيث كانت بمثابة البعث الجديد للمقاومة الشعبية الجماهرية في المدن والحواضر الجزائرية.[4]

-أما فيما يخص الجانب الاقتصادي (مشروع قسنطينة 1958):

لقي هذا المشروع معارضة ورفض من قبل الشعب الجزائري وذلك بتوجيه من جبهة التحرير الوطني حيث دعت هذه الاخيرة إلى مقاطعته وأكدت أن هذا المشروع جاء ليخدم فقط الطبقة الأقلية الأوروبية حيث أن معظم الإنجازات والامتيازات كانت لفائدة الكولون وأن مختلف المشاريع جاءت لتخدم الاقتصاد الفرنسي وهذا رفضته

---

[1]- **كريم بلقاسم**: ولد في 7 سبتمبر 1922 بالقبائل انظم في بداية 1946 إلى حزب الشعب وفي سنة 1947 انضم إلى المنظمة الخاصة وهو من بين مجموعة الست التي فجرت الثورة، وكان المسؤول عن منطقة القبائل أثناء اندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954 وبعدها شارك في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 ترأس عدة مناصب أثناء الحكومة المؤقتة توفي في أكتوبر 1970 في فرانكفورت. أنظر:

Benjamin stora, le mystére de guall, op cit, p187.

[2]- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط خ، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص: 78-79.

[3]- لخضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، المرجع السابق، ص: 53.

[4]- يحي بوعزيز، ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية وموقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، العددان 73-74، سبتمبر-أكتوبر 1979، ص ص: 38-39.

جبهة التحرير وأكدت أن التنمية والتطوير الاقتصادي لا يتحقق إلا في ظل دولة مستقلة وقامت بإصدار المناشر وإقامة الجمعيات العامة لتوعية المجتمع المدني بضرورة رفض هذا المشروع.[1]

ومنه يمكن القول أن كل المشاريع التي جاء بها ديغول من مشروع سلم الشجعان ومخطط شال ومشروع قسنطينة إلا أنها لقيت الرفض من قبل الشعب الجزائري الذي راح يساند القضية الجزائرية.

[1]- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص: 663.

الفصل الثالث

إنعكاسات الثورة الجزائرية على السياسة الداخلية الفرنسية والدخول في المفاوضات (1954-1962)

أولا: فعالية الثورة الجزائرية في إضعاف سياسة فرنسا الداخلية (1954-1962).

ثانيا: إعلان الجنرال شال ديغول عن مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 وردود الفعل منه.

ثالثا: المفاوضات والاستقلال.

رغم تعرض الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال إلى أبشع أنواع التعذيب والحرمان، إلا أن الجزائريين ناضلوا حتى آخر نفس من أجل تحقيق الحرية،[1] ضد كل الوسائل التي استعملتها فرنسا ضد الثورة لم تجدها نفعا بل أن الثورة واصلت مسيرتها بتدرج وتطور منطقي،[2] فهي ليست مجرد مرحلة تاريخية جديدة اجتازها الشعب الجزائري، ولكنها نقطة حياة جديدة وجزائر جديدة،[3] فعام 1954 يعد منطلقا جديدا في مسيرة العمل السياسي والثوري وأسلوب الكفاح الوطني، فقد انطلقت حركة التحرر بشكل عام من التعددية الحزبية إلى نظام الحزب القائد التي تشكلت من خلال مختلف القوى الوطنية سواء على صعيد الفكر أو الممارسة في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي.[4]

فقد أبطلت الثورة الجزائرية جميع التكهنات الاستعمارية التي أضفي عليها غطاء من التفاؤل المزيف، وها هي الآن تستمر في نموها واتساعها بعزيمة خارقة وفي تطور متصاعد بعيد المدى، وهي في تقدمها هذا تزعزع ما بقي من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية،[5] وكل هذا بسبب الإيديولوجيات الوطنية التي ضمته إلى صدرها لأنها توطدت أثناء الكفاح المسلح من أن تجعل سائر المناضلين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ومشاريعهم الثقافية يلتفون حول هدف الاستقلال السياسي.[6]

أولا: فعالية الثورة الجزائرية في إضعاف سياسة فرنسا الداخلية (1954-1962).

تعرضت الجزائر منذ دخول فرنسا أراضيها إلى أبشع أنواع العنف والحرمان، فقد حرمت من ممتلكاتها، ودمرت أراضيها، وحرقت مساكنها وفقدت الكثير من الأرواح، واستمرت على هذا الحال سنين طويلة، بالرغم من كل المقاومات التي واجهت فرنسا حتى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 التي أدهشت فرنسا والعالم، لكن فرنسا لم تبق مصدومة بل تحركت وانتقمت شر الانتقام من الثوار والأبرياء، إلا أنها هذه المرة لم تستطع الصمود أمام الثورة بالرغم من كل ما قامت به، فالثورة تسببت في سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، وأفشلت مخططات شال العسكرية والإغرائية، وهذا بسبب صمودها ووقوف دول العالم إلى جانبها، كذلك مشاركتها في المؤتمرات، ويظهر ذلك من خلال:

---

[1] -Mohamed toumi, médesan dans les maquis guerre de libération nationale 1954-1962, éd : spéciale, s l, sd, p113.

[2] – يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص: 479.

[3] – المجاهد، العدد 15، المصدر السابق، ص: 01.

[4] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص: 87.

[5] – بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس، بيروت، 1990، ص: 40.

[6] – محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص: 41.

أ-سياسيا:

1-تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية وذلك منذ الوهلة الأولى لاندلاع ثورة نوفمبر،[1] وإن نجاح الثورة يقوم على دعامتين: عسكرية ودبلوماسية، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس تحركت الدبلوماسية لإيصال صوت الثورة وصداها للخارج، وذلك قبل ميلاد الحكومة المؤقتة من اجل شرح أهداف الثورة وجني التأييد والاعتراف الدولي حتى بلغ صوتها الكثير من المنابر والمحافل العالمية،[2]وكانت سنة 1955 سنة تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات،[3] ومن بين المؤتمرات نذكر:

-مؤتمر باندونغ:

انعقد مؤتمر باندونغ في الفترة ما بين 18_24أفريل 1955 بأندونيسيا وحضر المؤتمر حوالي 29 دولة، كما دعيت لحضوره أربع حركات تحررية (تونس، الجزائر، المغرب، قبرص) كأعضاء ملاحظين.[4]

ففي 21 أفريل 1955 قرر مؤتمر باندونغ المصادقة على القرار الآتي نظرا للحالة الغير مسبوقة في بلاد الشمال الإفريقي والتي نتيجة عدم الاعتراف لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم بشأن مبدا تقرير مصيرهم، فالمؤتمر الأفروأسيوي يعلن تأييده لشعوب الجزائر وتونس والمغرب على حقهم في تقرير مصيرهم والتمتع بالاستقلال، والمؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية لكي تجد بكل سرعة حلال سريعا لهذا المشكل.[5]

فقد خرجت الدول المشاركة في هذا المؤتمر بنتائج إيجابية دعمت موقف القضية الجزائرية دوليا حيث تقدمت 14 دولة أفروأسياوية بطلب إلى الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في 20 جوان 1955 تضمنت إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها على أساس مبدأ تقرير المصير الشعوب،[6]، ودفع الشعب الجزائري نصيبه للانطلاق إلى الطريق المؤدي إلى حريته، ولن يعود هذا الشعب في نهاية الأمر إلا منتصرا.[7]

---

[1]- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 126.

[2]- الشعب، ع 14717، 30 أكتوبر 2008، ص: 21.

[3]- مقالي دلاز، المرجع السابق، ص: 34.

[4]- مليكة حميدي، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية 1956-1959 جريدة المجاهد نموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع2، مج 02 ، ديسمبر 2018، ص: 164.

[5]- البصائر، ع 316، أفريل 1955، ص: 07.

[6]- فهد عياش سليمان السبعاوي، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع 02، مج 08، 2013، ص: 14.

[7]- عبد الحميد مسعود الجزائري، حقيقة الجزائر، (د.ط)، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، (د.س)، ص: 98.

-هيئة الأمم المتحدة:

ما بين 02 ماي و 13 جوان 1955 عقدت المجموعة الأفروأسيوية ثلاثة عشر اجتماعا في كواليس منظمة الأمم المتحدة للدفع بالقضية الجزائرية إلى الهيئة واستطاعت أن تبلغ تقرير المصير إلى مجلس الأمن لمناقشة قضية الجزائر لكن الفيتو الفرنسي كان بالمرصاد، ولم ييأس الدبلوماسيون الجزائريون حتى رضخت الأمم المتحدة لأمر الواقع.[1]

وفي 29 ماي 1955 طالبت أربعة عشر دولة أفروأسيويةبادارج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة وذلك بناء على تعليمات من حكوماتهم وقد أوضحوا في خطابهم أهمية حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة، وأوضحوا كذلك أن الموقف يتدهور في الجزائر مما يهدد السلم والأمن الوطني، وحول الموضوع إلى اللجنة العامة للنظر في القضية الجزائرية في جدول الأعمال، لكن في اجتماع آخر بين مؤيدين ومعارضين في 30 سبتمبر من نفس العام تغير الموقف فأيدت القضية 27 دولة وعارضت 28 دولة.[2]

وبفضل الجهود الجبارة للدبلوماسية الجزائرية قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة ولأول مرة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها، وبذلك يوم 30 سبتمبر 1955،[3] وكانت أيضا سنة 1956 انطلاقة نوعية بالنسبة للثورة الجزائرية التي بدأت تستقطب الاهتمام الدولي.[4]

-مؤتمر تضامن الشعوب الأفروأسيوية بالقاهرة 1957:

احتضنته العاصمة المصرية القاهرة في الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958 حيث حضرته 44 دولة من إفريقيا وآسيا وترسخت في هذا المؤتمر مبادئ باندونغوأدينت في هذا المؤتمر السياسة الاستعمارية الموجهة ضد الشعب الجزائري الذي يحارب من أجل حريته.[5]

فقد اشتركت جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر في نهاية شهر ديسمبر 1957 ورحب المؤتمر ترحيبا جادا وصادقا بالوفد الجزائري واتخذ قرار دعا فيه إلى الاعتراف فورا باستقلال الجزائر وإلى إجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، ودعا كذلك إلى قيام مظاهرات شعبية في جميع البلاد المشتركة لنصرة الجزائر وإعداد مقالات صحفية لهذه النهاية.[6]كذلك قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال أحمد توفيق المدني الوفد إلى القاهرة ليكون

---

[1]- الشعب، ع 4717، المصدر السابق، ص: 21.

[2]- عبد المالك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، (د.ط)، دار القومية، (د.ب. ن)، (د.س)، ص: 07.

[3]- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 196.

[4]- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط1، مؤسسة الأهرام، دار إقرأ، القاهرة، 1995، ص: 126.

[5]- مليكة حميدي، المرجع السابق، ص: 20.

[6]- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص ص: 120-121.

ضمن الوفد الخارجي، حيث تولى النضال إلى جانب الإخوان لنشر الدعوة وجمع المال وإرسال السلاح إلى الجزائر.[1]

إضافة إلى هذا اشترك الفضيل الورتيلاني[2] مع البشير الإبراهيمي مع ممثلي الأحزاب الجزائرية بالقاهرة في تكوين جبهة التحرير الوطني الجزائرية بتاريخ 17 جانفي 1955، والقيام بنشاط مكثف ونشر عدد كبير من المقالات والدراسات في الصحف والمجلات والرد على زيف الإذاعات الاستعمارية والمشاركة في إبلاغ صوت الثورة إلى بلدان العالم العربي والإسلامي وكشف المجازر التي تقوم بها القوات الاستعمارية في الجزائر وتتبع حوادث الثورة ونقلها إلى الصحف العربية.[3]

مؤتمر متروفيا 1959:

تجمعت فيه الحكومات المستقلة في متروفيا من 04 إلى 08 أوت 1959، حيث تناول المؤتمر قضية التمييز العنصري بكل أشكاله، إضافة إلى القضية الجزائرية حيث تناول ضبط جدول الأعمال بالنسبة للقضية الجزائرية في ثلاث نقاط أساسية:

-الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، العون المادي لجبهة التحرير وجيش التحرير، النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة.[4]

2-تضامن الدول العربية إلى جانب الثورة الجزائرية:

تميزت الثورة التحريرية الجزائرية عن باق الثورات ببعدها المغاربي الذي يعتبر بعدا استراتيجيا وضرورة فرضتها الجغرافيا والأبعاد الحضارية والتاريخ والمصير المشترك، فلم يعتبر الجزائريون أنفسهم غرباء عن الأقطار المغاربية بل تجلى كفاحهم المغاربي في المسعى والجهود التي قام بها الوطنيون الجزائريون من أجل التنسيق مع الوطنيين التونسيين والمراكشيين.[5]فقد اهتزت لقيام هذه الثورة قلوب الجماهير العربية وتفاعلت مع إحداثها، وغطت أخبارها من

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة الكفاح، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج2، ص: 105.

[2]- **الفضيلالورتيلاني**: ولد في 06 فيفري 1900 ببلدية بني ورتيلان أكمل دراسته على يد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس وقد عين أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين عند تأسيسها في سنة 1936 قضى حياته كلها أسفار ورحلات وتنقلات بين مختلف عواصم العالم حاملا معه قضية تحرير الشعب الجزائري، وانتدبته جمعية العلماء سنة 1936 لتمثيلها في فرنسا أسس 30 مدرسة مناديا لنشر الدعوة الإسلامية وتعليم أبناء الجالية الجزائرية مبادئ اللغة العربية وأرادت فرنسا اغتياله لكن استطاع الهروب إلى القاهرة وبعدها زار بلدان اخرى من سنة 1947 إلى سنة 1959. الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، (ط.ج)، دار الهدى ، الجزائر، 2009، ص ص: 5-7.

[3]- يحي بوعزيز، إعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ج1، ص 207.

[4]- مليكة حميدي، المرجع السابق، ص: 20.

[5]- حورية ومان، البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 اوت 1956، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 26، سبتمبر 2017، ص: 218.

الأحداث المحلية والعالمية، ووقفت الدول العربية على المستوى التنظيمي والحكومي لحكم الثوار ومدهم بالمعنويات العسكرية والمالية مما يشد أزر جبهة التحرير الوطني ويقوي جيشها البطل.[1]

ونذكر على سبيل المثال بعض الدول العربية التي شاركت في المؤتمرات من أجل دعم القضية الجزائرية:

-سوريا: في 09 ديسمبر 1954 اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بحضور الوفد السوري برئاسة فارس الخوري لمناقشة القضية الجزائرية وضرورة عرضها على مجلس الأمن، وفي إطار الأمم المتحدة بذلت الحكومة السورية جهودا لدعم القضية الجزائرية، واشتركت في الاجتماع الذي دعت إليه الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في 20 جوان 1955 الاحتفال بذكرى تأسيسها.[2]

-العراق: كان العراق يثير قضية الجزائر في المحافل الدولية كلما تيسر له ذلك، ففي اجتماعات ميثاق بغداد السرية وفي مؤتمر باندونغ كان موضوع الجزائر من المواضيع التي أثارها الوفد العراقي في الاتصالات الدبلوماسية مع الدول الصديقة، فقد كان حق الجزائر بتقرير المصير من الأمور التي اعتبرتها طبيعية وبديهية غير قابلة للنقاش.[3]

-تونس: طالبت الحكومة التونسية بتدخل الأمم المتحدة بقواتها العسكرية لتضع حدا للمجازر والجرائم التي ترتكبها فرنسا، وخلال زيارة بورقيبة إلى الأمم المتحدة يوم 22 نوفمبر 1956 ألقى خطاب أمام الجلسة العامة بنيويورك أدان فيه الجرائم الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري حيث قال: "نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضد شعب بريء لا ذنب له سوى تعلق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية"[4]

-مصر: كان لوقوف الحكومة المصرية إلى جانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذي أعطاه الرئيس جمال عبد الناصر للثورة أثر كبير في جذب حركات تحرير إفريقية جديدة إلى القاهرة، بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة قاعدة أساسية لكي تنطلق منها، وهكذا أدت الثورة دورا مهما في تصفية الجمهورية الفرنسية الرابعة والقضاء على فكرة امتداد الأراضي الفرنسية في إفريقيا وقد أدى ذلك إلى فتح أبواب الاتصال بينها وبين حركات التحرر والتنظيمات الثورية في إفريقيا الفرنسية.[5]

---

[1]- جمال الدين الألوسي، الجزائر بلد المليون شهيد، (د.ط)، مطبعة الجمهورية، (د.ب.ن)، 1970، ص: 39.

[2]- فهد عباس سليمان السبعاوي، المرجع السابق، ص ص: 07، 14.

[3]- عبد الله مقلاتي، محمد فاضل الجمالي ودعم قضايا التحرر المغاربية "الثورة الجزائرية نموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، ع01، مج 03، مارس 2019، ص: 186.

[4]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص: 142.

[5]- أحمد محمود علو السامرائي وشهد حسام سامي النجم، الموقف المصري من تطورات الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة الفراهيدي، ع23، سبتمبر 2015، ص: 240.

وليست تونس ومراكش والشعوب العربية والأسيوية وشعوب الكتلة الشرقية فقط هي التي تقف إلى جانب القضية الجزائرية، بل أن هناك شعب فرنسا أيضا، هذا الشعب يستعمره الرأسماليون الفرنسيون وينضمون إلى الحرب دون أن يكون له أدنى مصلحة في ذلك.[1] وأن قضية الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بصيانة السلام في العامل كله، ولهذا فإن الشعوب الحرة المحبة للسلام تقف صفا واحدا وراء هذه القضية بالرغم من مناورات الاستعمار العالمي في كل قضايا الشعوب العادلة.[2]

فقد كانت الثورة الجزائرية فرصة لإقرار الصفة الدولية لحروب جيش التحرير الوطني، وواقع لإيقاظ الضمير العالمي بشرعية هذه الحروب، ومن هنا يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني نجحت إلى حد بعيد في كشف طبيعة الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر باسم التمدن واحترام الاتفاقيات الدولية والتي ارتكبت فيها أبشع الجرائم في التاريخ، فكان على المجتمع الدولي أن يدين هذه الأعمال ومعاقبة كل مسؤول عليها.[3]

إضافة إلى هذا عرفت الثورة الجزائرية بعد انتشارها عدة أنظمة ساهمت في إضعاف فرنسا من خلال بلوغ صوتها للعالم ومن بين هذه التنظيمات:

-الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

تأسس في 24 فيفري 1956 والذي جاء كرد فعل على الحركات والنقابات العمالية الفرنسية التي تستبعد الاستقلال الوطني وتدعو إلى سياسة الإدماج السلبي الانتهازي، وكان له دور كبير في تنظيم الطبقة الشغيلة في الجزائر لخدمة الثورة التحريرية وذلك من خلال إضرابات ناجحة وخاصة منها إضراب 05 جويلية الذي استجاب له العمال الجزائريون، وقد أعطى هذا الإضراب درس للسلطات الفرنسية بخصوص التفاف الشعب الجزائري حول قيادته وثورته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر.[4]

ونظم أيضا هذا الإضراب من المطالبة بالاستقلال وفضح الجرائم البشعة التي يقترفها كل من الجيش والأجهزة الأمنية الفرنسية باسم الشعب الفرنسي والطبقة العاملة الفرنسية للرأي العام الفرنسي والدولي.[5]

---

[1]- عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص: 99.

[2]- نفسه، ص: 93.

[3]- عسال نور الدين، المجتمع الدولي والتعذيب أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، ع02، مج01، سبتمبر 2018، ص: 370.

[4]- غيلاني السبتي، قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع06، ديسمبر 2012، ص: 05.

[5]- المرجع نفسه، ص: 05.

-إضراب الطلبة:

منذ افريل 1956 عاش الطلبة الجزائريون في الأحياء الجامعية مضايقات شديدة وحملة من الاعتقالات سواء في الجزائر أو في فرنسا، كذلك تعتبر هذه السنة من أخطر المراحل التي مر بها الطلبة من عمليات قمع وإعدام والطرد من الجامعات،[1] وبعد كل هذا قام الطلبة بالإضراب عن الدراسة والامتحانات والاستجابة لنداء الفاتح نوفمبر.

بعد مرور عامين من اندلاعها، وكانت مساهمتهم من خلال التحاقهم بجبهة التحرير الوطني قد أخذت أشكالا مختلفة من الأساليب النضالية التي عرفت مراحل من أبرزها مرحلة التجنيد العام للطلبة الجزائريين من أجل الالتحاق بالثورة المسلحة والنضال السياسي في شهر ماي 1956 وأكتوبر 1957 الكثير منهم إلى الدراسة والتحضير لمستقبل الجزائر.[2]

يعد إضراب الطلبة والتحاقهم بجبهة وجيش التحرير الوطني بمثابة الخطوة الأولى التي تليها خطوات عديدة تدعيها للنضال الثوري، وهكذا تدعمت الثورة بالعديد من الطاقات الفكرية العلمية من الطلاب في صفوف جيش التحرير الوطني كمجندين، وصانعي قنابل وأطباء وممرضين...وفي ميادين أخرى.

ومن هنا نجد أن التحاق الطلبة بالثورة ساعد على إعطاء بعد سياسي وإعلامي للقضية الجزائرية التي كانت تحتاج إلى رجال من ذوي الكفاءات العلمية والإدارية والتنظيمية لقيادتها.[3]

-تشكيل مؤتمر الصومام:

انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وذلك بعدما اجتمعت سلطات الثورة التي جاءت من مختلف جهات البلاد، بل حتى من الخارج في قرية افري في الصومام، وكان هذا المؤتمر نفسا جديدا وانطلاقة حقيقية للكفاح التحرري،[4]وأعطى كذلك دفعا جديدا لمسار الثورة بعدما عرف تطورا خاصة فيما يتعلق بالوسائل والأساليب المعتمدة للتعريف بالقضية الجزائرية في الداخل والخارج.[5]

---

[1]- حسن العيد، نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير حقائق عن الحرب التحريرية رصدتها شخصيات نضالية وتاريخية، جمع: زهرة ديك، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص: 192.

[2]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، 1995، ص: 51.

[3]- محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954-1962) أوراس النمامشة أو فاتحة النار، (د.ط)، دار الهدى، (د.س)، ص: 163.

[4]- مولود قاسم نايت بلقاسم، إنية وأصالة، ط خ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص: 603.

[5]- سعاد بولحويجة، صدى الثورة الجزائرية في العالم على ضوء جريدة المقاومة (لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني) نوفمبر 1956-1957، مجلة العلوم الإنسانية، ع05، جوان 2016، ص: 37.

-لجنة التنسيق والتنفيذ:

تشكلت خلال مؤتمر الصومامن خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، يوسف بن خدة[1]، وهي التي قررت الإضراب العام لمدة أسبوع المعروف بإضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957،[2]ولقي الإضراب استجابة واسعة من قبل سكان القصبة، فأغلقت المحلات وانعدمت الحركة بشكل مذهل، وكان الغرض من هذا الإضراب هو نقل الحرب إلى المدينة.[3]

وفي 19 أوت 1957 ارتفع عدد أعضاءها إلى 14 عضو، وكان اختصاصها هو توسيع الحرب ضد المحتل،[4]وكل هذا ترتب عنه الخروج من التراب الوطني من أجل إنهاء مهامها.[5]

ولا تقف الثورة عند هذا الحد، بل عرفت عدة وفود خرجت إلى الخارج من أجل تدويل القضية الجزائرية، ومن بين هؤلاء الوفود نجد:

يوسف بن خدة الذي غادر العاصمة بعد استشهاد العربي بن مهيدي إلى الخارج باسم جبهة التحرير الوطني، حيث قام بمهام عديدة فزار بعض العواصم العربية بين سنتي 1957-1958، وبعدها يوغسلافيا، ولندن سنة 1958، وأمريكا اللاتينية سنة 1960، كما زار الصين مرتين، وكل هذا من أجل كسب تأييد هذه الدول لتدويل القضية الجزائرية وأخذ الاستقلال.[6]

ب-عسكريا:

-انتشار وتطوير جيش التحرير الوطني:

اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 بعدد قليل من المناضلين ولكن سرعان ما انتشرت كالشرارة فتبناها الجزائريون سواء كانوا داخل الجزائر أو في فرنسا حيث قدمت مصالح الاستعلامات في الجيش الفرنسي قدرت عدد المجاهدين في أوت 1956 بـ 20.000 جندي وعدد المسبلين بـ 25000 أما المدنيون المحيطون بهم فعددهم مقدر بـ

---

[1]- **يوسف بن خدة:** ولد في البليدة سنة 1922 التحق بحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية والتحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955 ليصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962) وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1957) ثم وزير الشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958، وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية. أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص: 183.

[2]- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، (د.ط)، دار هومة ، الجزائر، 2015، ص ص: 64-82.

[3]- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعه من أجل الحقيقة، (د.ط)، منشورات الشهاب، (د.ب.ن)، 2003، ص: 125.

[4]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 251.

[5]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص: 64.

[6]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص 602.

100.000مناضل،[1] وقد صرح لاكوست في خريف 1956 أن جيش التحرير الوطني يشتمل على ما يقارب 15000 مجاهد نظامي وعلى 10 آلاف احتياطيين مسلحين، وفي نهاية أكتوبر 1957 أكدت القيادة العسكرية الفرنسية العليا في الجزائر أن جيش التحرير يضم 3800مجاهد وثلاثين ألف احتياطي، ومن هذه التقديرات الفرنسية يعترف أن جيش التحرير الوطني قد زاد عددهم بمقدار أربعين ألف.[2]

ومنه يمكن القول أن عدد جيش التحرير الوطني تضاعف عدده خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 التي تعتبر منعطفا حاسما في مسار العمل الثوري بالنظر إلى ما حققه من مكاسب على الصعيدين الإقليمي والدولي،[3] ويؤكد يوسف مناصرية أن تعداد جيش التحرير الإجمالي مع منتصف 1960 على الحدود الغربية بلغ 6100 مجاهد يملكون 6850 قطعة سلاح وكان عدد المجاهدين المتمركزين في الشمال الشرقي يبلغ حوالي 2490 مجاهد، أما الجنوب الشرقي فقد ضم 1060 مجاهدا.[4]

-مصادر التسليح الداخلية:

شكلت هذه المصادر دورا أساسيا في اندلاع الثورة بحكم أنها تعد تموينا ذاتيا اعتمد على الشعب الجزائري بالدرجة الأولى، وعلى رأس هذه المصادر بنادق الصيد التي كانت لدى عدد كبير من الجزائريين يمتلكونها كما عمل جيش التحرير منذ البداية على افتكاك السلاح من يد العدو أثناء الكمائن والمعارك التي خاضها في الأشهر الأولى وقد استمرت هذه العملية طيلة سنوات الثورة التحريرية، وفي هذا الصدد يقول ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية عندما طرحت مشكل نقص السلاح: **إذا كنت تمتلك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك.**

وفي هذا السياق ينبغي أن نشير إلى الطريقة الذكية التي واجهت بها قيادة المنطقة الثالثة وعلى رأسها كريم بلقاسم محاولة الاختراق التي قام بها العدو في إطار عملية[5] الطائر الأزرق[6]، كما قام المجاهدون بجمع وتفكيك

---

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 279.

[2]- المجاهد، ع13، المصدر السابق، ص: 08.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1962-1954، المرجع السابق، ج1، ص: 150.

[4]- طاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص: 109-110.

[5]- عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية 1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع09، ص: 203.

[6]- **عملية الطائر الأزرق:** امتدت هذه العملية عشرة شهور من نهاية نوفمبر 1955 إلى نهاية سبتمبر 1956 وهي عبارة عن مؤامرة مدبرة من طرف القوات العسكرية الفرنسية حولتها الثورة إلى انتصار لها وخيبة للجيش الفرنسي ويطلق عليها عدة أسماء: العصفور الأزرق-العملية العسكرية السرية-المؤامرة، أحكم كريم بلقاسم الخطة لصالح الثورة تم تجنيد أكثر من 600 رجلا وسلحوا تسليحا جيدا وقاموا بتخريب الجسور والطرقات. أنظر: محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، المصدر السابق، ص: 125.

القنابل التي تلقيها الطائرات ولم تنفجر،[1] ومع نهاية 1957 تمكن جيش التحرير من الحصول على معدات ثقيلة من دبابات ومصفحات ومدافع الميدان والطائرات النفاثة، غير أن قلتها مقارنة مع ما تملكه القوات الفرنسية جعل جيش التحرير يتبع استراتيجية عدم التمركز في منطقة ثابتة،[2] ومنه يمكن حصر المصادر الداخلية للسلاح في النقاط التالية:

-بنادق الصيد المرخصة وغير المرخصة.

- غنائم العمليات العسكرية، الكمائن، هجمات خاطفة على مراكز العدو.

- سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية الفرنسية.

- القنابل التي تلقيها طائرات العدو وقذائف المدفعية التي لم تنفجر.[3]

-مصادر التسليح الخارجية:

ا: القاعدة المغربية:

لعبت الحدود المغربية دورا ملموسا في عمليات إمداد الثورة بالأسلحة فقد شرعت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956 في عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها نحو الجزائر ومن أهم الخطوات التي ابتعتها لتحقيق أهدافها أنها شرعت في تجنيد الجزائريين أصحاب السيارات الذين كانوا متنقلين بين المغرب والجزائر.[4]

وبعد الإضافة إلى ذلك فإن الأراضي المغربية كانت تعتبر منفذا لجيش التحرير حيث سعت الثورة إلى تكوين مراكز تدريب وقواعد حربية داخل التراب المغربي.[5]

ب.القاعدة الشرقية:

كانت تستعمل تونس، ليبيا، مصر كقاعدة أساسية يأتي منها السلاح حيث وصلت إلى وزارة ليبيا عن طريق مرسى مطروح بالإسكندرية مئات الأطنان من الأسلحة بمختلف أنواعها إلى الجبهة الشرقية بعد مؤتمر الصومام بمساعدة ممثل الجزائر،[6]كما كانت تعتبر تونس بوابة مرور الأسلحة القادمة من مصر حيث قدرت نسبة تهريب الأسلحة من تونس إلى الجزائر بحوالي 80%،[7]وللعلم كان بتونس لجنة خاصة من الولاية الأولى والولاية

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 90.

[2]- وهيبة سعيدي ، المرجع السابق، ص: 111.

[3]- عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص: 203.

[4]- طاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود المغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المصادر، ع25، ص: 196.

[5]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 257.

[6]- يخلف الحاج عبد القادر، المرجع السابق، ص: 174.

[7]- طاهر جبلي، الإمداد للسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 364.

الثانية والولاية الثالثة حيث كانت هذه اللجنة تجمع الأسلحة من كل جهة من تونس وليبيا والعراق ومصر وسوريا وتأتي بها إلى تونس ومن ثم توزع بواسطة كتائب من جملتها كتيبة أحمد السياسي وسليمان لاصو، ويوسف.

ج.قاعدة الإمداد في إسبانيا وأوروبا:

كانت مهمتها تسليح الكومندوس الذين كانوا يعملون في فرنسا وتسليح العاصمة ووهران والتموين بصفة عامة وقد كلف بها السيد محمد يوسفي ولعبت هذه القاعدة دورا كبيرا في تزويد الولاية الخامسة بالأسلحة.[1]ومنه يمكن القول أنه رغم الصعوبات التي كانت تعتري عملية إدخال الأسلحة فإن الجبهة استطاعت إدخال العديد من الأسلحة عبر الحدود الغربية والشرقية.

نقل العمليات الفدائية إلى قلب فرنسا:

وذلك بضرب المنشآت الاقتصادية والعسكرية والقيام بالهجوم على مختلف مراكز العدو،[2] ونفذ جيش التحرير ما كان قد هدد به من قبل في يوم 26 أوت 1958 قامت مجموعة من الفدائيين بالهجوم على عدد من الأقاليم الفرنسية وتتميز هذه الضربات بالتنظيم،[3]استهدفت هذه الأعمال التخريبية مدينة مرسيليا حين أحرق الفدائيون مستودعا للبنزين تملكه شركة شال في ناريون تم إضرام النار بمستودع للبنزين وفي تولوز أيضا أما في جانفي فتم اغتيال ضابط أوروبي وأورد ريمون موال في كتابه 7 سنوات حرب في فرنسا بأن الضربات التي قام بها الوطنيون الجزائريون في الأسبوع الأخير ضد مصافي البترول في فرنسا تشكل الهجوم الأول ضمن إطار المخطط بنقل الحرب إلى التراب الفرنسي.[4]

وفي الأخير يمكن القول أن القوة الأساسية التي يعتمد عليها المجاهدون الأبرار في قوة الروح وقوة الهزيمة والإيمان، رغم قلة السلاح إلا أنها أعلنت الصمود والاستعداد لخوض عدة معارك وكانت نتيجة أن الفرنسية أحست بخراب مالي لا نظير له فهي لم تستطع تحمل أعباء مليار فرنك يوميا نفقات هذه الحرب الجزائرية الفاشلة.[5]

---

[1]- يخلف الحاج عبد القادر، المرجع السابق، ص: 173.

[2]-Alistair harme, histoir de la guerre d'algérie, albinmichel, paris, 1980, p332.

[3]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص:415.

[4]- بوزيان سعيدي ، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر، ط2، الجزائر، 2009، ص ص: 28-29.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، (د.ط)، ملتزمة للنشر والتوزيع، مكتبة النهضة المصرية، (د.س)، ص ص: 220-237.

ج-إقتصاديا:

ظنت فرنسا أنها ستقضي على الثورة الجزائرية بعدما قامت بطلب المزيد من الأموال من الدول الحليفة من أجل شراء الأسلحة والطائرات الحربية لمواجهة الثورة والثوار وسحقهم، لكنها أخطأت في ذلك لأنها تسببت لنفسها في استنزاف اقتصادها.

منذ سنة 1954 إلى سنة 1958 ارتفعت نفقات فرنسا العسكرية بمبلغ 116 مليار في كل عام، أي فرنسا بعد أن انتهت من حرب الهند الصينية لم تكتف بعدم إنقاض نفقاتها العسكرية فحسب، بل أنها ازدادت كما كانت عليه بالنسبة لتلك الحروب، أو بعبارة أخرى أن حرب الجزائر تكلف نفقات حرب الهند الصينية مضافا إليها 600مليار في العام.[1]

فقد تبين منذ شهور عديدة من اندلاع الثورة الجزائرية عجز الاقتصاد الفرنسي عن مجابهة أعباء هاته الحرب الجديدة وتعين على الفرنسيين الاستنجاد بحلفائهم وخاصة الو م أ وألمانيا الغربية لطلب الدعم والمساعدة ففتح هؤلاء خزائنهم لفرنسا بدون حدود: الو م أ عن طريق صندوق النقد الدولي، وألمانيا بواسطة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات والذي يساهم في تمويله دول غربية أخرى ولكن بدرجة أقل، وعند نهاية عام 1957 كان هذا الصندوق يشتكي عجزا في أرصدته قدر بحوالي مليارين دولار ونصف بسبب المسحوبات الفرنسية المتتالية.[2]

وأصبح الاقتصاد الفرنسي يتخبط في أزمة خطيرة، لأن العملية الأجنبية غير موجودة والأسعار جاوزت حدها الأقصى، والعلاقة الاقتصادية بين فرنسا وبين الدول الأخرى قد تعرضت لضربات عنيفة جدا، والفرنك الفرنسي سقطت قيمته والصناعة الفرنسية لا تجد اليد العاملة الكافية بسبب المجندين في حرب الجزائر وبدأت النفقات تزداد بحيث قدرت النفقات بسبعمائة مليار فرنك.[3]

ففي سنة 1954 وصلت النفقات إلى 148 مليار ليقفز الميزان التجاري إلى 500مليار سنة 1957، كما بلغت فواتير مشتريات فرنسا من الو م أ وحدها من التجهيزات العسكرية لسنتي 1956-1957 ثلث مقبوضات بنك فرنسا من الذهب، وبلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الاولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا ففي عام 1956 شكلت هذه المصاريف بنسبة 32% من الميزانية العامة

[1]- المجاهد، ع 16، 15 جانفي 1958، ص: 02.

[2]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 276.

[3]- المجاهد، ع11، المصدر السابق، ص: 05.

للدولة، كما بلغت المصاريف اليومية للحرب حتى منتصف 1957 ملياري فرنك، وهو رقم أكدته المؤسسات المالية المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي بداية عام 1958 كادت الخزينة على وشك الإفلاس.[1]

فالتضحيات الاقتصادية والمالية ستؤدي إلى إفلاس الاقتصاد الفرنسي الذي ينوء تحت أعباء ضخمة، فهذه الحرب أدت إلى استنزاف اقتصاد العالم الغربي، لأن خسائر فرنسا هي خسائر العالم الغربي ولدول حلف الأطلنطي وسوف تؤدي في النهاية إلى فقدان التوازن في أوروبا، وإذا استمرت الحرب فستكون النهاية خرابا على فرنسا.[2]

وفي هذا الشأن قال فرانس منداس في شهر نوفمبر 1957 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية: "إن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا، وهذا يعني أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرب فرنسا بعدما خربت اقتصادها بهذا الشكل الذي اضطرها الاقتراض من الخارج"[3]

إضافة إلى هذا خرب المجاهدون أغلب المزارع وأحرقوا أكثر المزروعات وقطعوا أشجار الكروم والعنب التي هي منبع ثروة الاستعمار مما اضطر الكثير من المستعمرين في الداخل الالتجاء إلى المدن تاركين القرى والمزارع المحطمة للمجاهدين.[4]

د-اجتماعيا:

إن الثورة الجزائرية لم تضعف فرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا، بل تجاوزتها اجتماعيا لأن المجتمع هو الركن الأساسي في الدولة، فالمجتمع الجزائري لم يعان وحده من هذه الحرب، كذلك عانى المجتمع الفرنسي والشعوب من هذه الحرب، فرفضوا ما تقوم به فرنسا من استعمار ووحشية في الجزائر لأن في الأخير المجتمع الفرنسي هو الذي يتحمل مسؤولية ما قامت به السلطات الفرنسية خاصة فقدان الأرواح الذي لم تتقبله العائلات الفرنسية لأن الحرب لم تبق في الجزائر فقد انتقلت إلى الخارج بما في ذلك فرنسا.

عرفت الجالية الجزائرية في فرنسا ازدياد كبير منذ بداية القرن العشرين، إذ كان عددها في عام 1910يتكون من 5000شخص، وفاق 85000 في عام 1937 ثم 211000 في 1954 و 350000 في عام 1962

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص 276-277.

[2]- أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص:123.

[3]- المجاهد، ع 16، المصدر السابق، ص: 02.

[4]- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص: 171.

وكانوا موزعين على الشكل التالي: 8000امرأة، و 29000 طفل وأغلبيتهم من الشباب المهاجر وذلك في سنة 1961.[1]

وساهمت هذه الجالية المغتربة بباريس في دعم الثورة والتعلق بها خاصة بعد اندلاع حرب التحرير،[2] وكذلك بعد غليان الشعب الجزائري في فرنسا في 25 أوت 1958 وقيامهم بتدمير مصافي البترول في فرنسا، ومهاجمة الثوار الفرنسيون قادة الشرطة في قلب باريس، واشتعال النيران التي تسببت في حرائق ومصرع عشرين قتيلا من رجال الإطفاء بمرسيليا، وإصابة رجال البوليس بالذعر.[3]

كذلك كانت الوضعية الاجتماعية في حالة تأزم شديد بسبب الأزمة الاقتصادية والتي ازدادت وطأة على المستهلكين في انخفاض قيمة الفرنك بنسبة 20%.[4]

إضافة إلى هذا هناك العديد من المثقفين الفرنسيين ساندوا الثورة الجزائرية والشعب الجزائرية في كفاحهم من أجل الاستقلال والحرية ومن بينهم:

***ألبرت كاموس**: والذي قدم تقرير في 13 ديسمبر 1957 قال فيه: "كنت صامتا لمدة عام وثمانية أشهر وهذا لا يعني أنني توقفت عن التمثيل، لقد كنت ومازالت أؤيد جزائر عادلة حيث يجب أن يعيش الشعبان (الجزائري والفرنسي) بسلام"

ثانيا: إعلان الجنرال ديغول عن مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 وردود الفعل منه.

عندما استلم الجنرال شارل ديغول مقاليد الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 لم يكن يعرف كيف ستكون سياسته اتجاه الثورة الجزائرية، فالمستوطنين الأوروبيين كانوا يظنون بأنهم انتصروا وجاءوا بالرجل الذي هو أداة سهلة لينقذوا به سياستهم الإجرامية في الجزائر، كيفما شاءوا، أما الشعب الجزائري فقد كان ينتظر من الجنرال شال ديغول الحل الليبرالي لقضيتهم وهو الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي.[5]

---

[1]- علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الولاية السابعة 1959، (ط.خ)، دار قالة، الجزائر، 2013، ص ص: 09-10.

[2]- علي تابليت، الصراع بين الذاكرة والتاريخ، مجلة أول نوفمبر، ع 160، 1988، ص: 23.

[3]- بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص: 58.

[4]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 277.

[5]- مريم حيفر والسبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع02، مج10، 02 ديسمبر 2019، ص ص: 642-643.

أ-الاعتراف بالحكومة المؤقتة:

جاء تكوين الجمهورية المؤقتة كضربة أخرى للمستعمر لاسيما بعد الاعتراف بها، لأن كل اعتراف لها سيعد انتصارا لها داخل الساحة الدولية،[1] فعلى المستوى الدبلوماسي فإن الحكومة المؤقتة قامت بنشاط كبير يركز عليها اهتمام الرأي العام، ويتيح لها توسيع دائرة تحالفاتها، وبعد أول موجة من الاعترافات أتاحت لها ما يشبه الاعتراف الدولي، نراها تضاعف من الاتصالات ومن إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم، وتسمع صوت الجزائر المحاربة في الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية.[2]

فقد استطاعت مباشرة بعد الاعتراف بها من إرسال البعثات إلى خارج البلاد الجزائرية، بحيث قام كريم بلقاسم بجولة عبر البلدان الإشتراكية منها الصين الذي استقبلته استقبالا حارا، وكان من هذه الزيارة زيادة المساعدات الصينية ماليا وعسكريا.[3]

فمساعدة الصين نموذج فريد من نوعه كما قال فرحات عباس: "فالصينيون معروفون بالكياسة وروح التعاون والإيثار"[4]

وكذلك سوف تبرز وجودها في مكان آخر إذ أن قائمة الرحلات والزيارات الرسمية تصبح بدءا من فيفري 1959 فمن 12 إلى 17 فيفري قام وفد بزيارة ليبيا، وفي أفريل زار فرحات عباس الهند وباكستان، وفي نهاية أفريل 1959 زار العراق والكويت ولبنان، ومن 27 ماي إلى 29 ماي انتقل إلى السودان ثم إلى الأردن، ومن 06 إلى 12 جوان زار يوغسلافيا، فقد عززت هذه الرحلات المختلفة موقف الحكومة المؤقتة من الوجهة الدولية، وتقدم لها مساعدة مادية هامة.

وهكذا فإن النضال على الجبهة الخارجية يتيح للحكومة المؤقتة بعد القضاء سنة كاملة من وجودها أن تسجل تقدما ملحوظا.[5]

وأدت هذه الاعترافات والمساعدات إلى تصاعد الثورة وعدم استسلامها أمام مشاريع ديغول، وهنا اقتنع ديغول بعدم إمكانية القضاء على الثورة سياسيا وعسكريا.[6]

---

[1]- أحمد محمود علو السامرائي وشهد حسام سامي النجم، المرجع السابق، ص: 237.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 112.

[3]- الشعب، ع 14717، المصدر السابق، ص: 21.

[4]- فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، تر: حسين لبراش، (د.ط)، دار الكتب، (د.ب.ن)، (د.س)، ص: 90.

[5]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 113.

[6]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص: 142.

ب-إعلان الجنرال ديغول لمبدأ تقرير المصير:

عندما جاءت السياسة الديغولية إلى السلطة ظنت فرنسا أنها قادرة على إنقاذ هيبة فرنسا الوهمية لكن الجمهورية الخامسة أصبحت على وشط أن تنهار كما انهارت سابقات لها،[1] وذلك عندما أدرك ديغول بأن الثورة الجزائرية ستكون عملية استنزاف لموارد فرنسا وشبابها وأن الحرب لن تؤدي إلى أية نتيجة تقدم انتصار الفرنسيين، بعدما جرب جميع الوسائل، فضلا عن ذلك وقوف الرأي العام العالمي مع الجزائريين.[2]

وفي أوت 1959 اختلى ديغول بنفسه لدة ثلاثة أسابيع للتفكير جديا في إيجاد حل للقضية الجزائرية بواسطة إيقاف القتال وإجراء الاستفتاء، فقد تأكد بأن العمليات التمشيطية الجنوبية التي أمر بها لم تأت بالنتائج المرغوب بها بسبب صمود جيش التحرير الوطني وتضحيات الشعب المثالية رغم مراكز التجمع وسياسة التدمير والتجويع والتشريد، وشعور منه بأن جيشه في الجزائر لم يعد قادرا على كسب المعركة عسكريا وسحق جيش التحرير الوطني.[3]

وعندما لم يستطع القضاء على الثورة وحسم الحرب والإطاحة بقيادتها الداخلية والخارجية، وفي ظل توسيع الهوة بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين وتزايد الراغبين في الحل السلمي بسبب النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي، فقد صرح قائلا: "أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوق وسائلنا السابقة فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق قرض شعار الجزائر فرنسية، وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن طريق مبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا، وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق وأن استمرارنا في متابعة نضال وهمي إلى معنويات جيشنا وبالتالي وحدتنا الوطنية"[4]

في الواقع لقد أعطى ديغول أكثر ما يمكن أن يسمى صبغة تاريخية، فقد اعترف بلسانه بأن الوقت قد حان ليرتفع صوت الجماهير الجزائرية.[5]

مؤكدا بقوله: "أن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم، وطلب من 12 ولاية جزائرية أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة"[6]

---

[1]- صلاح صبري، الطريق إلى تحرير الجزائر، (د.ط)، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س)، ص ص: 10-12.

[2]- أحمد محمود علو السامرائي وشهد حسام سامي النجم، المرجع السابق، ص: 237.

[3]- علي كافي، المصدر السابق، ص: 179.

[4]- مريم حيفر والسبتي غيلاني، المرجع السابق، ص: 651.

[5]- هيرفي هامون وباتريك روثمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1962، تر: حسين العورات ونور الدين سكوتي، (د.ط)، دار الكلمة للنشر، لبنان، (د.س)، ص: 151.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 438.

وأمام الضربات الموجعة اضطر في 16 سبتمبر 1959 إلى الإعلان عن مشروع جديد اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه،[1] ولم يسبق لأي حكومة فرنسية أن استخدمت مثل هذه العبارة مما زاد في حذر المستوطنين من ديغول.[2]

والأسباب التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية قوله: "كما هي العادة، فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطن نشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع تبيانها، فلقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة وستبقى قادرة إلى ما نهاية على إبقاء المقاومة خاصة وذلك بمساعدة عدد السكان"[3]

وعندما صرح بتقرير مصيرهم صرح أيضا أن يختاروا بين ثلاثة حلول هي:

الانفصال أو الفرنسة، أو الاستقلال الذاتي مع الانضمام إلى فرنسا، وكان على هذا دلالة جديدة أخرى على أنه يفضل الحل الأخير أن يحكم الجزائريين حكما مدعوما بمساعدة فرنسا وعلى اتحاد وثيق معها.[4]

لهن هذا تقرير المصير لم يكن يشمل كل التراب الوطني، بل اعترف خلال إعلانه لهذا المصير أن الجزائريين لهم الحق في تقرير مصيرهم بالنسبة للجزء الشمالي للجزائر فقط، أما الجزء الباقي منها فهو تابع لفرنسا ومن بين بنود ذلك المشروع ما يلي:

تحديد مدة السلام بأربع سنوات يجري خلالها استفتاء الشعب الجزائري حول الانفصال، الاندماج، الفرنسية الكاملة أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي كما أكد من قبل.[5]

وأعلن أيضا في نوفمبر 1959: "بأن كل الجزائريين لهم القدرة الكافية لاحترام مشروع الاستفتاء والتعبير عن رأيهم بحرية وأكد في هذا الإطار بأن المشاركة لا تكون في الانتخابات فقط، بل أيضا في الحوار البناء الذي سيكون مستقبلا في تحديد طريقة الانتخابات عندما يأتي الوقت وتسمح الظروف في تنظيم تسيير الحملة الإنتخابية"[6]

ج-ردود الفعل من تقرير المصير:

على صعيد الداخلي

---

[1]- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 120.

[2]- بوشيخي شيخ، المرجع السابق، ص: 287.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص: 133.

[4]- شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص: 176.

[5]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص: 142.

[6]- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص: 129.

-موقف الحكومة المؤقتة:

لقد أدت المبادرة الديغولية إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة التي عقدت سبعة اجتماعات ثلاثة منها كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة المؤقتة والعقداء، وذلك أيام 20-21-22-23-24-25-26-27 سبتمبر 1959 بقصد دراسة كل جوانب مقترح ديغول حق تقرير المصير، ثم صياغة الرد المناسب على المشروع الجديد للجنرال ديغول وقبل الرد قامت باستشارات داخلية وخارجية.[1]

إن وضعية الحكومة المؤقتة لم تسمح لها باتخاذ القرارات الحاسمة في القضايا الجوهرية مما أدى إلى اتخاذ قرار إشراك لقادة العسكريين... قادة الولايات في ثلاثة اجتماعات أيام 20، 21، 27 سبتمبر 1959، وهذا لإعطاء المصداقية للقرارات التي ستتخذ.

-تشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان الحكومة المؤقتة يوم 1959/09/22 والتي تشكلت من: محمد يزيد، أحمد فرنسيس[2]، عبد الحميد مهري[3]، عمر اوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفاوي.

-مناقشة نص البيان المقترح من طرف لجنة الصياغة من 69/23 ش 1959/09/25، حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات غامضة المدلول.

- من 26 و 1959/09/27 تمت قراءة البيان، وقررت فيه أن مقترح ديغول يعد خطوة إلى الأمام في حل القضية الجزائرية.

- مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة في 1959/09/27 رفقة القادة مسألة حضور العسكريين في الندوة الصحفية التي ستنظم يوم 28 سبتمبر 1959 وأكد الحاضرون عدم تضييع فرصة تقرير المصير.[4]

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958-جانفي 1960، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص: 95-96.

[2]- **أحمد فرنسيس**: ولد في 12 نوفمبر 1912 في غليزان تحصل على الدكتوراه في الطب، ناضل إلى جانب فرحات عباس في حركة أحباب البيان والحرية ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955، عين في منصب وزير المالية في الحكومة المؤقتة الاولى والثانية ثم عمل في الدبلوماسية وبعد الاستقلال عين وزيرا للمالية لفترة وجيزة. أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص: 290.

[3]- **عبد الحميد مهري**: ولد في 03 أفريل 1926 بسكيكدة، أصبح عضو في حزب الشعب الجزائري في عام 1948توجه نحو تونس وعاد إلى الجزائر سنة 1951 اعتقل بعد اندلاع الثورة التحريرية وأطلق سراحه في عام 1955 وبعدها التحق بالقاهرة عين في لجنة التنفيذ والتنسيق في 1957، عين في الحكومة المؤقتة من سبتمبر 1958 كوزير لشؤون المغرب، وبعد الاستقلال ترك الشؤون السياسية لينفرد بأعمال أخرى، توفي في 30 جانفي 2012.أنظر: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص: 600-601.

[4]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958-جانفي 1960، المرجع السابق، ص ص: 96-97.

-على الصعيد الخارجي:

-قامت الحكومة المؤقتة باستشارة الدول الصديقة (تونس والمغرب) والدول الشقيقة الأخرى وهذا بقصد التعرف على دوافع تقرير المصير ، للاستفادة من دعم الدول الجارة الشقيقة، وكسب دعم الرأي العام العالمي.

وبعد نقاشات داخلية وخارجية دامت حوالي أسبوعين صاغت الحكومة المؤقتة بيانها ردا على ديغول طلبت فيه:

-الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس واستعداد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية مجددا من أجل إنهاء الحرب.

- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع حريته الوطنية.

- اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية علنيا باسم فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.[1]

وبعد كل هذه النقاشات رحبت الحكومة المؤقتة بهذا التقرير وأقرت في 28 سبتمبر 1959 بمبدأ اللجوء إلى تقرير المصير وأعلنت استعدادها للشروع في المفاوضات لتحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار وضمانات تضمنت حق تقرير المصير بشرط قبول سلامة التراب الوطني ووحدته أي بقاء الصحراء جزء منه،[2]وطلبت من الحكومة الفرنسية الاعتراف بوجود شعب جزائري ذي كيان وسيادة وأمة ذات أهلية تامة لممارسة حقها في تحديد المصير الذي ينسجم مع إرادتها الحرة المطلقة، وهذا الرد المفحم من الحكومة المؤقتة معناه: أنه سيكون على فرنسا أن تبادر إلى مغادرة البلاد فورا في حالة إذا ما وقع الاختيار على الانفصال حيث يمكنوا للجزائريين حينئذ أن يتولوا تنظيم القطاع الترابي الذي يعيشون فيه، والموارد التي يتوفرون عليها والحكومة التي يرغبون فيها.[3]

وفي هذا الشأن قال فرحات عباس: "يمثل 16 سبتمبر 1959 تاريخا تاريخيا فهو يمثل نهاية هيمنة فرنسا، فهو أقوى عرض قدمه رئيس الدولة الفرنسية الجنرال ديغول، لأن الاعتراف للجزائريين بحرية اختيارهم لتقرير مصيرهم من أقوى الاعترافات"[4]

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 98-101.

[2]- هشماوي وردة، قراءة في تفعيل النشاط السياسي للحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، مجلة القرطاس، ع06، 06جوان 2017، ص: 107.

[3]- محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 253.

[4] -Farhatabbas, autopsie , d'une guerre l'aurore, pré : abderahmanerebahi, ed :alger livre 2011, p265.

-موقف الشعب الجزائري:

عندما أعلن الجنرال ديغول عن هذا التقرير فرح الجزائريون لأنهم وضعوا فيه آمالا كبيرة منذ تزعمه السلطة في 13 ماي 1958، وكانوا ينتظرون منه خطا بسيطا يتم تحديده، يحدد مراحل التطور الجزائري،[1] لأن الشعب الجزائري لم يقتصر على المطالبة بالمفاوضات، بل أن حق تقرير المصير كما أعلنه ديغول في 1959/09/16 وقبلته الحكومة الجزائرية يوم 1959/09/28 كان مطلبا جزائريا على الدوام، فقد كان هذا التقرير هو كلمة السر في الحرب الجزائرية والشعار القومي للشعب الجزائري.[2]

-موقف جبهة التحرير الوطني:

رحبت الجبهة فكرة تقرير المصير لكن الجنرال ديغول تجاهل في خطابه، وطلب من الجزائريين كأفراد أن يصوتوا بحرية تامة ويقرروا مصيرهم بأنفسهم، وربما قصد ديغول من هذه المراوغة هو تهدئة أعصاب الأوروبيين والسعي لخلق قوة ثالثة من المسلمين الموالين لفرنسا.[3]

-موقف جيش التحرير الوطني:

أكد لخضر بن طوبال[4] أن الجنرال ديغول وعبر تصريح 1959/09/16 يريد أن يسحق ويدمر كل شيء حي على أرض الجزائر، ويرفع راية السلام في المنابر الإعلامية والدبلوماسية الدولية، وهذا ما دفع قيادة الثورة بعد تشاورها مع قادة الداخل إلى إصدار أوامر بتكثيف العمليات العسكرية، حيث شهدت كل ربوع الوطن تنفيذ عمليات عسكرية ضد الأهداف الفرنسية دعما لموقف الحكومة المؤقتة، حيث تسببت في خسائر فادحة في صفوف القوات الفرنسية.[5]

-موقف المستوطنين الأوروبيين والفرنسيين:

إن المبادرات السياسية التي أعلنها الجنرال ديغول من تقرير المصير في سبتمبر 1959: "نداء من أجل وقف إطلاق النار، المناورات السياسية محاولة لقاء مولان الجزائر جزائرية" خطوات أغضبت الأقلية الأوروبية والتي

---

[1] -Jucquesvalatte, la guerre d'algrie du general salan, ed: l'esprit du livre, SL , 2008, p 171.

[2]- أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص: 170.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 438.

[4]- **لخضر بن طوبال:** ولد في سنة 1923 بميلة ألقي عليه القبض بعد حل المنظمة الخاصة عام 1950، بعدها عين عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل والمجموعة 22، وأدى دور الرائد في هجومات 20 أوت 1955 واستخلف زيغود يوسف بعد استشهاده في الولاية الثانية، كان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 عين وزير الداخلية لها وأصبح وزير الدولة في سنة 1961، وبعد الاستقلال بقي بعيدا عن الصراعات والأمور السياسية. أنظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، (د.ط)، دار المسك، الجزائر، 2008، ص: 247.

[5]- مريم حيفر والسبتي غيلاني، المرجع السابق، ص ص: 662-663.

شددت على معارضة سياسته، خاصة أنهم تعودوا على تطويع الحكومة الفرنسية حسب مشيئتهم في الكثير من القضايا وخاصة تلك الإصلاحات التي تبنتها الحكومات الفرنسية إلى غاية نجاحهم في انقلاب 13ماي 1958،[1]لكن عندما أعلن عن تقرير المصير كانت بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين عبارة عن قنبلة انفجرت، وكانت أول ردودهم عنيفة عموما، فقد صرخوا بأعلى صوتهم بالخيانة والتخلي، ودخلوا في صراع مع الزمن ويتهيؤون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن الجزائر الفرنسية، واتفقوا على شيء واحد هو الحفاظ على الجزائر الفرنسية بشتى الوسائل.[2]

خاصة بعدما رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبريه، توجه ديغول بإعلانه يوم 13 أكتوبر 1959 داخل البرلمان أن الحكومة الفرنسية أصدرت التعليمات اللازمة لبدء المفاوضات مع المتمردين للاتفاق حول شروط وقف القتال، وأن الحكومة الفرنسية ستمنح وفد الثوار والمفاوضين كل الضمانات لتكفل حرية عودتهم إلى مقرهم في حالة فشل المفاوضات.

وخلال شهر أكتوبر أيضا تسربت معلومات عن وجود محادثات سرية قد دارت بين فرنسا وحكومة الجزائر المؤقتة في مدريد وسويسرا، وأن هناك تقارب حول العديد من القضايا، وقد كذبت الحكومة الفرنسية ذلك، ولكن رغم هذا التكذيب تحرك المتطرفون من أوروبي الجزائر ونظموا تمرد في الجزائر كرد فعل على سياسة ديغول.[3]

وفي نهاية سنة 1959 برز نوع من الشقاق بين ديغول والمعمرين وذلك لدواعي وأسباب كثيرة منها:

-تدهور الوضع الاقتصادي بفرنسا بسبب تكاليف الحرب الباهظة بالجزائر.

- عدم اقتناع ديغول شخصيا بجدوى الحل العسكري للقضية الجزائرية.[4]

وعندما رغب في التخلص نهائيا من الجزائر الفرنسية والإعلان عن الجزائر جزائرية بعدما قام بزيارة خاصة عبر مناطق عديدة من الجزائر قابله الأوروبيين بشعارات: يسقط ديغول، تسقط الجزائر الفرنسية، يسقط العرب.[5]

وقد رفعوا هذه الشعارات لأن القوات العسكرية المتواجدة بالجزائر تسأل عن حقيقة مصيرها التاريخي وسياسة مستقبلها، وخاصة مصير المعمرين والأقدام السوداء الذين وقفوا بجانبهم أثناء الثورة التحريرية.[6]

---

[1]- محمد داعي، دور الأقلية الأوروبية في مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة القرطاس، ع11، جانفي 2019، ص: 84.

[2]- مريم حيفر والسبتي غيلاني، المرجع السابق، ص: 643.

[3]- بشير سعدون، مظاهرات 11ديسمبر 1960، المرجع السابق، ص: 311.

[4]- الزوبيربوشلاغم، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة أول نوفمبر، العددان 134-135، 1992، ص: 20.

[5]- محمد داعي، المرجع السابق، ص ص: 85-86.

[6]- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص: 131.

وبعد أن رأى أوروبيو الجزائر أنه غدر بهم مع الضباط المتطوعون أعدوا انقلابا جديدا والذريعة التي اختاروها كانت استدعاء الجنرال ماسو، حيث أطلق المتظاهرون نيران البنادق الرشاشة على جنود الدرك اليسار، فقتلوا منهم 14 وجرحوا 61 دركي، وذلك من أجل إجبار الجيش على إعلان موقف مناهض لسياسة رئيس الجمهورية شال ديغول.[1]

وعند عودة الجنرال ماسو من زيارته الأخيرة من باريس قال لجيشه: "لقد عدت لأقول لكم بأن استمرارية المعاهد، ستكون بنفس الطريقة وستبقى على حالها"[2] فقد تحالف مع الأوروبيين وبعض الجنرالات الفرنسيين من أجل الإطاحة بديغول كما اطاحوا بالجمهورية الرابعة على أثر انقلاب 13ماي 1958 لأنه كان يعرض محادثات في 10 نوفمبر 1959، وهذا تضايق منه ماسو وعلى إثر حديث صحفي له قام بانتقاد سياسة ديغول،[3] في 1960/01/19 وقال فيه: "لعل الجيش الفرنسي قد ارتكب خطأ حيث نادى الجنرال ديغول إلى الحكم يوم 13 ماي 1958، وأنه قد يستعمل القوة ضده، وأن الرئيس قد أصبح من رجال اليسار"، وهذا التصريح اعتبره ديغول بالغ الخطورة وغضب منه واستدعى الجنرال ماسو وعزله بعد ثلاثة أيام أي يوم 1960/01/21 من منصبه وعليه ألا يعود إلى الجزائر.[4]

ولكن إبعاده كان بدون جدوى لأنه كان لماسو سمع غالية لدى الأوروبيين المتطرفين والعسكريين الذين حاولوا الانفراد بالجزائر بسبب منحهم الحرية المطلقة للقيام بالأعمال الإرهابية فولائه يمثل سلطة العنف والإرهاب فاصطدم هؤلاء الأوروبيون العنصريون والمعارضون لسياسة رئيس الدولة الفرنسية مع قوات الأمن المدني يوم 24 جانفي 1960قتل على إثره 25 من كلا الجانبين وجرح ما يزيد عن 136، ويعتبر هذا الاصطدام الأول من نوعه في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر يقع بين الأوروبيين،[5]والمعمرين أيضا بدأوا يتحركون بقوة، ففي شهر جانفي قاموا بقيادة لاقايار[6] بمظاهرات ضد سياسة ديغول، وبدأ الانشقاق يبرز بين ديغول وجيشه دون أن يصل

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص: 177.

[2]- عبد المجيد عمراني، المرجع نفسه، ص: 129.

[3]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص: 115.

[4]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، مجلة أول نوفمبر، ع86، أوت 1987، ص: 23.

[5]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر السابق، ص: 23.

[6]- **لاقايار**: ولد في 15 ماي 1931 في كوريغوا، وهو من المعادين للجمهورية الرابعة واقتحم الحكومة العامة في الجزائر العاصمة في 13 ماي 1958، انتخب نائبا للجزائر العاصمة في نوفمبر 1958، لجأ إلى مدريد في نهاية 1960، حكم عليه بالسجن في فيفري 1961 لمدة عشر سنوات بعد أسبوع من الحواجز ثم العفو عنه في ماي 1968. أنظر:

Benjamin Stora, le mystere de gaulle son choix pour l'algérie, op cit, pp 197-198.

إلى مرتبة المواجهة بين الطرفين، لأن ديغول مازال يقوم من الإمكانيات المادية الشيء الكثير ومازال يرسل المزيد من القوات العسكرية للجزائر، واستمرار الحملات العسكرية وبشكل واسع وكبير وهذا من أجل استمرار المعركة.[1]

وفي 29 جانفي ألقى ديغول خطابا عن طريق التلفزيون والإذاعة: "أمر فيه الجيش الفرنسي من استعمال القوة والعنف إذ دعت الضرورة إلى ذلك، وطلب عزل السكان الأوروبيين عن الكذابين والمتآمرين الذين كانوا يقودون حركة التمرد، وأكد أن الجيش لا يستطيع أن يملي شروطه على الدولة لأنه في خدمتها ومدين لها بالولاء، وأن الجيش في خدمة الدولة" فاستجاب الجيش الفرنسي لهذا النداء، وهنا اضطر جنود المظلات إلى إزالة الحواجز من الشوارع خوفا من اتهامهم بالتواطؤ مع العناصر المتمردة حيث نال بعض السياسيين عقوبات شديدة، وبالرغم من كل هذا إلا أن التمرد استمر مما دفع ببعض العسكريين إلى إنشاء منظمة الجيش السري[2]، في 09 ديسمبر 1960من أجل الشروع في تنظيم مظاهرات ضخمة تهدف إلى إفساد هدف زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر وحمله على التراجع عن مخططه أو تهيئة الظروف لدعم الانقلاب، ويتمثل مخطط المتطرفين في إعادة محاولة 13ماي 1958 من جهة، وفي إثارة حوادث واصطدامات دموية من جهة اخرى تحمل الجيش الفرنسي على أن يتدخل بالقوة ليمسك بزمام الحكم وانطلقت فرق جبهة الجزائر الفرنسية ترغم التجار على إغلاق أبواب محلاتهم في الجزائر العاصمة.[3]

كما اتفق المعارضون للسياسة الديغولية على الإسراع للإطاحة بنظام الحكم، فقد اتجهت أنظارهم إلى قادة الجيش بعد أن يئسوا من اليساريين فقاموا بسلسلة من الاتصالات مع القادة العسكريين ومن بينهم الجنرال سالان والجنرال وجوو لإقناع الجنرال شال موريس بقبول الحركة الانقلابية وقد قبل بها لرفع معنوياته المنهارة بسبب فشل مخططه في الجزائر، وتم تنفيذ هذه العملية الانقلابية يوم السبت في 23 أفريل 1961، ودخل الفيلق الأول من حيث اللفيف الأجنبي[4] وجنود المظلات الجزائر العاصمة، ووزعت هذه الفيالق في الجزائر واحتلت المواقع الإستراتيجية في المدينة ونصبوا دوريات عسكرية في الشوارع والحواجز.[5]

---

[1]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر نفسه، ص: 24.

[2]- الزبير بوشلاغم، مظاهرات 11ديسمبر 1960، المصدر السابق، ص: 20.

[3]- عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع السابق، ص: 244.

[4]- **اللفيف الأجنبي**: هيئة عسكرية فرنسية تتألف من مرتزقة أجانب تأسست في الجزائر في 10مارس 1831 وبعد مشاركة هذا اللفيف الأجنبي في قتال المقاومين الجزائريين تم تحويله بين 1835 إلى 1838 إلى إسبانيا، شارك في جميع الحروب التي خاضتها فرنسا، خاصة في حرب المكسيك، معركة الكاميرون في 30 أفريل 1863، وأن اللفيف الذي يخدم المصالح الفرنسية يتشكل من 70% من الأجانب و 30% من الفرنسيين، وعلى مدى السنين ترسخت هذه الهيئة وأصبحت محترفة في القتال. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص: 298.

[5]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر السابق، ص: 24.

وبعد أن أذيع الخبر حتى خربت جموع الأوروبيين تندد: تحيا الجزائر الفرنسية، يحيا الجنرال شال، بعد ألقى شال خطابا أمام قصر الحكومة: "أيها الضباط ضباط الصف ورجال الدرك، جنود البحرية، جنود القوات الجوية، إني في الجزائر مع الجنرالين: جوو، وزيليز وباتصال مع الجنرال سالان لقد جئنا إلى هنا لنوفي بالعهد الذي عاهدنا به أنفسنا وهو عهد الجيش الفرنسي الذي يحتفظ بالجزائر الفرنسية حتى لا يذهب جنودنا الذين سقطوا في هذه البلاد ضحايا بدون فائدة"

وقال أيضا: "إن الحكومة الانهزامية عرفتنا مرات عديدة بأن الجزائر فرنسية، الجزائر مع فرنسا، الجزائر جزائرية، ثم الجزائر المستقلة المشتركة مع فرنسا، وها هي اليوم تستعد لتسلم الجزائر بصفة نهائية إلى المنظمة الخارجة عن القانون، هل هو السلم الحقيقي المعلن عنه؟"[1]

ومن خلال هذا التصريح وجدت السلطة الفرنسية أنها أمام خيارين: أن تغرق المتظاهرين في أنهار من الدماء، باعتبار أن فكرة الاستقلال التي ينادون بها جريمة في نظر الاستعمار، أو أن تقاوم المتظاهرين بأسلوب أقل حدة نظرا إلى أن فكرة الاستقلال أصبحت حتمية.[2]

غير أن الجنرال شال ديغول تخوف من أن يطيحوا به كما أطاحوا بالجمهورية الفرنسية الرابعة لأن هذا الانقلاب تزعمته أطراف مختلفة، فقامت الحكومة الفرنسية باتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات لتتصدى للهجوم المحتمل بتوزيع فرق الحرس الجمهوري وعززت حراسة وزارة الداخلية.[3]

لقد عرقلت حركة الإنقلابيين إلى حد ما الجيش الفرنسي لكنها لم تستطع السيطرة عليه بحيث أصبحت البيئة العسكرية متماسكة عكس ما كان ينتظره قادة الانقلاب لأن الشعب الفرنسي عرف هدف المعمرين الذين يدفعون الجيش للتمرد لتحقيق أغراضهم وشعر بذلك الجنرال شال موريس وحدد حكمة قائلة: "لا يمكن للجيش أن ينتصر إلا إذا كان وسط شعبه كالسمكة وسط الماء" وشعر باليأس بالوضع الذي آل إليه ورفض مواصلة التمرد بعد حوار دار بينه وبين الجنرال سالان فاضطر إلى الاستسلام ليلقى عليه القبض وينقل إلى سجن فرنسا، أما الجنرال زيلير تنكر باللباس المدني ودخل في وسط الأوروبيين خوفا من إلقاء القبض عليه.[4]

[1]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر السابق، ص: 25.

[2]- عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع السابق، ص: 246.

[3]- مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر نفسه، ص: 26.

[4]-مصطفى بولطمين، حركة انقلاب الجنرال شال، المصدر السابق ، ص: 27.

وهكذا انتهى كابوس الإقلاب بعدما فشل الانقلاب وفشلت أعمال المنظمة الإرهابية[1].

ثالثا: المفاوضات والاستقلال.

بفضل الضربات الموجعة لجيش التحرير الوطني وصمود الشعب الجزائري اضطرت فرنسا في آخر المطاف إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بدأت بالاتصالات السرية ومرحلة جس النبض ثم انتهت باللقاءات العلنية والمفاوضات الرسمية.[2]

مرحلة جس النبض:

أ-لقاء مولان:

لقد تم أول لقاء بين جبهة التحرير والرسميين الفرنسيين ما بين 25 و 29 جوان 1960 في مدينة مولان الفرنسية وأطلق عليها لقاء مولان وجه ديغول نداء إلى قيادة الثوار وهي أول مرة يصف فيها المجاهدون بهذا الاسم وطلب منهم الحضور إلى فرنسا،[3]أرسلت جبهة التحرير وفدا يتكون من أحمد بومنجل وصديق بن يحي،وضم الوفد الفرنسي روجيه موريس الأمين العام للشؤون الجزائرية والجنرال دوغاتسين ركز الوفد الفرنسي على قضية وقف القتال بينما ركز وفد الجبهة على أسس انطلاق المفاوضات،[4] المبنية على شروط الاعتراف بالشخصية الجزائرية الموحدة التي لا تتجزأ،[5] وهذا اللقاء لم يكتب له النجاح بسبب ثقل شروط ديغول.[6]

ب-لقاء لوسرن:

بعد فشل مفاوضات مولان استأنفت الجبهة مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وكان لوسرن في سويسرا يوم 27 فيفري 1961 بين الوفد الجزائري برئاسة أحمد بومنجل والطيب بولحروف[7].

---

[1]- **المنظمة الإرهابية**: ظهرت سنة 1961 بالجزائر تشكلت من الجيش الفرنسي وبعض المعمرين المتعصبين تهدف إلى الدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية من خلال الاغتيالات، التفجيرات، النهب، السرقة. أنظر: الحاج مسعود جديد (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمت، تق: مراد وزناجي، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ص: 131.

[2]- محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خ، دار الفجر، (د.ب)، 2005، ص: 47.

[3]- الشعب، ع 1474، المصدر السابق، ص: 21.

[4]- محمود الواعي، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص: 261.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص: 203.

[6]- محمد شريف عباس، المصدر السابق، ص: 73.

[7]- **الطيب بولحروف**: ولد في التاسع من أفريل 1923 التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد اندلا ع الثورة تم تعيينه ممثلا للحكومة المؤقتة في روما كان له دورا هاما في الاتصالات بالفرنسيين التي توجت في الأخير باتفاقيات إيفيان. ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص: 157.

وممثلي الحكومة الفرنسية جورج بومبيدووبونودولوس مدير الشؤون السياسية لوزارة الخارجية الفرنسية وجرى اللقاء بفندق ترمينوس،[1] إلا أنه طرحت عدة نقاط كانت محل خلاف بين الطرفين خاصة قضية فصل الصحراء، حيث قال بومبيدو قضية الصحراء لا نقاش فيها فهو بذلك يرفض رفضا قاطعا التخلي عن الصحراء واعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا،[2] استأنفت المحادثات بين الوفدين واتفق الطرفين على بعض المسائل التفاوضية كما تقرر وبدأ في المفاوضات الرسمية.[3]

2-المفاوضات الرسمية:

أ-مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961:

بدأت المفاوضات يوم 20 ماي 1961 في إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية،[4] ترأس الوفد الجزائري سعد دحلب ، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، احمد فرانسيس، احمد بومنجل، قايد أحمد، علي منجلي، رضا مالك،[5] التقى مع الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه

لوي جوكس لكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء،[6] وأمام تمسك الفرنسيين بموقفهم خاصة الصحراء تم تأجيل المفاوضات إلى 13 جوان.

لقاء لوغران 20 جويلية 1961: بعد تعليق مفاوضات إيفيان الأولى وتمسك فرنسا بموقفها دعت جبهة التحرير الوطني الشعب إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة التقسيم، وهذا ما حدث يوم 05 جويلية 1961 ونجحت هذه الاحتجاجات في تحقيق استئناف المفاوضات وأجبرت فرنسا على العودة إلى التفاوض.[7]

التقى الوفدان برئاسة كل من جوكس وكريم بلقاسم، وخلال هذا اللقاء تمت تسوية بعض المسائل العالقة لكن مسألة الصحراء شكلت عائقا لمسار المفاوضات.[8]

لقاء بال الأولى 28 و 29 أكتوبر 1961: جرى اللقاء الأول في مدينة بال بسويسرا يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 وكان يتكون المكلف بالاتصال مع الفرنسيين محمد بن يحي ورضا مالك، ويمثل ديغول في هذا اللقاء

[1] - محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 231.

[2] - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص: 140.

[3] - سليمان شيخ، المرجع السابق، ص: 106.

[4] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (د.ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، (د.س)، ص: 462.

[5] - عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص: 204.

[6] - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص: 462.

[7] - محمد تيقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص: 526.

[8] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 396.

بورنود ولوس وكلود شابي، يقول بن يوسف بن خدة: وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة لنا الاهتمام الأساسي حيث ركز مندوبان النقاش حول الصحراء،[1]وقد ورد عليهما أنه فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث اتفاق على سياسة عامة للتعاون، إلا أن الوفد الفرنسي وفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني.[2]

لقاء بال الثاني: كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة عن الحكومة المؤقتة وفي نهاية اللقاء ساعد رد الوفد الجزائري الإيجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين الذين تعاملوا معها في الحرب،[3] إن هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مجراه الحقيقي ولكن بينما كانوا خائضين في هذه المحادثات مع الحكومة الفرنسية ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام على إثر ذلك أوقفت المحادثات.[4]

مفاوضات إيفيان الثانية: 2-18 مارس 1962 مرت بمرحلتين:

أ-لقاء لي روس الأول: 09 ديسمبر 1961، بعد انتهاء الإضراب قرر الوفدان مواصلة اللقاءات لتقليص خلافتها وتم اللقاء بين ممثل للجزائر سعد دحلب برفقة محمد الصديق بن يحي ولوي جوكس برفقة بروتودولوس،[5]فحاول دحلب أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء واقترح أن تتقدم الهيئة التقنية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن النفط إن المسألة التي يتوقف عليها الباقي هي مسألة الأقلية الفرنسية وبالنسبة لجوكس يذكر قائلا: فإن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد ذلك وبالنسبة للمرسى الكبير وافق جوكس على نظام الإيجار، أما فيما يخص المعتقلين فسوف يتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد وقف إطلاق النار.[6]

---

[1]- مراد بن حرائلة، القيمة القانونية لاتفاقية إيفيان في مواجهة القانون الجزائري لتجريم الاستعمار، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، قالمة، يومي 02 و 03 ماي 2012، ص: 264.

[2]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تح: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س)، ص: 29.

[3]- مراد بن حرائلة، المرجع نفسه، ص: 264.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص ص 32-33.

[5]- أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 16، 2007، ص: 65.

[6]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقياتإيفيان، المصدر السابق، ص ص: 33-34.

ب- لقاء لي روس الثاني: 11-19 فيفري 1962.جرت على الحدود الفرنسية السويسرية،[1]عين الحكومة م ج جأربعة وزراء لهذه المحادثات وهم: كريم بلقاسم، بن طوبال محمد يزيد، سعد دحلب، أما الوفد الفرنسي مثله لوي جوكس ، روبير جون دو برو مجموعة من الخبراء والمستشارين،[2] كانت هذه المحادثات شاقة وصعبة وكان على الوفد الجزائري أن يتحلى باليقظة لمعالجة المسائل بدقة.[3]

-اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإعلان وقف إطلاق النار:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياته حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص إتفاقياتإيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع ما عدا ما أرجعه ثلاثة للقيادة العامة للجيش: هواري بومدين[4]، منجلي، والرائد مختارب ويزم الناصر من الولاية الخامسة وهران،[5] كما صادق على هذه الاتفاقية الأعضاء الخمسة المعتقلين في فرنسا وهم: أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، اما الوفد الفرنسي فكان يرأسه لوي جوكس، روبير برون، جان دو بروقلي، برونو دولاس، كلود شابي، لولان بيكار والجنرال دي كامس لم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الإتفاقيات لكن حاول ممثلونا أن يوطدوا من مواقفهم إزاء الطرف الفرنسي واستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار.[6]

-إتفاقياتإيفيان الثانية:

في 07 مارس على الساعة 10:00 انطلق مؤتمر إيفيان الثاني منذ البداية قرر الوفدان أن يمتنعا عن أي نوع من الدعاية طوال المباحثات، ثم شرع في العمل وأكد المتحدثون بأنهم يرغبون في الوصول إلى حل وأنهم مقتنعون بأن الاتفاق سيبرم رغم صعوبة القضايا التي لا تزال عالقة.[7]

---

[1]- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 220.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 408.

[3]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص: 192.

[4]- **هواري بومدين:** اسمه الحقيقي محمد بن ابراهيم بوخروبة، التحق بالثورة عام 1955 تولى قيادة الأركان سنة 1960 ثم أصبح رئيسا للدولة الجزائرية من 1965 إلى غاية وفاته عام 1978. ينظر: عمار بومايدة، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص :16.

[5]- أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل، تق: ماكس بوتيتيير، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 142.

[6]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقياتإيفيان، المصدر السابق، ص ص: 37-38.

[7]- أوليفي لونغ، المصدر نفسه، ص ص: 153-154.

تعتبر إتفاقياتإيفيان الموقعة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في 18 مارس 1962 محطة تاريخية رئيسية ونقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر،[1]وكان مضمون الإتفاقية مطابقا لمبادئ الثورة التي كانت تنص على:

- استقلال الجزائر.
- وحدة تراب الجزائر.
- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.
- الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل وحيد للشعب الجزائري.[2]

انطلقت المحادثات رسميا في 07 مارس 1962 وترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي ضم: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد صديق بن يحي، أحمد بومنجل، أحمد فرانسيس، رضا مالك، مصطفاوي الصغير، والعقيد عمار بن عودة، والطيب بولحروف.[3]

أما الوفد الفرنسي فترأسه لوي جوكس مع مساعديه روبير بيرون، برونو دولوس، كلود شابي، والجنرال دي كامس، وحان دو برقلي، ورولان بيكار، أضيف إليهم برنارد تريكو، فانسان ليوري مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد سقين دي بازيس وفيليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي.

توجت هذه المفاوضات بوقف إطلاق النار والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والقادة الخمسة وتبادل الأسرى وركزت على مدة الفترة الانتقالية والإعداد للاستفتاء وتقرير المصير،[4]وقد دامت هذه المحادثات 12 يوم انتهت بالتوقيع على الاتفاقيات التي وضعت حد للحرب التي امتدت سبع سنوات.[5]

ألقى بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس خطابا باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني ابتداء من 19 مارس 1962 على 12:00،[6]وفي يوم 21 مارس 1962 تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة.[7]

---

[1]- مراد بوعياش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع34، جوان 2018، ص: 234.

[2]- بشير سعيدوني، إتفاقياتإيفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها، مجلة آفاق للعلوم، ع5، 2016، ص: 379.

[3]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص:144.

[4]- المصدر نفسه، ص: 327.

[5]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص: 417-418.

[6]- محمد صالح صديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص ص: 265-266.

[7]- مسعود غلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مراردة بن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص: 502.

فاتفاقيةإيفيان الثانية أفضت إلى توقيع وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء في أول جويلية حيث اختار الشعب الجزائري بالاجتماع يوم 03 جويلية للاستقلال وأعلن عن ذلك في 05 جويلية 1962 عن استقلال الجزائر رسميا.[1]

فعندما دخلت الحكومات للتفاوض من اجل الاستقلال ظهر الجنود الفرنسيون المختفون في الفترة ما بين 01 نوفمبر 1954، و 19 مارس 1962 ليتمكنوا من التفاوض أكثر.[2]

لقد جاءت اتفاقية إيفيان خاصة باستقلال الجزائر في كثير من بنودها لصالح الطرف الفرنسي باستثناء وحدة الأراضي الجزائرية باعتبار جبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب، وقد تخلصت الدولة الجزائرية من تلك القيود بتوالي سنوات الاستقلال وفي وقت قصير جدا، لقد أحرز الشعب الجزائري في النهاية الانتصار، يقول بن خدة: يعود الفضل إلى جبهة التحرير الوطني التي عرفت كيف تنظم وتكافح على جبهات متعددة عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية، والتي لم تغلق الباب أبدا أمام المفاوضات مع الخصم، هذا ما أجبر فرنسا على الاعتراف رسميا باستقلال وسيادة الجزائر في إطار وحدة ترابها بما في ذلك الصحراء.[3]

الاستقلال:

إن الذي يعرف الشعب الجزائري حق المعرفة ويطالع تاريخه المجيد ويدرس النظام الاستعماري ووسائله الوحشية يدرك أن المطالبة بالاستقلال أمر عادل ومعقول فالإستقلال ضرورة حيوية ملحة تحتمها الكرامة ويحتمها الحق الطبيعي وتوجبها العدالة،[4]فعلى اثر إجراء استفتاء حول الاستقلال الذي كانت نتيجته هي الفوز بأغلبية الساحقة نعم للاستقلال وفي اليوم الثالث من شهر جويلية الوعود أعلن الجنرال ديغول عن نتيجة الاستفتاء وعن اعتراف الدولة الفرنسية بالاستقلال الجزائر،[5]فقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجراء دورة استثنائية في 27/ماي1962قصد تحضير لحدث هام حدث الاستقلال الجزائر المرتقب،[6]وبذالك انتهى عهد استعماري بغيض دام 132سنة، وتلاشت أحلام أولئك الذين كانوا يغذون اقتتال الإخوة الأشقاء واستعادة الشعب الامل

[1]- محمد شريف عباس، المصدر السابق، ص: 47.

[2]-Raphaélebrancheprisonniers du FLN ed: payotRévages, paris, 2014, pp 175-177.

[3]- عبد القادر خليفي، قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س)، ص: 238.

[4]- المجاهد، ع 14، الاحد ديسمبر 1957، ص:01.

[5]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير، المرجع السابق، ص:188.

[6]- علي هارون، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، مرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص: 13.

بعد التمزقات والصراعات،[1] ويحتفل الجزائريون بعيد الاستقلال في الخامس من شهر جويلية سنويا لأنه يصادف تاريخ الاحتلال سنة 1830وهم يعتبرون نتيجة الاستفتاء استعادة للسيادة الوطنية التي اغتصبت منهم في التاريخ المذكور.[2]

فقد هدمت السدود التي كانت تفصل الشعب الجزائري عن الشعوب الأخرى وتعزله عنها، وهدمت الحدود ومزقت الحواجز واتصل الشعب الجزائري بالعالم.[3]

[1]- الشاذلي بن جديد، مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد، تحر: عبد العزيز بوباكير(د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2011، ج1، ص: 189.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص: 188.

[3] - محمد الصالح الصديق، رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزرون محمد (بريوش) مواقف، شهادات ذكريات خواطر، (د.ط)، الجزائر، 2009، ص: 135.

خاتمة

بعد دراستنا لتأثير الثورة الجزائرية على السياسة الداخلية الفرنسية 1954-1962م توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

-إن اندلا ع الثورة الجزائرية كان صدمة قوية للسلطة الفرنسية،هذا ما دفعنا للبحث عن مخرج سياسي يتماشى مع الوضع الجديد فأخرجت الإدارة الاستعمارية جميع أوراقها القمعية والإصلاحية لتهدئة الأوضاع منذ الشرارة الأولى.

-حكومة مندانس فرانس أكد أن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة حيث قام بتعيين جاك سوستال في منصب الولاية العامة والذي انتهج سياسة الجزائر الجديدة، وذلك عن طريق المزاوجة بين السياسة القمعية وإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فروج لسياسة الإدماج والتي تمحورت حول إدماج مقاطعة الجزائر بفرنسا.

-حكومة إدغار فور عرضت على البرلمان الفرنسي مشروعا إصلاحيا، يوم 19 أكتوبر 1955 تضمن إقرار عدة وسائل لإغراء الثورة الجزائرية كما قامت بالتأكيد على مشروع الإدماج.

-أجبرت فرنسا مرة أخرى على تغيير حكومتها والتي تزعمها غي مولي الذي طلب عزل جاك سوستال من منصبه وتعيين الجنرال كاتروا لكنه تراجع وعين بدله روبير لاكوست، هذا الأخير لم تختلف استراتيجيته عن سابقيه.

- حكومة بورجيس مونوري، الذي قام بتعيين أندري موريس وزيرا ،للدفاع التزمت حكومته بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر.

-حكومة فليكس غيار وضعت هذه الاخيرة مشروع حلف البحر الأبيض المتوسط ولقي هذا المشروع معارضة من قبل المعمرين، هذا ما أدخل فرنسا في أزمة سياسية.

* حكومة بيار فيلملان: تكونت هذه الحكومة في الفترة التي توالت فيها هزائم الجيش الفرنسي أمام قوة الثورة.

-تعتبر منطقة الأوراس من أكبر المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، فأعلنت السلطات الفرنسية محاصرة المنطقة وأعلنت في 03 أفريل 1955 قانون حالة الطوارئ في الجزائر.

-ضاعفت السلطة الفرنسية منعدد جيشها حيث ظل في تزايد مستمر منذ اندلا ع الثورة التحريرية.

-إن فرنسا في سبيل الاحتفاظ بالجزائر سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية وتفننت في ممارسة أبشع أنواع التعذيب كالتعذيب بالماء وبالكهرباء.

- من أجل منع المجاهدين من جلب السلاح من الدول المجاورة ومنع الجزائريين من الهجرة، قامت ببناء الأسلاك الشائكة بأمر من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس.

– استولت على ثروات الجزائريين حيث حرمتهم من أراضيهم بعدما سلمت أحسن الأراضي وأجودها إلى المعمرين كما قامت ببناء المحتشدات والمعتقلات لرمي السكان فيها بعدما خربت بيوتهم وقراهم.

– رغم كل الأساليب التي انتهجتها فرنسا في القضاء على الثورة منذ الوهلة الأولى إلا أنها لم تستطع الصمود أمام لهيب وقوة الثورة مما نتج عنه سقوط الجمهورية الرابعة بسبب صلابة الثورة، إضافة إلى عدم قدرة فرنسا دفع نفقات الحرب إلى الجيش الفرنسي العامل بالجزائر.

–جيء بديغول إلى حكم فرنسا من اجل إنقاذ مصالح فرنسا في الجزائر والإبقاء على الجزائر فرنسية.

–قام ديغول بإدخال سياسة إغرائية تمثلت في الانتخابات، وإعلان سلم الشجعان كما قام بإعلان مشروع قسنطينة الرامي إلى خلق قوة ثالثة، أما استراتيجيته القمعية فتمثلت في إقامة الأسلاك الشائكة لخنق الثورة، كما تفننت في التعذيب، وقام بعدة عمليات من أهمها عملية جوميل.

–اصطدمت سياسة ديغول بمجموعة من العراقيل والعقبات، حيث أصيب الاقتصاد الفرنسي بتدهور، وظهر بوضوح أن مشاريع ديغول للإصلاح الاقتصادي في الجزائر (مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958) لن تتمكن من النهوض بسبب ما تتطلبه من قدرات وإمكانات ولم يكن برنامجا اقتصاديا بقدر ما هو مشروع استعماري داعي هدفه فصل الشعب عن الثورة لكنه فشل في ذلك.

–رفضت الثورة الجزائرية سياسة ديغول حيث قامت بتشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقامت بمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي بعثرت أوراق السياسة الديغولية وأنهت بشكل عملي أسطورة الجزائر فرنسية كما قام الجيش الوطني بالتصدي لعمليات ديغول وقام باختراق الخطوط المكهربة بكل ما يملك من الوسائل.

–من الانتصارات التي حققتها الثورة أنها حظيت بالتدويل في المحافل الدولية وشاركت في العديد من المؤتمرات على غرار مؤتمر باندونغ، هيئة الأمم المتحدة، ومؤتمر تضامن الشعوب الأفروأسياوية.

–شهد جيش التحرير الوطني انتشارا وتزايدا في عدده خاصة بعد انضمام الطلبة إلى الجيش وهروب المجندين الجزائريين من الخدمة العسكرية الفرنسية والتحاقهم بالثوار كما تنوعت مصادر التسليح من داخل الوطن وخارجه، هذا ما أعطى دفعا قويا للثوار وقاموا بعدة عمليات ومواجهات مع الجيش الفرنسي كما قاموا بنقل العمليات العسكرية إلى قلب فرنسا.

–لقد أدرك الجنرال ديغول أن استقلال الجزائر لا مفر منه وليس في مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقة، وأعلن عن مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 الذي رحبت به الحكومة المؤقتة بعد استشارات قادة الولايات والقادة

العسكريين، إضافة إلى بعض الدول الصديقة في 28 سبتمبر 1958، أما جيش التحرير الوطني أكد أن هذا المبدأ إغرائي أما المستوطنين والفرنسيين قابلوه بالرفض.

بفضل الضربات التي وجهتها الثورة الجزائرية إلى فرنسا وجدت نفسها مرغمة في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

– مرت المفاوضات بعدة مراحل أهمها مرحلة جس النبض التي تمثلت في لقاء مولان ولقاء لوسيرن لكنها فشلت بسبب مسألة فصل الصحراء.

المفاوضات الرسمية تمثلت في اتفاقية إيفيان الأولى والثانية، حيث أخذت اتفاقية إيفيان الثانية منعرجا حاسما تمت فيه الموافقة المبدئية على جميع النقاط المدرجة وتم اللقاء الرسمي في إيفيان 18 مارس 1962، حيث كان نقطة تحول في تاريخ الجزائر وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

إن هذه الاستراتيجيات الفرنسية الاستعمارية لقيت فشلا ذريعا، وذلك من خلال إتباع استراتيجية مضادة شنتها جبهة التحرير أفضت في آخر المطاف إلى قبر كل المشاريع الفرنسية الرامية إلى القضاء على الثورة وتجسد ذلك في تحقيق أسمى هدف وهو تحقيق الاستقلال في 05 جويلية 1962.

الملاحق

الملحق رقم 01: موقف الصحافة الفرنسية من اندلاع الثورة.[1]

صورة ريكتوغرافية للصفحة الأولى من جريدة صدى الجزائر الفرنسية الصادرة يوم 2 نوفمبر 1954 تسجل فيها أول عملية حربية قامت بها الطلائع الثورية الجزائرية

[1] – عثماني مسعود، لأوراس مهد الثورة، دط، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 250.

الملحق رقم02: القمع والاعتقالات 1955 بمنطقة الأوراس.[1]

القمع في الأوراس

[1]- عثماني مسعود، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص 255.

الملحق رقم03: تشريد النساء والأطفال.[1]

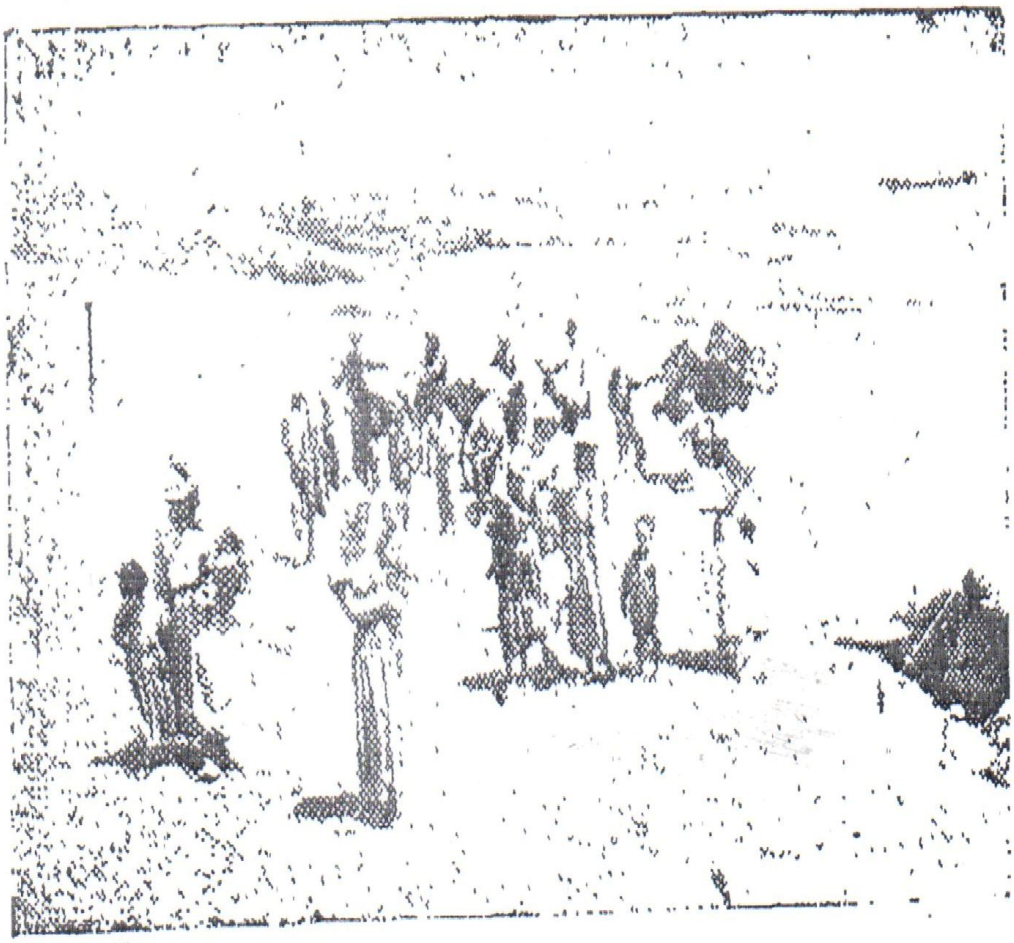

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 232.

الملحق رقم04: جاك سوستال في الأوراس يعدهم ويمنيهم.[1]

[1]– عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ج1، (د.ط)، الجزائر، 2013، ص 204.

الملحق رقم05:الأسلحة التي تحصل عليها الجيش من خلال كمائن 1957.[1]

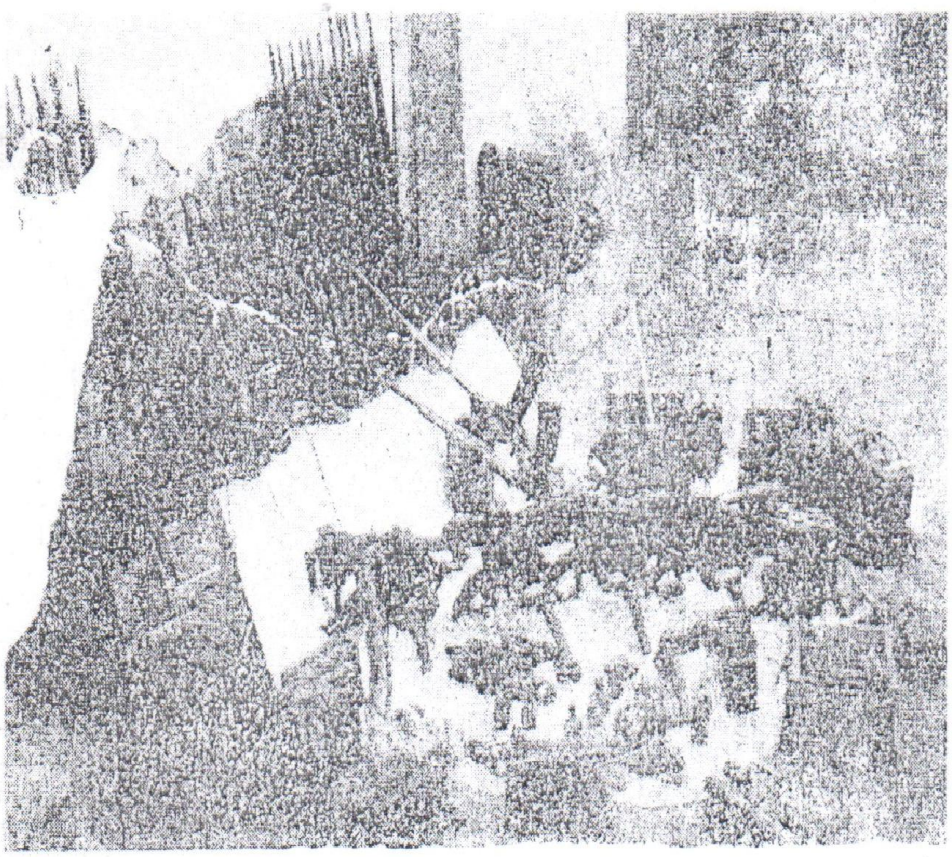

خمسة أعوان من العدو : بعض الأسلحة غنمناها في كمين بولاية سطيف المنطقة ٠

[1]- المجاهد، العدد 08، أغسطس 1957، ص 03.

الملحق رقم06: طائرة معادية حطمتها مدفعية جيش التحرير.[1]

[1]- المجاهد، العدد09، أغسطس 1957، ص 03.

الملحق رقم07:استسلام الجنود الفرنسيين 1957.[1]

[1]- المجاهد، العدد10، 1957/09/5.

الملحق رقم08 :الأسلحة المسلمة إلى الجزائر 1958.[1]

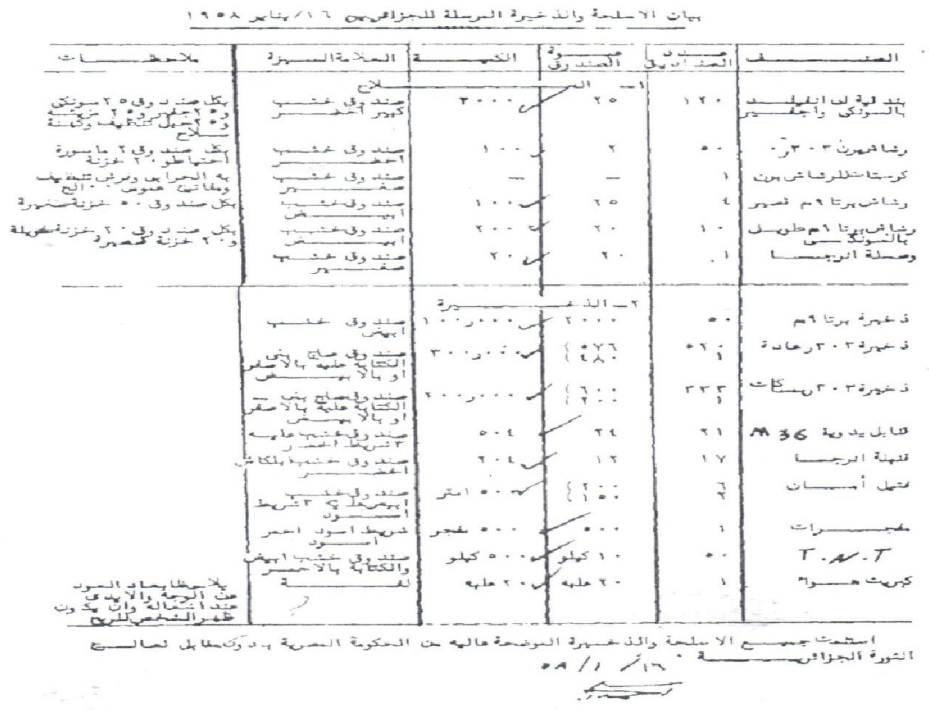

بيان الاسلحة والذخيرة المرسلة للجزائر من ١٦/يناير ١٩٥٨

الصنف	عدد الصناديق	وزن الصندوق	الكمية	العلامة المميزة	ملاحظات
		١ ـ السلاح			
بندقية لي انفيلد بالسونكي والجفير	١٢٠	٢٥	٣٠٠٠	صندوق خشب كبير الحجم	بكل صندوق ٢٥ سونكي و ٢٥ جفير و ٢٥ حمالة وكمية من السلاح
رشاشة مورن ٣٠ ر٣٠	٥٠	٢	١٠٠	صندوق خشب احمر	بكل صندوق ٢ ماسورة احتياطي و ٢٠ خزنة
كربينات للرشاش بن	١	—	—	صندوق خشب صغير	به الجرابين وبرين تنظيف وملحقاتها هنوش ... الخ
رشاش برتا ٩ م قصير	٤	٢٥	١٠٠	صندوق خشب ابيض	بكل صندوق ٥٠ خزنة مخصورة
رشاش برتا ٩ م طويل بالسونكي	١٠	٢٠	٢٠٠	صندوق خشب ابيض	بكل صندوق ٢٠ خزنة مخصورة
وصلة الرمي	١٠	٢٠	٢٠	صندوق خشب صغير	و ٢٠ خزنة مخصورة
		٢ ـ الذخيرة			
ذخيرة برتا ٩ م	٥٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	صندوق خشب ابيض	
ذخيرة ٣٠٣ رصاصة	٥٢٠ / ١	٢٧٦ / ٢٨٠	٣٠٠٠٠	صندوق صلب بغير الكتابة عليه بالاحمر او بالابيض	
ذخيرة ٣٠٣ رشاشات	٣٣٣ / ١	٦٠ / ٦٠	٢٠٠٠٠	صندوق صلب بغير الكتابة عليه بالاحمر او بالابيض	
قنابل يدوية M 36	٢١	٢٤	٥٠٤	صندوق خشب عليه ٣ شرايط احمر	
قنبلة البرجا	١٧	١٢	٢٠٤	صندوق خشب بالكاش الاحمر	
قنبل أمسان	٦ / ٢	٢٠ / ١٥	٥٠ امتار	صندوق خشب ابيض عليه ٣ شرايط احمر	
مفجرات	١	٥٠٠	٥٠٠ مفجر	شريط احمر اسود	
T.N.T	٥٠	١٠ كيلو	٥٠٠ كيلو	صندوق خشب ابيض والكتابة بالاحمر	
كبريت هوا	١	٢٠ علبه	٢٠ علبه	لفة	

يلاحظ بعاد السود من الوجه والايدي عند استعماله وان يكون ظهر الشاهين للبرد

استلمت جميع الاسلحة والذخيرة الموضحة عاليه من الحكومة المصرية بدركمطابل لعالية الثورة الجزائرية ١٦/١/٥٨

[1]– فتحي ديب، عبد الناصر والثورة، المرجع السابق، ص 686.

الملحق رقم09:قصر الحكومة الذي أعلن منه ديغول مشروع تقرير المصير.[1]

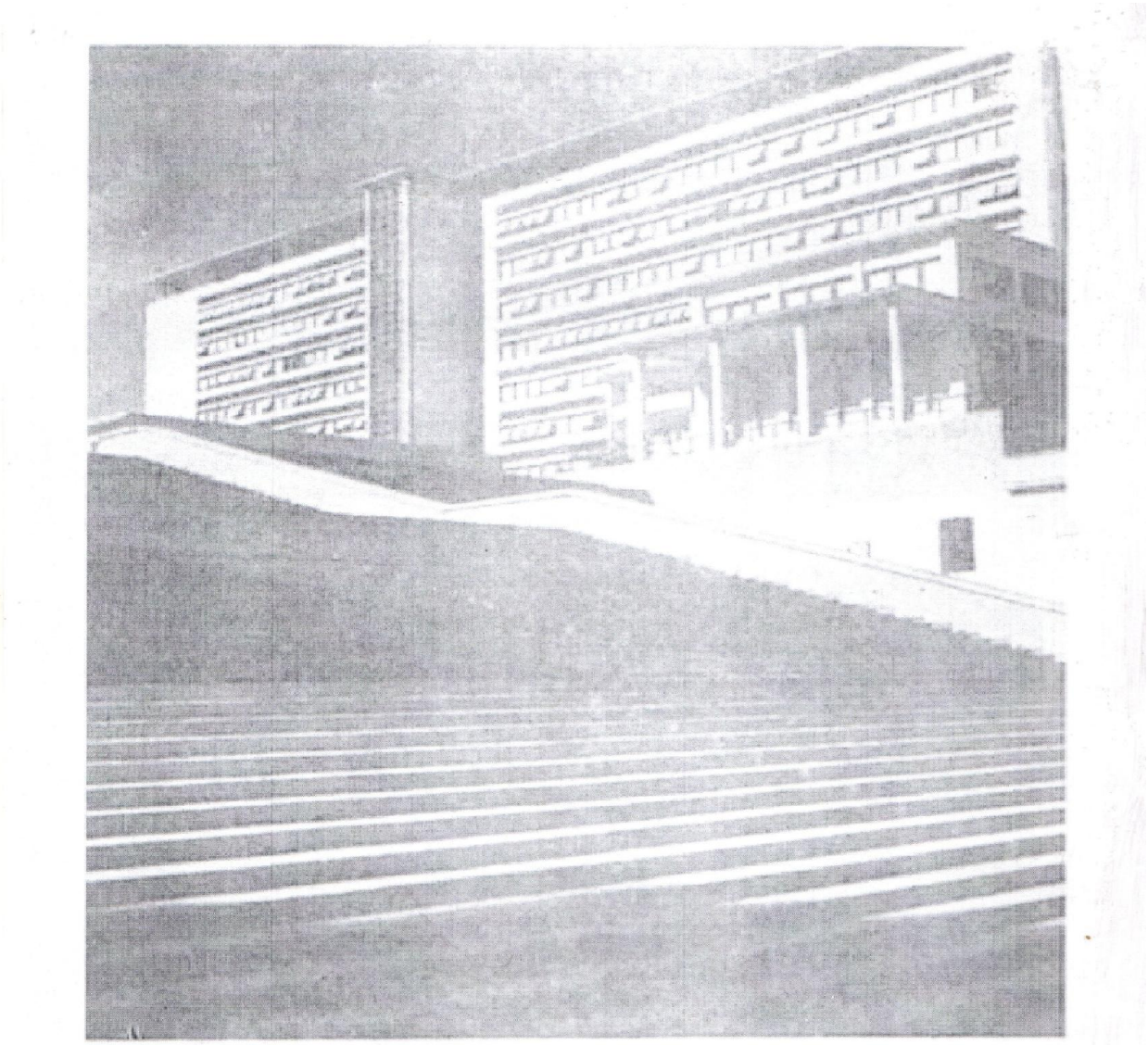

[1]– عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، المرجع السابق، ص 245.

الملحق رقم10:الاعتقالات التي شنها الجيش الفرنسي 1960.[1]

[1]– محمد فريحة، ديسمبر 1960 في وهران، (د.ط)، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 138.

الملحق رقم11:تفتيش جسدي لكل مشتبه فيه.[1]

[1] محمد فريحة، المصدر نفسه، ص138.

الملحق رقم12:احتفالات بتحقيق النصر جويلية 1962.[1]

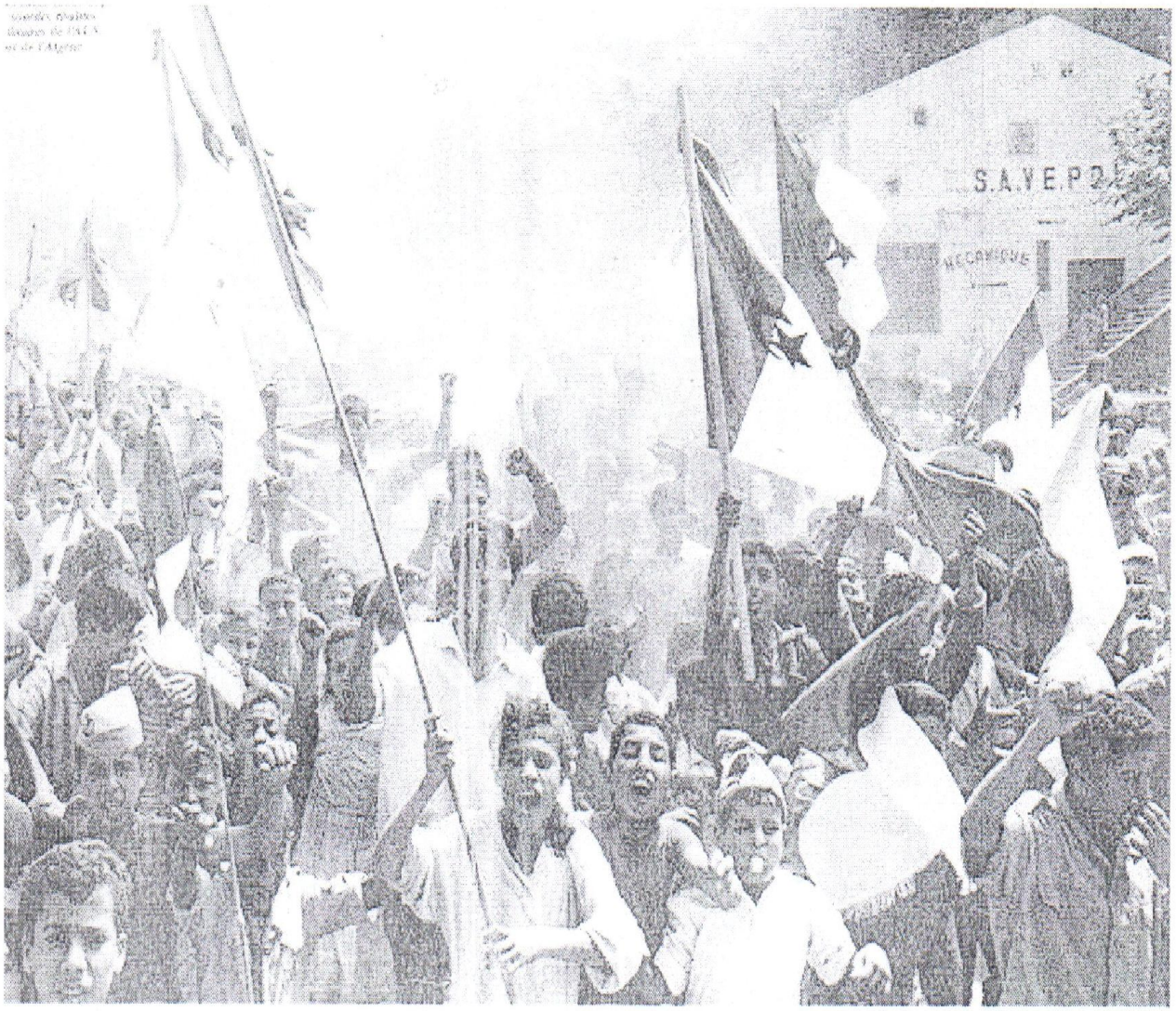

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ج2، ص 323.

الملحق رقم13:إنتاج الكروم في الجزائر (1830-1960).[1]

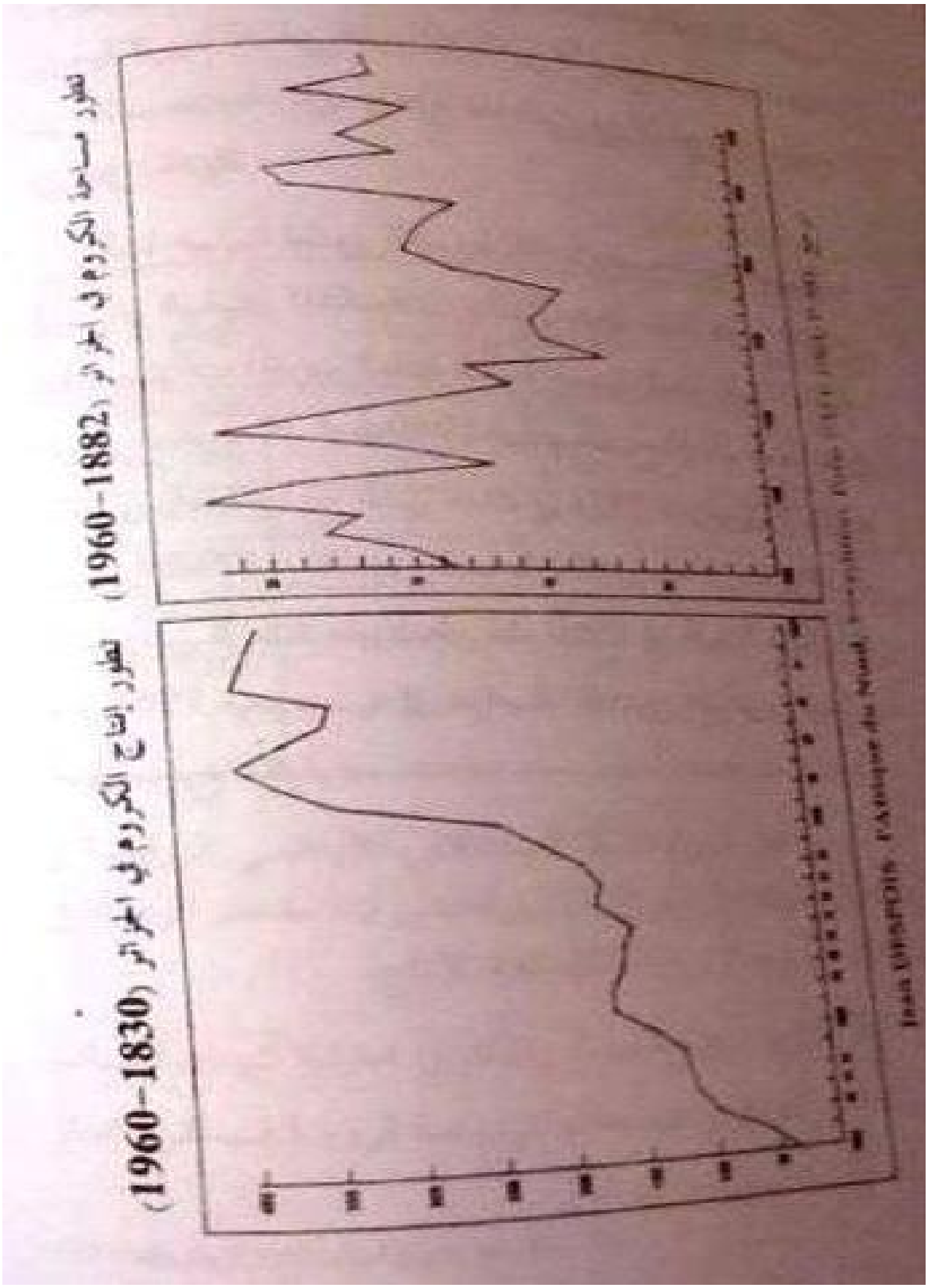

[1]- بن دهمة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 228.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

أولا: المصادر

1- باللغة العربية:

01-الإبراهيمي أحمد طالب، آثار الإمام البشير الإبراهيمي(1929-1940م)، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ج.1

02-ابن العربي عبد القادر بوطبل، صراع مع الأقدار والليالي، مذكرات مجاهد من غرب الجزائر، دط، دار الأمة الجزائر، 2013.

03-ابن النوي مصطفى مرارد، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتحرير: مسعود فلوسي، ط2، الجزائر، .2014

04-أتومي جودي، وقائع سنين مع الولاية الثالثة، (د.ط)، مطبعة مراد حسناوي، الجزائر، 2013.

05-أجعود رشيد، الشاهد الاخير، تر: حبيب بوحبيب، دط، دار القصبة، الجزائر، 2012.

06-آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس 1982.

07-أزواوي عمر، روايات وشهادات بومال الطوفان ببلاد القبائل حرب التحرير الجزائرية، تر: العيد دوان، دط، دار الأمل، تيزي وزو، (د.س).

08-الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

09-أفينو باتريك وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملفات وشهادات، تر: بن داود سلامنية، (د.ط)، دار الوعي الجزائر، 2013، ج1.

10-الألوسي جمال الدين، الجزائر بلد المليون شهيد، (د.ط)، مطبعة الجمهورية، (د.ب.ن)، .1970

11-أوعيسى رشيد، كراسات هارتموتالسنهانص-حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

12-باتريك إيفه، في الجزائر يتكلم السلاح "نضال الشعب من أجل التحرير"، تر: عبد الله كحيل، (د.ط) المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

13-بارا روبير، صحفي في صميم حرب الجزائر شهادة، تر: موس أشرشور ومهني حمدوش، ط2، منشورات آلف، الجزائر، 2013.

14-البجاوي المدني العربي، ذكريات بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف لسنتي 1957-1958، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، .2012

15-بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تق: بيركوت، تر: علي الخشن مر: محمد الفاضل، (د.ط)، دار اليقظة العربية، مدونة برج بن عزوز، (د.س).

16-بلخوجة عمار، صفحات من ذاكرة التاريخ، تر: أحمد بن محمد بكلي، تق: كمال بوشامة، ط1، منشورات قصر المعارض، الجزائر، 2015.

17-بلخوجة عمار، قضية حمداني عدة أحرق حيا من قبل المنظمة العسكرية السرية L.O.A.S، (د.ط)،موفم للنشر، الجزائر، .2012

18-بن العقون عبد الرحمن، من وراء القضبان، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2006.

19-بن العقون عبد الرحمن، مذكراتي، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

20-بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، (د.ط)، منشورات دار الآداب، بيروت (د.س).

21-بن جديد الشاذلي، مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد، تحر: عبد العزيز بوباكير(د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2011، ج1.

22-بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.

23-بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

24-بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تح: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مر: 25-عبد بن الشيخ الحسين الحكيم ، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س).

26-بن سراي أحمد ، مذكرات، ط3، دار الغرب، الجزائر، 2011.

27-بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، دط، د.ب.س، (د.س).

28-بوجلال عمار، حواجز الموت 1957-1959، تر: زينب قبي، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2010.

29-بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادق بوخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000.
30-بوشامة كمال، رسالة إلى روني كوتي أو البحث في الحقيقة الضائعة في خضم الاستعمار، تق: مبشور بوجمعة، تع: يحي ولد سيدي أحمد ، ط خ، دار المعرفة، د.ب.ن، (د.س).
31-بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954-1962، ط2، الجزائر، 2011.
32-بومايدة عمار، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
33-تابليت عمر، مذكرات سالم جيليانو 1930، 1962، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2012.
34-تيقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010.
35-تيلون جرمان، الجزائر 1957، تر: العيد دوان تنسين-محمد الامين بلغيث، ط1، دار التنوير، الجزائر (د.س).
36-جديد الحاج مسعود (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمت، تق: مراد وزناجي، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س).
37-جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007.
38-الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، كتب القومية، الكتاب السادس والعشرون.
39-حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ط.خ، دار موفم، الجزائر، 2007.
40-الحسني محمد الهادي، من وحي البصائر، تق: محمد صالح ناصر، دط، دار الأمة، الجزائر، 2010.
41-حمدان سعدي، عائلة وثورة من قصص أولاد سعد نوفمبر 54، (د.ط)، دار الرحلة للنشر، (د.ب.ن)، (د.س).
42-الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة، (د.س).
43-دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط خ، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
44-درواز الهادي، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954، 1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2007.
45-ديغول شارل، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، مرا: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971.

46-زبيري، الطاهر مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية، 1929، 1962، دط، منشورات anap، الجزائر،2008.

47-سارتر جان بول، عارنا في الجزائر، تر: عايدة وسهيل إدريس، (د.ط)، دار الآداب، بيروت، 1958.

48-سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

49-الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية، تح: عبد العزيز السيد أحمد، ط1، المؤسسة العربية، بيروت، 2005.

50-الصديق محمد الصالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، (د.س).

51-الصديق محمد الصالح ، رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزرون محمد (بريروش) مواقف، شهادات ذكريات خواطر، (د.ط)، الجزائر، 2009.

52-الصديق محمد الصالح، شخصيات فكرية وأدبية هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

53-الصديق محمد صالح، الشعب الليبي الشقيق في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

54-الصديق محمد صالح، عملية العصفور الأزرق، ط2، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

55-عباس محمد شريف، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خ، دار الفجر، (د.ب)، 2005.

56-عباس فرحات، غدا سيطلع النهار، تر: حسين لبراش، (د.ط)، دار الكتب، (د.ب.ن)، (د.س).

57-عبدون محمود، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

58-عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر: الحاج مسعود، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2008، ج1.

59-علاق هنري، العودة إلى الاستنطاق، حوار مع جيل مارتين، (د.ط)، منشورات أمدو وكال، الجزائر، 2013 .

60-عميمور، محي الدين أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط1، مؤسسة الأهرام، دار إقرأ، القاهرة، 1995.

61-غلوسي مسعود، مذكرات الرائد مصطفى مراردة بن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2003.

62-فافرليار نونبل، القفاز عند الفجر، تر: عبد السلام عزيزي، ط1، أطفالنا للنشر، الجزائر، 2013.

63-فانون فرانز، من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س).

64-فريحة محمد، ديسمبر 1960 في وهران، (د.ط)، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، 2013.
65-فورجي ميشل، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1959-1962، تق: بيار مسمير، تر: مختار عالم، ط خ، دار القصبة، الجزائر، 2010.
66-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، (د.ط)، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ج3.
67-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ج.2
68-قيران دانيال ، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، (د.س).
69-كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، (د.س).
70-كورناتون ميشال ، مراكز التجمع في حرب الجزائر، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
71-لوانشي أنماري، مناضل جزائري، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
72-لونغ أوليفي، الملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل، تق: ماكس بوتيتيير، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
73-محرز شعبان، مذكرات مجاهد من أكفادو شواهد حية عن ثمن الحرية، تر: مصطفى عشوي، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.
74-المدني أحمد توفيق، حياة الكفاح، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج2.
75-المدني أحمد توفيق، هذه الجزائر، (د.ط)، ملتزمة للنشر والتوزيع، مكتبة النهضة المصرية، (د.س).
76-مسعود الجزائري عبد الحميد ، حقيقة الجزائر، (د.ط)، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، (د.س).
77-المشيريقي الهادي إبراهيم ، قصتي مع المليون شهيد، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 168.
78-معزوزي محمد سعيد، عاشت الحلو والمر، تح: الحسن موساوي، تر: عز الدين بوكيل، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2015.
79-مقران نجادي محمد ، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2013.
80-ملاح عمار ، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، قادة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى، دط، دار الهدى، الجزائر، 2013، ج2.
81-ملاح عمار ، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2007.

82-ملاح عمار ، من مذكرات ووثائق ووقائع لرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، دط، دار الهدى، الجزائر، دس.

83-منصور أحمد ، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009.

84-مهري عبد الحميد وآخرون، حقائق عن الحرب التحريرية، تح: زهرة ديك، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012.

85-مهساس أحمد ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، دس.

86-نايت بلقاسم مولود قاسم ، آنية وأصالة، ط خ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

87-نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، (د.ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

88-نجار عمار ، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، (د.ط)، الجزائر، 2010.

89-هارون علي ، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، مرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2012.

90-هامون هيرفي وباتريك روثمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1962، تر: العورات حسين ونور الدين سكوتي، (د.ط)، دار الكلمة للنشر، لبنان، (د.س).

91-هلال محمد صغير ي، مذكرات رائد شاهد على الثورة في الأوراس، دط، دار القدس العربي، (د.ب.س).

92-واري بقة ، مسيرة مجاهدة من الولاية الثالثة، المنطقة الأولى، تر: واشف محمد الشريف وعرقوب يوسف، دط، دار تلانيفت، بجاية، 2013.

93- الورتيلانيالفضيل ، الجزائر الثائرة، (ط.ج)، دار الهدى ، الجزائر، 2009.

94-وعلي عبد العزيز ، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق: عبد الحفيظ أمقران الحسني، دط، الجزائر، 2011.

95-ولد الحسين محمد الشريف ، عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 تمجيدا لشهدائنا الأبرار، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2009.

02- باللغة الأجنبية:

01-Colette et fracisjeansen, l' algeriehor la loi,éditionparis, 1955.

02-Farhat abbas, autopsie , d'une guerre l'aurore, présentation : abderahmanerebahi, édition :alger livre 2011.

03-Jucquesvalatte, la guerre d'algrie du general salan, édition: l'esprit du livre,SL , 2008.

04-harbiMohamed, le FLN mirage et réalite des orgimes a la parispouvoir 1954-1962, edition :jeuneafrique,paris ,1980.

05-harbiMohamed, les archives de la revolution algériene, pos : charlesrobertagéron edition : jeunafrique, paris, 1981.

06-toumiMohamed, médesan dans les maquis guerre de libération nationale 1954-1962, éd : spéciale, s l, sd.

07-Pirre pelissiersalan, quaranteannées de commandement ,edition : perrin un departemendecpad France, 2014.

08-Raphaéle brancheprisonniers du FLN edition: payotRévages, paris, 2014.

09-Téguia Mohamed, l'algérie en guerre, OPU,edition: Algere, 1990.

ثانيا: المراجع

1- باللغة العربية:

01-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحري الوطني الجزائرية (1956-1962م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

02-إسكندر محمد توفيق ، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2016.

03-بارو سليمان ، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، (د.ط)، شهد للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س).

04-براهيمي عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حرب فرنسا- الحاكم العام في الجزائر 1958-1959، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

05-بشريرات علي ، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830، 1962، تر: مسعود حاج مسعود، دط، دار القصبة، الجزائر، 2015.

06-بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ج2.

07-بلاس أحمد، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د.ط)، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1990.

08-بلغيث محمد الامين ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، ط4، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

09-بلوزاع براهمية ، نظرة على الجزائريين (1947، 1962)، من خلال كتابة الجزائريين في الصحافة التونسية، (زهرة الأسبوع، الصباح)، ط1، دار الكوكب للعلوم، الجزائر، 2015.

10-بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945-1954، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

11-بن تومي عمار ، الجريمة والفضاعة، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

12-بن دهمة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، .2013

13-بن سلطان عمار وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

14-بن عطية فاروق ، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تق: سعد دحلب ومصطفى مكناسي، تر: كابوية عبد الرحمن وسالم محمد، (د.ط)، دحلب، 2010.

15-بن عمر مصطفى ، الطريق الشاق إلى الحرية، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2007.

16-بن قينة عمر ، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والأدب، (د.ط)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.

17-بن نادر الطيب، الجزائر حضارة وتاريخ، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

18-بوحادة عبد الرزاق ، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النور، تق: زهور لونيسي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2005.

19-بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

20-بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

21-بوزيان سعيد ، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا (1936-1956م)، تر: أبو القاسم سعد الله ومحمد والصالح الصديق، (د.ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2013.

22-بوشيخي شيخ ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

23-بوصفصاف عبد الكريم ، الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، ط1، دار مداد ينيفارسي براس، قسنطينة، ج.2

24-بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة عام 1958-1960، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ط خ، دار هومة، الجزائر، (د.س).

25-بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958-جانفي 1960، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

26-بوعزيز يحي ، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

27-بوعزيز يحي ، الثورة في الولاية الثالثة 1954، 1962 (أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، (د.س).

28-بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة: ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

29-بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر من القرنين التاسع والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، دط، دار الغرب، د ب ن، دس، ق:1، ج:03.

30-بوعزيز يحي، إعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ج1.

31-بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية، ط خ، دار البصائر، الجزائر، .2012
32-بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ج1.
33-بومالي لحسن ، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954، 1962، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دس.
34-بومالي لحسن ، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية الجزائر فرنسية، دط، دار المعرفة، الجزائر، (د.س).
35-بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج شعبان، دط، دار العلم، بيروت، دس.
36-تابليت علي ، إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الولاية السابعة 1959، (ط.خ)، دار قالة، الجزائر، 2013.
37-تابليت علي ، إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الولاية السابعة 1959، ط خ، دار تالة، الجزائر، 2014.
38-تميم آسيا ، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، (د.ط)، دار المسك، الجزائر، 2008.
39-تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر ops، (د.ط)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، .2012
40-الجبلي الطاهر ، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2014.
41-جديدة لزهر ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، شمس الزيبان، الجزائر، (د.س).
42-جمال عبد الله ، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س)ن ج.1
43-جوبية عبد الكامل ، الثورة الجزائرية والجمهورية الجزائرية الرابعة 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012.
44-جوبية عبد الكامل ، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيرونية 1954-1962، (د.ط)، (د.س).
45-حباس شاوش ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر قانون 1830-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004.
46-حجان طاهر ، مؤتمر طرابلس التاريخي 1962 بين استراتيجية الثورة وفاعلية الإقصاء، (د.ط)، (د.س).
47-حلواني أحمد ، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955 إلى 1957 في دراسة لمواقف التيارات السياسية، (د.ط)، منشورات الهيئة العامة، دمشق، 2017.

48-حمادي عبد الله ، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، 1995.

49-حمال عبد الله، إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1956، (د.ط)، (د. د.ن)،(د.س)، ج11.

50-حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، (د.ط)، دار النعمان، 2012.

51-حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعه من أجل الحقيقة، (د.ط)، منشورات الشهاب، (د.ب.ن)، 2003.

52-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

53-حيفري عبد المجيد ، فرانز فانون بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته، (د.ط)، سحب الطباعة للجيش، (د.ب.ن)، (د.س).

54-خليفي عبد القادر ، قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س).

55-خليفي عبد القادر ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

56-خياطي مصطفى ، المحتشدات أثناء حرب الجزائر، تر: محمد المهرابي وعمر المهرابي، تص: مسعودة جناس، دط، دار هومة، الجزائر، 2015.

57-خياطي مصطفى ، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر، تر: قندوز فوزية، دط، دار هومة، الجزائر، 2015.

58-داهش محمد علي ، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

59-دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، (د.س).

60- ديب فتحي ، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

61-درنور عبد القادر ، حوار حول الثورة، ا ع وتق: الحنيطي خليفة، ط خ، طبع بالمؤسسة للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2008.

62-ديلوح عبد الحميد ، تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

63-زبير رشيد ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

64-الزبيري محمد العربي ، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

65-الزركاني خليل حسن، الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، ط خ، دار الكتاب، بغداد، 2002.

66-سعد الله عمر ، القانون الدولي والاحتلال الفرنسي للجزائر، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007.

67-سعدي بوزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوحو إلى الجنرال أوساريس صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال من 1830 إلى الاستقلال 1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

68-سعودي محمد العربي ، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

69-سعيدوني بشير ، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962)، د.ط، دار مداني قرواو، 2013، ج1 .

70-سعيدي بوزيان ، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر، ط2، الجزائر، 2009.

71-سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

72-سكال محمد ، باسم الحضارة جرائم حرب ضد الانسانية ارتكبت في الجزائر من 1830، 1962، تر: بشير بولعراف، إش ومرا: مصطفى ماضي، دط، دار القصبة، الجزائر، 2015.

73-سلطان إبراهيم شيبوط، زيغود يوسف الذي عرفته شهادة، تر: قندوز عباد فوزية، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.ب.ن، 2011.

74-السيد محمود ، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، (د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

75-سيفغراند مارتين ، مسيحيون ضد استعمار الجزائر، دط، منشورات أمدوكال، الجزائر، 2013.

76-سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، (د.س).

77-سيلفي ثينو، عدالة غربية القضاة في حرب الجزائر، تق: جاك بيكر، تر: عمر لحسن، مر: عبد المجيد سالمي، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س).

78-شبوب محمد ، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه- أسبابه- وانعكاساته على مسار الثورة، ط2، الجزائر، (د.س).
79-شريط عبد الله ومحمد الميلي ، الجزائر في مراءة التاريخ، ط1، مكتبة البحث، قسنطينة، (د.س).
80-شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، (د.ط)، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية بالجزائر، (د.س).
81-شمص حسن ، أنصر أخاك، الثورة الجزائرية بأقلام عربية، ط1، دار الأبحاث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
82-شمص حسن ، وشهد شاهد مقالات عربية عن ثورة الجزائر، ط1، دار الأبحاث، الجزائر، 2012.
83-الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للمصرية اللبنانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
84-صبري صلاح ، الطريق إلى تحرير الجزائر، (د.ط)، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).
85-الصديق كمال صالح ، الشعب الليبي الشقيق في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010.
86-الصديق محمد الصالح ، كيف ننسى وهذه جرائمهم، (د.ط)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
87-الصديق محمد صالح ، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
88-صغير مريم ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
89-ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (د.ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
90-طاس إبراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956، 1958، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2013.
91-طلاس مصطفى وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط خ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
92-عاشوراكس أحمد محمد ، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500- 1962، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، الجزائر، 2009.
93-عباس محمد ، الثورة الجزائرية من الفكر إلى النصر، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014.
94-عباس محمد ، خصومات تاريخية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2014.

95-عباس محمد ،دوغول والجزائر أحداث قضايا وشهادات، (د.ط)، دار هومة الجزائر، 2011.
96-عباس محمد ، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004.
97-عباس محمد ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
98-عثماني مسعود ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ط خ، دار الهدى، الجزائر، (د.س).
99-عثماني مسعود ، من اغتيال بن بولعيد مضاعفات وانعكاسات خطيرة أعقبت موته، دط، دار الهدى، الجزائر، 2015.
100-العسلي بسام ، الاستعمار في مواجهة الثورة، ط خ، دار النفائس، بيروت، 2010.
101-العسلي بسام ، ألله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، ط.خ، دار النفائس، بيروت، 2010.
102-العسلي بسام ، المجاهدون الجزائريون، طخ، دار النفائس، بيروت، 2010.
103-العسلي بسام ، أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
104-العسلي بسام ، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس، بيروت، 1990.
105-العقاد صلاح ، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان 1963، 1964.
106-علوي محمد قادة، ولايات الثورة الجزائرية (1954، 1962)، ط1، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013.
107-عمامرة تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956م) ورؤساؤها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.
108-عمراني عبد المجيد ، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، مطابع دار الشهاب، الجزائر، (د.س).
109-عمراني عبد المجيد ، بول سارتر والثورة الجزائرية، (د.ط)، مكتبة مدبولي، الجزائر، (د.س).
110-عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.
111-عمورة عمار ونبيل داودة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر العامة، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1.
112-عوادي عبد الحميد ، القاعدة الشرقية: أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها، دط، دار الهدى، الجزائر، (د.س).

113-عوادي عبد الحميد ، معركة سوق أهراس أم المعارك 269 أفريل 1958، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2008.

114-عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر 'دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962'، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

115-عودة عبد المالك ، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، (د.ط)، دار القومية، (د.ب. ن)، (د.س).

116-العيد حسن ، نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير حقائق عن الحرب التحريرية رصدتها شخصيات نضالية وتاريخية، جمع: زهرة ديك، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012.

117-غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

118-فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

119-فرحي يوسف ، فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر، دط، منشورات دحلب، الجزائر، (د.س).

120-فركوس صالح ، الشهيد باجي مختار، دط، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (د.س).

121-فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (د.ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، (د.س).

122-فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، ط1، مديرية النشر، قالمة، 2011.

123-فريج لخميس، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، (د.ط)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

124-قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

125-القرصو مليكة ، الجزائر 1954، 1962، التعذيب في ميدان النقاش، تق: بكر شولي، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

126-قنان جمال ، دراسات في المقاومة والاستعمار، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الوريبة، (د.س).

127-قندل جمال ، استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة من خلال خطي موريس وشال 1957، 1962، دط، دار الكوثر، الجزائر، 2013.

128-قندل جمال ، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، ط خ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، .2010
129-قندل جمال ، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957، 1962، ط1، الدار البيضاء، الجزائر، 2006.
130-قندل جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د.ط)، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994.
131-كلود جوان، جنود جلادون، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، (د.س).
132-كواتي مسعود ، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دط، دار هومة، الجزائر، 2011.
133-الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1948.
134-لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1962، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج2.
135-مسعود عثماني ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ج1، (د.ط)، الجزائر، 2013.
136-مسعود عثماني ، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009.
137-مطمر محمد العيد ، ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر 1954، 1962 (الأوراس، النمامشة) أو فاتحة النار، دط، دار الهدى، الجزائر، (د.س).
138-معمري خالفة ، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2008.
139-مقالي دلاز، أحد الإستقلاليين والاستقلال 1954-1962 وسائل الإعلام بالكبيك وحرب الجزائر، تر: محمد عالم كابوبا عبد الرحمن، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2013.
140-المقتصي محمد عبد الكريم، الجزائر المنتصرة، كتب قومية، (د.ط)، (د.د.ن)، (د.س).
141-مقلاتي عبد الله ، المشروع الفرنسي الصليبي لإحتلال الجزائر ورد فعل الوطنية (1830، 1962)، دط، منشورات نابل، د.ب.ن، (د.س).
142-مقلاتي عبد الله ولميش صالح، سلسلة التضامن العربي مع الثورة التحريرية تونس والثورة التحريرية الجزائرية، (د.ط)، (د.س).
143-مقلاتي عبد الله ولميش صالح، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، (د.ط)ن شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س)، ج2، (د.س).
144-مناصرية يوسف ، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954، 1962، دط، دار هومة، الجزائر، 2014.

145-مورو محمد ، بعد 500عام من سقوط الأندلس 1492-1992م الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، (د.ط)، دار المختار الإسلامي، القاهرة، (د.س).
146-الميلي محمد ، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
147-نام محمد ، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، (د.ط)، شركة الأصالة، الجزائر، 2015.
148-نجادي بوعلام ، الجلادون 1839-1962م، تر: محمد المعراجي، ط خ، (د.س).
149-النجاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2012.
150-الواعي محمود ، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
151-ودوع محمد ، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار قرطبة، الجزائر، 2012.
152-ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1832-1962م)، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010.
153-ولد خليفة محمد العربي ، المحنة الكبرى، ط3، دار الأمل، الجزائر، (د.س).

2-باللغة الاجنبية:

01-Abd El RahmaneBouchéne et autres, Histoir de l'algérie coloniale 1830, 1962, Edition : Paris, 2014.
02-Alistair harme, histoir de la guerre d'algérie, albinmichel,edition paris, 1980.
03-Ben jaminstora, les uysteré de gaulle son choisi pour l'algérieed : robert laffont, S A ,edition paris, 2009.
04-Benjamin Stora, la guerre sons fin un historien la France et l'algérie, edition : stock, 2008.
05-Benjamin, stora, algerie histoire contenparaine 1830-1988, edition casbah, alger, 2006.

06-Djamelkharchi, colonization et politiqued'assinélation en algérie 1830-1962, editioncasbah, alger, 2005

07-FrancoisMalye et Benjamin SMORA, FrancoisMitterarand et la gurreD'algérie, Edition : Librairie Arthéme Fayard/Pluriel, calmanlécy, 2012.

08-GalbertMeyhier et autre, l' historiographie Français de l'algérie et les algériens en systéme colonial, Edition : lors de conférence d'alger, 2010.

09-HartmutElsenhans, La gurreD'algérie 1954, 1962, La transition d'une France a uneautre le passage de la IV^{e} A La V^{e}République, pré: GiblertMeynier, Ed: Dar El Kitab El Arabi, Algérie, 2004, T:02.

10-Jean Balazic, La guerre D'algérieunechronologiemensuelle Mai 1954 Décembre 1962, Edition: L'harmattan, 2015.

11-M'hamed youcefi, les otages de la liberté quelques aspects des dessous de la guerre d'algeérie ,edition algérie,1993.

ثالثا: المجلات والدوريات:

01-أرضانة جعفر ، التعذيب إبان الثورة التحريرية (1954، 1962)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع12.

02-بغداد خلوفي ، التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 10، ديسمبر 2015.

03-بلجة عبد القادر، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية واستراتيجية الثورة لإفشالها، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، مج6، جوان 2015.

04-بلعربي عمر، أساليب ومخططات شال ديغولية العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خط شال وموريس نموذجا، مجلة كلية التربية الإنسانية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 40، 2018.

05-بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة 1956-1958، بحوث طلبة الدراسات العلمية، قضايا تاريخية، ع02، 2016،.

06-بوترعة علي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر واقع الجريمة وتحدي الثورة 1959-1962 حقول الألغام نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، حزيران 2019.

07-بورغدة رمضان ، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قالمة، ع02، 2008.

08-بوشلاغم الزوبير ، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة أول نوفمبر، العددان 134-135، 1992.

09-بوضربة عمر ، الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، مجلة دراسات تاريخية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث، ع06، فيفري 2018.

10-بولطمين مصطفى ، حركة انقلاب الجنرال شال، مجلة أول نوفمبر، ع86، أوت 1987.

11-بوعريوة عبد المالك ، محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية 1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع09.

12-بوعزيز يحي ، ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية وموقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، العددان 73-74، سبتمبر- أكتوبر 1979.

13-بوعياش مراد ، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع34، جوان 2018.

14-بولحويجة سعاد ، صدى الثورة الجزائرية في العالم على ضوء جريدة المقاومة (لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني) نوفمبر 1956-1957، مجلة العلوم الإنسانية، ع05، جوان 2016.

15-بومالي لحسن ، استراتيجية ديغول في خنق الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد30، الجزائر، .1988

16-بومالي لحسن، أدوات الدبلوماسية، مجلة المصادر، العدد16، .2007

17-تابليت علي ، الصراع بين الذاكرة والتاريخ، مجلة أول نوفمبر، ع 160، 1988.

18-تكران جيلالي ، الصحة في الولاية الرابعة التاريخية بين النظام الثوري والقمع الفرنسي خلال الثورة التحريرية 1954، 1962، مجلة العصور، ع 24، 25 جانفي، جوان، 2015.

19-تواتي حسين ، الثورة التحريرية بجنوب الغرب الجزائري، المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 04.

20-الجبلي طاهر ، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود المغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المصادر، ع25.

21-جلامة عبد الوحيد ، الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954، 1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 09.

22-حاج عبد القادر، مجلة العصور الجديدة، ع06، 2012.

23-حرايرية عتيقة ، استراتيجية الإدارة الفرنسية اتجاه المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية قراءة سوسيو تاريخية، مجلة قضايا تاريخية، ع05، 2017.

24-حفظ الله بوبكر، استراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الأوراس من خلال تقرير الجنرال بارلانج، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، ع: 07، ديسمبر 2001.

25-حفظ الله بوبكر، استراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، ع 17، 2010.

26-حمدي أحمد ، مكانة ثورة نوفمبر بين الثورات، مجلة المصادر، ع4، 2001.

27-حميدي مليكة ، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية 1956-1959 جريدة المجاهد نموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع2، مج 02 ، ديسمبر 2018.

28-حيفر مريم والسبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع02، مج10، 02 ديسمبر 2019.

29-داعي محمد ، دور الأقلية الأوروبية في مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة القرطاس، ع11، جانفي 2019.

30-درواز الهادي ، الحياة اليومية للمجاهد، مجلة أول نوفمبر، ع 169، نوفمبر 2006.

31-زديرة أحمد، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، مجلة أول نوفمبر، ع 175، 2011.

32-سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع15، مج6، سبتمبر 2012.

33-السامرائي أحمد محمود علو وشهد حسام سامي النجم، الموقف المصري من تطورات الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة الفراهيدي، ع23، سبتمبر 2015.

34-السبتي غيلاتي ، قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع06، ديسمبر 2012.

35-سعدوني بشير، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع03، مج02، جانفي 2014.

36-سعيدوني بشير ، إتفاقياتإيفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها، مجلة آفاق للعلوم، ع5، 2016.

37-السقاي عبد الحميد ، من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع 63، 1983.

38-شافو رضوان ، الثورة التحريرية بمنطقة وادي ريغ من خلال الروايات الشفوية وتقارير الإدارة الفرنسية ، عصور جديدة، العددان 16-17، 2015/2014.

39-شافو رضوان ، شهادات حية لمظاهر وأساليب التعذيب بمنطقة ورقلة خلال الثورة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع03.

40-شفرة محمد، الإستراتيجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1954-1962، ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 10،مج 05، جوان 2017.

41-صاحب منعم أسامة ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع03، مج 04.

42-صحراوي عبد القادر، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسين يوسف بن خدة وعلي كافي، مجلة المحور المتوسطي، ع06.

43-الصديق محمد صالح ، ثورتنا وأهدافها الأساسية، مجلة أول نوفمبر، العدد 82.

44-عتيقة مصطفى ، فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية دراسة مقارنة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، ع10، جويلية 2013.

45-عسال نور الدين، المجتمع الدولي والتعذيب أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، ع02، مج01، سبتمبر 2018.

46-فكاير عبد القادر ، الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع:01، مج:09، جوان 2018.

47-فهد عباس وسليمان السبعاوي، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع 02، مج 08، 2013.

48-قبايلي هواري، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، مجلة آفاق العلمية، ع1، ديسمبر 2007.

49-قدارة فاتح رجب، الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين مصطفى بن حليم ومحمد عثمان العيد نموذجا، مجلة الجامعة، العدد السابع عشر، 2015، جامعة الزاوية.

50-اللولب حبيب حسن ، الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955 و 1962 "التداعيات والرهانات"، دفاتر السياسة والقانون، ع 16، جانفي 2017.

51-ماجن عبد القادر ، الاخ الأمين العام تحدث إلى حصة الحوار بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة أول نوفمبر، العددان: 130-131، 1991.

52-مقلاتي عبد الله ، محمد فاضل الجمالي ودعم قضايا التحرر المغاربية "الثورة الجزائرية نموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، ع01، مج 03، مارس 2019.

53-نوري صباح -هادي العبيدي، مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق مقاربة تاريخية، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع5، جوان 2017.

54-وردة هشماوي ، قراءة في تفعيل النشاط السياسي للحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، مجلة القرطاس، ع06، 06جوان 2017.

55-ومان حورية ، البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 اوت 1956، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 26، سبتمبر 2017.

56-يعلاوي يوسف ، استفتاء وانتخابات 1958، مجلة أول نوفمبر، العددان 118-119، جويلية-أوت 1990.

رابعا: الجرائد:

01-البصائر، العدد 305، 11 فيفري 1955.

02-البصائر، ع 292، نوفمبر 1954.

03-البصائر، ع 311، 25 مارس 1955.

04-البصائر، ع 316، أفريل 1955.

05-البصائر، ع:297، 17 ديسمبر 1954.

06-البصائر، ع:300، 07 ديسمبر 1954.

07-الشعب، ع 14717، 30 أكتوبر 2008.
08-المجاهد، ع 01، 19 سبتمبر 1955.
09-المجاهد، ع 14، الاحد ديسمبر 1957.
10-المجاهد، ع 16، 15 جانفي .
11-المجاهد، ع 19، الفاتح مارس 1958.
12-المجاهد، ع 50، 7سبتمبر 1959.
13-المجاهد، ع: 11، الفاتح نوفمبر 1958.
14-المجاهد، ع: 15، الفاتح جانفي 1958.
15-المجاهد، ع09، 20 أوت 1957.
16-المجاهد، ع13، الفاتح ديسمبر 1957.
17-المجاهد، ع2، 1جوان 1956.
18-المقاومة الجزائرية، ع 16، 30 ديسمبر 1956.

خامسا: الرسائل الجامعية.

01-أعراب مراد ، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002/2001.

02-بوغدة فاطمة، الدعاية والإعلام أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت.

03-حلواني أحمد ، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955 إلى 1957م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2004/2003م.

04-شعانبية حمزة ، منظمة الجيش السري O.A.S وموقفها من الثورة الجزائرية 1961-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016./2015

05-مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

سادسا: القواميس والمعاجم:

01-شرفي عاشور ، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، (د.س).

02-مرتاض عبد المالك ، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س).

سابعا: الموسوعات:

01-الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، (د.ط)، دار الهدى ، لبنان، (د.س)، ج1.

02-مقلاتي عبد القادر، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب العاشر، (د.ط)، (د.س).

03-مقلاتي عبد الله ، التاريخ السياسي لثورة الجزائر، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الثاني، (دط)، (د س).

ثامنا: الملتقيات:

01-بن حرائلة مراد ، القيمة القانونية لاتفاقية إيفيان في مواجهة القانون الجزائري لتجريم الاستعمار، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، قالمة، يومي 02 و 03 ماي 2012.

02-الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام، دط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، الجزائر، 2010.

03-الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة التحريرية، د ط، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، (د.س)، مج02، ج.03

05-مناصرية يوسف، القضاء في الثورة الجزائرية من خلال بعض النصوص استراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ

مدخل: الردود الأولية حول اندلا ع الثورة الجزائرية (1954-1962م)

أولا: على الصعيد الداخلي.....07

ثانيا: على الصعيد الخارجي.....15

الفصل الأول: الأساليب التي اتبعتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية (1954-1958م)

أولا: الجانب السياسي.....24

أ. حكومات الجمهورية الرابعة.....25

ثانيا: الجانب العسكري.....32

ثالثا: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.....44

الفصل الثاني: سياسة فرنسا بعد سقوط الجمهورية الرابعة وإعلان الجمهورية الخامسة 1958-1962

أولا: سقوط الجمهورية الرابعة وانقلاب 13 ماي 1958م.....52

ثانيا: سياسة الجنرال ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية.....60

أ- سلم الشجعان.....52

ب- العمليات العسكرية.....65

ت- مشروع قسنطينة.....71

ثالثا: موقف الثورة من استراتيجية ديغول.....76.

أ- رد الفعل العسكري.....76

ب- رد الفعل السياسي.....77

ت- رد الفعل الاقتصادي.....78

الفصل الثالث: انعكاسات الثورة الجزائرية على السياسة الداخلية الفرنسية والدخول في المفاوضات (1954-1962)

أولا: فعالية الثورة الجزائرية في إضعاف سياسة فرنسا الداخلية (1954-1962). 80

أ- سياسيا.....80

ب- عسكريا 86

ت- اقتصاديا و اجتماعيا 90

ثانيا: إعلان الجنرال ديغول عن مبدأ تقرير المصير وردود الفعل منه

ا-مبدا تقرير المصير.....94

ب_ردود الفعل منه.....96

ثالثا: مفاوضات الاستقلال 104

أ- مرحلة جس النبض 104

ب- مرحلة المفاوضات الرسمية 105

ت- الاستقلال 109

خاتمة 112

الملاحق

قائمة البيبليوغرافيا

فهرس الموضوعات